تربية الملكة على رد الشبهة
لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان
حفظه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، وبعد :

فإنني لما نظرت في غالب الشبه التي يدلي بها أهل الباطل ، وجدتها تدور كلها على أصلين اثنين ، وهما : التفريق بين المتماثلين ، أو الجمع بين المختلفين ، ولا تكاد تخلو شبهة في الغالب من أحد هذين المزلقين ، فلا تثور شبهة في الغالب إلا ويقف وراء ثورانها واحد من هذين الأصلين ، ومن المعلوم المتقرر أن الأصل العام في الشريعة أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ، ولا تجمع بين مختلفين ، وبمعرفة الأصل التي ينطلق منه أهل الباطل في شبههم يسهل الرد عليها ، فمتى ما سمعت شبهة أوردها بعضهم فتأملها ، فإنك تجدها إما تفريق بين متماثلين يجب الجمع بينهما ، وشبهته تقوم على التفريق بينهما ، وإما جمع بين مختلفين ، يجب التفريق بينهما ، فيكون جوابك وفقك الله تعالى بناء على معرفتك بأصل شبهته فقط ، فإن كانت شبهته تدور على التفريق بين المتماثلات فيكون دورك في الرد هو بيان وجه الجمع بين ما فرق بينه ، وإن كانت شبهته تدور على الجمع بين المختلفات ، فيكون دورك في الرد هو بيان وجه التفريق بين المختلفات ، فلما رأيت أن غالب الشبه تدور على التفريق بين المتماثلات أو الجمع بين المختلفات ، أحببت أن أكتب في هذه المسألة لتدريب الطلاب على كيفية الرد على الشبه التي

يتفوه بها أهل الباطل ، ولتكون عندهم الملكة والقوة في الجواب والإفحام ، فلا تغرنك كثرة الشبه التي تراها في كتبهم ، ولا يهولنك زخرفتها ببلاغة القول وجميل المنطق ، وتشقيق الكلام فيها ، فهي باختصار تفريق بين متماثلين أو جمع بين مختلفين ، فيستطيع الطالب بمعرفة ما أقرره هنا بالأمثلة إن شاء الله تعالى أن يرد على أكبر الشبه عند القوم ، فانتبه لما أقوله في هذه الرسالة ، وسوف أحاول تبسيطها ، وتكثير الأمثلة التطبيقية عليها ، حتى يتشربها عقلك ، ويفهمها قلبك ، وتكون ذا ساعد قوي في رد أي شبهة قد تعرض لك في طريقك ، وأسميت هذه الوريقات (رسالة في تدريب الطلبة على طريق كشف الشبهة) وأسأل الله تعالى أن يكتب لنا ولكم الأجر ، وأن يرزقنا وإياكم الفهم ، وأن يبارك فيما نقول ونكتب البركة تلو البركة ، وأن يشرح لها الصدور ، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم ، فنقول وبالله التوفيق :

القاعدة العامة التي سيكون شرحنا منبثقا منها تقول : (كل شبهة يدلي بها مبطل فهي قائمة على التفريق بين متماثلين ، أو الجمع بين مختلفين) .

وهذه الكلية التي ذكرتها لا بد من حفظها أولا ، ومفادها :

أن ما يأتي به أهل الباطل من الشبه لا يخلو من أحد أمرين : إما شبهة كان الخلل فيها عندهم أنهم فرقوا بين أمرين متماثلين ، فقامت في رؤوسهم الشبهة لهذا السبب ، أي بسبب التفريق بين المتماثلين ، وإما أن تكون العلة في شبهتهم هي الجمع بين المختلفين ، فقامت الشبهة في رؤوسهم بسبب التفريق بين المختلفين ، ولا تخلو شبهة من هذا الأمر ، فيكون دورنا في الرد هو بينا الجمع بين المتماثلين إن كانت شبهتهم قائمة على التفريق بينهما ، أو يكون دورنا قائم على بيان التفريق بين المختلفين إن كانت شبهتهم قائمة على الجمع بينهما ، فمتى ما فرقت أيها الطالب بين المختلفين في أمر جمعوا فيه بينهما

فقد انكشفت الشبهة ، ومتى ما جمعت بين المتماثلين في أمر فرقوا فيه بينهما فقد انكشفت الشبهة ، ولا يمنع أن يكون هناك أوجه أخرى تزيد بها الرد ، ولكن المهم عندنا هنا هو بيانِ الأصل الذي تقوم عليه شبهة أهل الباطل ، فأبدا ، لا تخلو شبهتهم من أحد هذين المزلقين ، فإما التفريق بين المتماثلات ، وإما الجمع بين المختلفات ، ولذلك فإن الشبهة لا تثور في عقول أهل السنة ، لأن مذهب أهل السنة رحمهم الله تعالى قائم على وجوب الجمع بين المتماثلات ، ووجوب التفريق بين المختلفات ، فلما كانت المسائل عندهم تؤخذ على هذا لمنوال ، فلم يكونوا يعانون من أي شبهة ، ولا تعترض طريقهم أي باقعة توجب لهم مخالفة الحق ، أو التشكيك فيه ، لأنهم لا يجمعون بين المختلفات ، ولا يفرقون بين المتماثلات ، فالحمد لله على بيان الحق واتضاحه ، وأنا أضرب لك أمثلة كثيرة تطبيقية ، لعلك في نهايتها تتفق معي على صحة ما قررته لك هنا ، من أن شبهة أهل الباطل تقوم على الجمع بين المختلفات ، والتفريق بين المتماثلات ، فانتبه لهذه الأمثلة ، ولا تمل من كثرتها ، فالمقصود من تكثيرها وتنويعها إنما هو إرادة إيصال هذه المعلومة المهمة لعقلك بكل وضوح وفهم ، بل أنا أعتبر هذه القاعدة في كشف الشبهة من أهم ما ينبغي تعلمه ، لا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الشبه ، وعظم الجهل عند كثير من أهل السنة ، فأكثر ما يدفعون به الشبهة إنما هو صفاء فطرتهم وعدم قبول قلوبهم لها فقط ، ولكن ليس ثمة أصل علمي يردون به هذه الشبه التي تنزل عليهم كزخات المطر ليلا ونهارا ، وإعلام أهل الباطل له دوره الكبير في تسويق هذه الشبه ، فكان لزاما علينا أن نسعف أهل الحق ببيان الأصول التي ترد لها هذه الشبه ، وأن نعرفهم كيفية الطريق لكشفها والرد عليها ، ونحن لا نريد أن نعرفك الردود الكثيرة عند أهل السنة على هذه الشبه ، فهذا متعذر فهمه على العامة وصغار الطلبة ، ولكن لا أقل من أن

نسلحك بالأصل الذي به تعرف أصل الخلل الذي وقع فيه أهل الباطل حتى قامت في عقولهم هذه الشبهة ، فدونك الأمثلة والتطبيقات ، فنقول وبالله تعالى التوفيق :

الفرع الأول : مذهب أهل التمثيل ، أي من يمثل صفات الله تعالى بصفات خلقه قائم على قاعدة (الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات).

فتأمل معي جيدا هذه القاعدة عندهم ، والتي أوجبت لهم تمثيل صفات الله تعالى بصفات خلقه ، فإنك تجدها عبارة عن شبهة ، ترجع إلى الجمع بين المختلفين ، فهم جمعوا بين مختلفين ، فجمعوا بين الاتفاق في الاسم والاتفاق في الصفة ، فكل شيئين اتفقا في اسمهما فلا بد لزاما ان يتفقا في صفاتهما ، فجمعوا بين الاسم والصفة ، وأنت تعرف وفقك الله تعالى ان الاسم شيء ، والصفة شيء آخر ، فالاسم والصفة مختلفان ، فقد تتفق الأسماء ولا تتفق الصفات ، فليس مجرد الاتفاق في الاسم يلزم منه الاتفاق في الصفة ، فلما جمعوا بين الاسم والصفة وجعلوهما شيئا واحاد ثارت عندهم الشبهة ، فعرفنا بذلك أصل الشبهة عندهم ، وهي أنهم جمعوا بين مختلفين ، وجعلوا القول فيهما قولا واحدا ، فأصل شبهة أهل التمثيل قائمة على الجمع بين المختلفات ، فيكون دورك في الرد أن تبين لهم الفرقان بين الاتفاق في الاسم والاتفاق في الصفة ، وتقول لهم : ليس كل شيئين اتفقا في اسمهما فلا بد أن يتفقا في صفاتهما ، فهذا شيء وذاك شيء آخر ، فلا بد ان تفرقوا بين الاتفاق في الاسم والاتفاق في الصفة ، فنحن نجد أشياء فيما نراه قد اتفقت في الاسم ولكن بين صفاتهما منه الفروق والاختلافات الشيء الكثير ، فوجهي ووجهك متفان في الاسم ، أي في اسم الوجه ، فكل منهما وجه ، ولكن بينهما اختلاف في الصفات ، وجناح البعوض والصقر متفقان في اسم الجناح ولكن صفاتهما تختلف ، وغير ذلك كثير مما نراه ونشاهده كل يوم ، فإذا فرقت بين المختلفين

اللذين جمعوا بينهما فقد انكشفت شبهتهم واتضح سبيل ضلالهم في هذه المسألة ، فانظر كيف أجبنا عن شبهتهم وكشفناها بيسر وسهولة ، وذلك لما عرفنا الأصل الذي ترد له هذه الشبهة ، وهي أنهم جمعوا بين مختلفين ، وبناء على ذلك فإن أهل السنة رحمهم الله تعالى بين وجوب التفريق بين الاتفاق في الاسم والاتفاق في الصفة ، وأنهما أمران مختلفان ، بقولهم (الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات) فأهل السنة فرقوا بين المختلفين ، فسلموا من الشبهة ، و أهل التمثيل جمعوا بين المختلفين فوقعوا في الشبهة ، فالشبهة التي عند أهل التمثيل هي الجمع بين المختلفات ، ووجه الجواب عنها هو بيان الفرق بين هذه المختلفات التي جمعوا بينها ، والله أعلم .

الفرع الثاني : ذهب قوم إلى جواز تهنئة الكفار بأعيادهم ، وقالوا : كما أنه يجوز لنا أن نهنئهم بمولودهم الجديد ، وبزواج أحدهم، وببناء بيوتهم ، وبنجاتهم من الحوادث ، فكذلك يجوز لنا تهنئتهم بأعيادهم ، ولا فرق بين هذا وهذا .

قلنا لهم : إن شبهتكم هذه التي أوردتموها تقوم على الجمع بين المختلفات ، فأنتم جمعتم بين أمرين مختلفين ، فإن أمور الأعياد من أخص خصائص الدين ، فعيد كل قوم لا بد وأن يكون من شعائر دينهم ، فالأعياد أمر ديني ، وأما الولادة وبناء البيوت والنجاة من الحوادث فهي من أمور الدنيا المحضة ، فأنتم جعلتم جواز الأمر الدنيوي ، دليلا وطريقا لجواز الأمر الديني ، فجمعتم بين مختلفين ، فذاك ديني ، وهذا دنيوي ، وأين الأمر الديني من الأمر الدنيوي فبين أمور الدين والدنيا فرقان عظيم ، فيجوز في أمور الدنيا ما لا يجوز في أمور الدين ، فشبهتهم قامت على ماذا ؟

الجواب : قامت على الجمع بين المختلفات ، وهذا هو حال كثير من الشبهة ، بل كلها ، فلما جمعوا بين أمرين مختلفين ، قامت الشبهة في عقولهم ، ولما فرقنا نحن بين الأمرين المختلفين ، ما قامت الشبهة

في عقولنا ، فأعطينا الأمر الدنيوي حقه وحكمه ، وأعطينا الأمر الديني حكمه وحقه ، فأجزناه في أمر الدنيا ، ومنعناه في أمر الدين ، ولذلك فلا يجوز تهنئتهم الأمر أعيادهم ، فنحن ما عانينا من هذه الشبهة ، لأننا لم نجمع بين مختلفين ، وهم عانوا منها وفرعوا عليها الجواز بالتهنئة وخالفوا الدليل والإجماع على المنع ، لأنهم جمعوا بين مختلفين ، فانتبه وفقك الله لهذا الأصل المهم الذي يجعلك ذا ملكة في كشف أي شبهة تعرض بكل قوة ، والله أعلم .

الفرع الثالث : قال لنا بعض القوم من الصوفية : إنه يجوز التبرك بآثار الأولياء والصالحين والتمسح بهم ، لأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يتبركون بالنبي ﷺ ، فقد كانوا يتبركون بثيابه وشعره ونخامته وفضل وضوئه وعرقه ' إلى غير ذلك ، فلما جاز ذلك في حق الصحابة مع الرسول ﷺ فإنه يجوز لنا مع أوليائنا والصالحين منا ، فأنت ترى شبهتهم هذه قامت على أصل ، فما هو يا ترى ؟ هل قامت على الجمع بين المختلفين أو التفريق بين المتماثلين ؟

الجواب : بل قامت على الجمع بين المختلفين ، فإنهم جمعوا بين النبي ﷺ وبين الأولياء والصالحين في خندق واحد ، وهذا جمع بين مختلفين ، فلما جمعوا بين مختلفين وقعوا فيما وقعوا فيه من أمر هذه الشبهة ، فإن جواز التبرك بالنبي ﷺ يختلف عن التبرك بالأولياء والصالحين من وجهين :

الأول : أن البركة التي في ذاته ﷺ هي البركة الذاتية المنتقلة ، وأما البركة التي في الأولياء والصالحين و أهل الدين والتقى والصلاح فإنها البركة المعنوية اللازمة التي لا تفارق محلها ، والصحابة رضوان الله تعالى كانوا يعلمون بهذا الفرق ، ولذلك كانوا يفعلون الأمور المذكورة مع النبي ﷺ ، فقط ، ولكن لم يكونوا يفعلون شيئا من هذا مع أبي بكر ولا مع عمر ولا مع عثمان ولا مع علي ولا مع أحد من المهاجرين ولا مع أحد من الأنصار ، مع أنهم علية القوم ،

وسادات أهل الإيمان والولاية والتقوى ، فلماذا يا ترى لم يكونوا يفعلون هذا مع غير رسول الله ﷺ ؟
والجواب : لأنهم يفرقون بين نوعي البركة ، فالبركة التي في رسول الله ﷺ هي البركة الذاتية المنتقلة ، وأما البركة التي في أبي بكر وفي عمر وغيرهما من المهاجرين والأنصار وعامة الأولياء والصالحين ، فإنها البركة المعنوية اللازمة ، فلما اختلفت البركتان ، اختلف التصرفان ، فالصحابة ما جمعوا بين مختلفين ، وأما الصوفية فإنهم جعلوا البركة التي في أوليائهم هي من جنس البركة التي في رسول الله ﷺ فوقعوا فيما وقعوا فيه من التبرك بالأولياء والصالحين ، فالبركة الذاتية المنتقل من طبيعتها الانتقال ، والبركة المعنوية اللازمة من طبيعتها الثبوت ، فتلك منتقلة وهذه لازمة ، الجمع بين ما هو منتقل وبين ما هو لازم جمع بين مختلفين ، فلما جمعوا بين البركتين المختلفتين ، وقعوا في الشبهة والخلل ، ولو أنهم فرقوا بين البركتين ، لفرقوا بين المختلفين ، ولو فرقوا بين المختلفين ، لما وقعوا في الخلل والضلال ، ولكنه أمر الله تعالى وقدره ، والمهم أن تعرف أن مصدر شبهتهم هو الجمع بين المختلفين ، وهذا هو الوجه الأول .
والثاني : أن هؤلاء القوم ألحقوا أولياءهم بالنبي ﷺ في مقام الولاية فقط ، فظنوا أن الصحابة كانوا يفعلون هذه الأنواع من التبرك مع النبي ﷺ لأنه ولي الله ، فقط ، وهذا خلل عظيم ، فإن الصحابة إنما فعلوا ذلك لأنه رسول الله وخاتم النبيين وصاحب المقام المحمود والحوض المورود ، وخليل الله تعالى وأفضل خلقه ، وغير ذلك مما اختص به النبي ﷺ ، وهل أولياؤكم أيها القوم يتفقون مع رسول الله ﷺ في هذه الأمور ؟
الجواب : بالطبع لا ، فلما لم يكونوا متفقين معه في شيء من ذلك فكيف تلحقونهم به مع انه يختلف عنهم ؟ فالنبي ﷺ يختلف عنهم ، وأنتم ألحقتموهم به مع ثبوت هذا الاختلاف ، فجمعتم بين مختلفين

مرة أخرى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، فما وقعتم فيما وقعتم فيه إلا لأنكم جمعتم بين المختلفين ، وأما نحن ولله تعالى الحمد والمنة فلم نقع فيما وقعتم فيه ، لأننا لم نجمع بين المختلفين ، أرأيت أيها الطالب الموفق أهمية هذا الأصل العظيم الذي نشرحه لك ، فانظر كيف شبهتهم وبين لك أصلها ومصدرها ، وصار الجواب عنها سهلا ميسرا ، فاشدد عليه بيديك وافهمه فهما جيدا وفقك الله ، والله أعلم .

الفرع الرابع : وهو قريب مما ذكرنا من الخلط بين أنواع البركة ، وهو أنك ترى أن من الناس العامة من إذا استلم الحجر الأسود فإنك تراه يمسح بيده وجهه وصدره ونحره ، بل ولو كان يحمل طفلا فتراه يمسح بيده وجه الطفل ، ولو نظرت على فعله هذا لوجدته خلاف السنة ، فإن السنة في الحجر الأسود التقبيل ، أو الاستلام وتقبيل ما استلمته به ، أو الإشارة إليه بلا تمسح ولا تقبيل ، هذا هو السنة .

فإن قلت : ومن أين دخلت هذه الشبهة ؟

فنقول : من الجمع بين المختلفين ، فإنهم ظنوا أن البركة التي خلقها الله تعالى في الحجر الأسود هي من نوع البركة الذاتية المنتقلة ، وهي في الحقيقة ليست كذلك ، بل بركة الحجر الأسود وبركة الكعبة ، بل وبركة المسجد الحرام كله وبركة المسجد النبوي وبركة المسجد الأقصى كذلك ، كلها من نوع البركة المعنوية اللازمة ، وليست من البركة الذاتية المنتقلة ، فلما جمعوا بين البركتين المختلفتين ، حصل لهم هذا الفعل المخالف للسنة ، فالشبهة دخلت عليهم من الجمع بين المختلفين ، وأما أهل الحق فلم يدخل عليهم شيء من هذه الشبهة .

فإن قلت : ولماذا لم تدخل عليهم ؟

فنقول : لأنهم فرقوا بين نوعي البركة ، فلما فرقوا بين المختلفين كفاهم الله تعالى شر هذه الشبهة فكفاهم شر الوقوع في هذه الأفعال المخالفة للسنة ، فانظر كيف عرفنا الرد عليهم وكشف شبهتهم لما عرفنا أصلها الذي ترجع إليه وهو كما ذكرنا : الجمع بين

المختلفين . والله أعلم .
الفرع الخامس : أنت ترى أن كثيرا من العامة يأتون إلى القبور ويدعون أهلها من دون الله تعالى ويستغيثون بهم من دون الله تعالى ، وإذا سألتهم عن سبب هذا ، قالوا لك : إننا أهل ذنوب ومعاصي ولا نستطيع أن ندخل على الله تعالى مباشرة ، فنجعل هؤلاء الصالحين وسطاء وشفعاء بيننا وبين الله تعالى ، بمنزلة الملك من ملوك الأرض ، لا يقدر العامة الدخول عليه إلا بوساطة المقربين له من الوجهاء والحجاب ، وهذه هي شبهتهم .
فإن قلت : وما الأصل الذي ترجع له هذه الشبهة ؟
فنقول : ترجع إلى الجمع بين المختلفين ، فإنهم جعلوا الدخول على الله تعالى بمنزلة الدخول على ملوك الأرض ، فجمعوا بينهما ، فأوجب لهم هذا الخلل العقدي الذي يخرجهم من دائرة الإسلام بالكلية ، فتقول لهم : إن باب الله تعالى لا حجاب عليه ، ولا يحتاج الله تعالى إلى واسطة توصل له دعاؤكم ، ولا يمنع أحد عن بابه إن أقبل عليه بصدق وابتهال ، فالدعاء فيما بينك وبين الله تعالى لا يحتاج إلى وسطاء ولا إلى شفعاء ، فمد يديك وادع الله تعالى بما أردت من خيري الدنيا والآخرة والله تعالى يسمع دعاءك ويستجيبه ، فما الداعي إلى اتخاذ الوسائط ؟ فالله تعالى ليس كملوك الدنيا ، وبابه ليس كأبواب ملوك الدنيا وعطاؤه ليس كعطاء ملوك الدنيا ، وسلطانه ليس كسلطان ملوك الدنيا ، فبينهما من الفروق كما بين السماء والأرض ، بل أعظم ، بل لا يجوز قياس الله تعالى ولا دعاؤه ولا طلب الحاجات منه على ما يكون من حال الملوك ، فإنك متى ما ذكرت له ذلك وبينت له الفرق بين الأمرين المختلفين ، زالت عنه الشبهة واتضحت له المحجة إن كان الله تعالى يريد هدايته ، فأصل الخلل في هذه الشبهة - في شبهة دعاء غير الله تعالى -هو الجمع بين المختلفين ، وزوالها يكون بتوضيح الفرق وبيان أوجه الاختلاف ، وأما أهل التوحيد فلم تدخل

عليهم هذه الشبهة الملعونة المأفونة التي أوجبت الشرك بالله تعالى ، فلم يقعوا في شيء من براثن الشرك والوثنية ، لأنهم فرقوا بين المختلفين ، فاستقامت لهم الحال على منهج التوحيد ، ولله الحمد ، فانظر كيف عرفنا الرد وبيان كشف الشبهة لما رددناها إلى أصلها وعرفنا مأخذها ، والله أعلم .

الفرع السادس : إن صور الشرك التي تراها بعينك في واقع كثير من أهل الأرض في زمانك ، أو سمعت بها وقرأتها في شرك الأولين ، كلها ترجع إلى الجمع بين المختلفين ، فهي إما بسبب تشبيه الخالق بالمخلوق ، أو تشبيه المخلوق بالخالق ، وأنت تعرف الفرق والاختلاف بين الخالف والمخلوق ، فلما جمعوا بين الخالق والمخلوق في أمر يخص الخالق وصرفوه للمخلوق وقعوا في الشرك ، ومن شبه الخالق بالمخلوق ، أو شبه المخلوق بالخالق فهو ممن لم يقدر الله حق قدره ، كما قال تعالى{وما قدروا الله حق قدره} فأصل الشرك قائم على الجمع بين المختلفين ، ولو فرقوا بين ما يخص الخالق وما يكون للمخلوق ، لو فرقوا بين المختلفين لما وقعوا في شيء من الشرك ، ولكن قدر الله تعالى وما شاء فعل ، فانظر رعاك الله تعالى كيف قام الشرك على الجمع بين المختلفين ، حتى يتبين لك أهمية ما نقرره لك من أنك عن أرت أن تعرف أصل الخلل فاعلم أنه إما من الجمع بين المختلفين ، وإما من التفريق بين المتماثلين ، والله أعلم .

الفرع السابع : لقد نبه الله تعالى على أصل شبه الضلال في نصوص كثيرة ، فمنها مثلا قوله تعالى{ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا} فالذين أحلوا الربا إنما احلوه لأنهم جعلوه كسائر البيوع الجائزة ، فلما جمعوا بين مختلفين وقعوا في اكل الربا ، فلما رد الله تعالى عليهم كان أصل الرد هو التفريق بين المختلفين ، بأن الله تعالى قد أحل البيع ، فهو حلال جائز ، وحرم الربا فهو ممنوع محرم ، والجمع بين ما هو حرام

شرعا وما هو جائز شرعا هو جمع بين مختلفين ، والجمع بين المختلفين هو أصل الشبهة التي أوقعتهم في أكل الحرام ، ولا تزال صور أكل الربا قائمة في كل زمان على تشبيهه بالبيع الحلال ، فإنهم يحللون عقود الربا بحجة انها كالبيع وانها لا تدخل في حد الربا ، مع أنها في الحقيقة ربا ، ولا تخرج عن حده أبدا ، ولكن التمويه على العامة وتزيين أكل الحرام لهم هو عادة علماء السوء ، فالربا حرام ، والبيع حلال ، فهما مختلفان ، فلا يجوز الجمع بينهما ، ولا قياس أحدهما على الآخر ، ونحن في هذه الرسالة نريد أن نعرفك على الطريقة في كشف كل شبهة كما اعتمدها القرآن في هذا الرد من التفريق بين الربا والبيع ، فكل من جمع بين مختلفين فإن ه لا بد وأن تكون عنده شبهة ، ووجه إزالتها عنه هو توضيح الفرقان له بين هذا وهذا ، وبيان أنهما مختلفان فلا يجوز إلحاق أحدهما بالآخر ، والله أعلم .

الفرع الثامن : إنك لو نظرت إلى إبليس لما أبى السجود لأبينا آدم ، لوجدت أن الشبهة التي قامت في رأسه ، مردها إلى الجمع بين المختلفين ، وذلك أنه ظن أنه أفضل من أبينا آدم ، نظرا لعنصره الناري ، فقال {أنا خير منه} فأرجع الأمر في التفضيل إلى أصل العنصر الذي خلق منه هو وخلق منه آدم عليه السلام ، ونسي عمدا وحسدا واستكبارا بأن أصل التفضيل ليس من أجل عنصر الخلق ، بل لأن الله تعالى خلق آدم بيده العظيمة جل وعلا ، فبينهما فرق عظيم ، فالأمر بالسجود لآدم كان من أجل ذلك الفضل لقوله تعالى{ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} فلما ظن أنه كآدم وأفضل منه حصلت عنده هذه العنجهية في التفضيل ، فأصل ضلاله وإبائه واستكباره وغطرسته كانت بسبب الجمع بين المختلفين ، فألحق نفسه بآدم عليه السلام ـ وهو أي آدم عليه السلام ليس كمثله ، فسوى إبليس بين المختلفين ، فحصل ما حصل ، فانظر كيف دخلت

عليه الشبهة ، وذلك بسبب التسوية بين المختلفات ، فلا تتساهل أهل أيها الطالب الموفق في هذا الأمر ، واحذر منه ، أعني لا تتساهل في شأن التسوية بين المختلفات ، فإنها مزلق وخيم ، وحفرة عميقة ، وضلال مبين ، فهي أصل يقف وراء كل ضلال في الغالب ، فكل من سوى بين المختلفات فإنما ورث هذا من الشيطان ، أو وقع فيما وقع فيه إبليس عن عمد ، أو عن جهل ، المهم أن التسوية بين المختلفات ليس بالأمر السهل ، فنعوذ بالله تعالى من الضلال فرعا وأصلا ، والله أعلم .

الفرع الثامن : لقد كان سبب ضلال الخوارج أنهم سووا بين المختلفات ، فالعلة عند الخوارج هو نفس العلة عند غيرهم من أهل الضلال ، وهو التسوية بين المختلفات ، وذلك : أنهم سووا بين الحكم على الفعل والحكم على الفاعل ، فقالوا بأن من وقع في الكفر فإنه مباشرة يقع عليه الكفر من غير فصل ولا نظر في شيء آخر ، فحكم الفاعل هو بعينه حكم الفعل ، فسووا بين الفعل والفاعل ، ومن المعلوم أن الفعل يختلف عن الفاعل ، فهما مختلفان ، فليس كل شيء نحكم به على الفعل نحكم به على الفاعل ، وتذكر قوله ﷺ " أخطأ من شدة الفرح " مع أنه قال " اللهم أنت عبدي وأنا ربك " فالكلمة في حد ذاتها من الكفر ، ولا شك ، ولكن هذا حكم الفعل فقط ، وأما لما جاء يحكم على الفاعل قال " أخطأ من شدة الفرح " والأدلة الشرعية التي توجب التفريق بين الفعل والفاعل كثيرة جدا ، فالخوارج قامت في عقولهم هذه الشبهة ، بسبب أنهم سووا وجمعوا بين المختلفين ، فأصل شبهتهم هو هذا المزلق الوخيم ، وهو التسوية والجمع بين المختلفات ، وأما أهل السنة والجماعة فلم تقم في عقولهم هذه الشبهة لأنهم لم يجمعوا بين المختلفين ، أي لم يجمعوا بين الفعل والفاعل في الحكم ، بل فرقوا بينهما ، وأعطوا كل واحد منهما ما يستحقه من الأحكام ، فأعطوا الفعل حكمه على ما تقتضيه الأدلة ، ولم ينقلوه إلى فاعله مباشرة ، بل

انتظروا حتى تنظروا في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع ، فسلموا من التكفير بسبب أنهم فرقوا بين المختلفات .
والخوارج ضلوا وكفروا المسلمين لأنهم جمعوا وسووا بين المختلفات ، فالجمع بين المختلفات هو أصل ضلالهم ، فانتبه وفقك الله تعالى من هذا المزلق ، واعرف كيف وقعوا وما أصل ضلالهم ، حتى تسلم مما وقعوا فيه ، ويكون الرد عليهم بما ذكرناه لك سابقا ، من أنك تذكر الفرق بين المختلفات التي جمعوا هم بينها ، وبالتفريق بين المختلفات تنكسر شبهتهم وينفضح ضلالهم وزيفهم وتلبيسهم على الأمة، والله أعلم .
الفرع التاسع : ولا نزال في الخوارج ، فإن الخوارج يحكمون بالكفر الأكبر على كل ما وصفه الدليل الشرعي بأنه كفر ، من غير تفريق بين الكفر الأكبر والأصغر ، فكل ذنب وصفه الشارع بأنه كفر فهو من الكفر الأكبر عند الخوارج ، فجمعوا بين المختلفات ، فإننا نعلم أن الكفر منقسم إلى كفر أكبر وكفر أصغر ، فالجمع بين المختلفات أوصلهم إلى الحكم بالكفر على من ليس بكافر من أهل الإسلام ، فكفروا مرتكب الكبيرة ، وكفروا من قاتل مسلما لقوله ﷺ " سباب المسلم فسوق وقتاله كفر " فجعلوه من الكفر الأكبر ، مع أنه في الحقيقة وفهم السلف من الكفر الأصغر ، وكفروا من طعن في الأنساب وكفروا المرأة بالنياحة على الميت ، مستدلين بقوله ﷺ " اثنتان في الناس هما بهم كفر ، الطعن في الأنساب والنياحة على الميت " فجعلوا الكفر الوارد هنا من الكفر الأكبر ، مع أنه في الحقيقة وفهم السلف من الكفر الأصغر ، وهكذا في أمثل كثيرة ، والعلة التي وقعوا فيها هو ما ذكرناه لك من الجمع والتسوية بين المختلفات ، فالتسوية بين المختلفات هو الذي أوجب لهم هذا الضلال ، فيا الله ، كم أضل إبليس بهذه الشبهة جبلا كثيرا ، فلا بد من سد باب هذه الشبهة ، ولا بد من تبصير الناس بأن التفريق بين المختلفات هو السلاح

الذي يضل به إبليس كثيرا من الخلق ، وهو ما نريد كشفه لك في هذه الوريقات .
وأما أهل السنة رحمهم الله تعالى فإنهم ما كفروا كل من وصفه الشارع بأن فعله من الكفر ، حتى ينظروا أولا ، هل هو من الكفر الأكبر أو من الكفر الأصغر ، فيحكمون على حسب النظر في التفريق بين نوعي الكفر ، ووجه الحق في هذا هو ما قرروه رحمهم الله تعالى ، فليس كل ما وصفه الدليل بأنه من الكفر يكون من الكفر الأكبر ، بل هناك ما هو موصوف بأنه كفر ، ولكنه كفر أصغر ، فمن لم يفرق بين نوعي الكفر ، أي لم يفرق بين المختلفات فإنه لا بد وأن يقع في تكفير من لا يستحق التكفير ، وأما من فرق بين المختلفات فقد وقاه الله تعالى هذه الشبهة الأثيمة والآفة الإبليسية القديمة ، والله أعلم .
الفرع العاشر : ولا نزال في الخوارج كذلك ، وهو أنهم يقولون : بأن كل موالاة من المسلم للكافر تعتبر كفرا أكبر ، من غير تفريق بين موالاة وموالاة ، وهل هذا الكلام صحيح ؟
والجواب : لا ، ليس بصحيح ، فالموالاة حسب الأدلة الواردة في هذه المسألة ليست على درجة واحدة ، بل هناك موالاة الظاهر والباطن ، وهي الموالاة التي تعتبر من الكفر الأكبر ، وعليها قوله تعالى{ومن يتولهم منكم فإنه منهم} وقوله تعالى{لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء} وهناك موالاة الظاهر فقط دون الباطل وهي كبيرة من الكبائر ومحرمة اتفاقا ، ولكنها لا تصل للكفر الأكبر ، وعليها حديث حاطب بن أبي بلتعة ، المعروف ، بل وهناك موالاة الإكراه وهي مما لا بأس به ، وعليها قوله تعالى{إلا ان تتقوا منهم تقاة} وهناك ما ليس بموالاة أصلا .
ولكنهم لفرط جهلهم جعلوه من الموالاة ، فالموالاة ليست على صورة واحدة ولا على رتبة واحدة ، فالموالاة صور ، وأحكامها مختلفة ، فالخوارج ضلوا في هذه المسألة لأنهم جعلوا الموالاة صورة واحدة ،

فجمعوا بين المختلفات ، فتبين لك أن أصل ضلالهم في هذه المسألة هو التسوية بين المختلفات ، والجمع بين المختلفات ، وأن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى نجوا في هذا الباب لأنهم فرقوا بين المختلفات ، وأعطوا كل موالاة حكمها على ما يقتضيه دليلها ، فالجمع بين المختلفات هو الذي أضل الشيطان به الخوارج المارقة ، وهذا يبين لك صدق ما قلناه : من أن أغلب الشبه التي تضل العقول وتحير الألباب ، إنما وراءها أحد الشيطانين : إما شيطان الجمع بين المختلفات ، وإما شيطان التفريق بين المتماثلات ، فمن وقاه الله تعالى شر هذين الشيطانين فلن تدخل عليه شبهة أبدا بإذن الله تعالى ، وبما أنك عرفت أن سبب ضلال الخوارج في هذه المسألة هو الجمع بين المختلفات فما عليك في كسر شبهتهم إلا أن تبين وجه التفريق بين صور الموالاة ، وبمجرد التفريق تنكسر شبهتهم بحول الله تعالى وقوته ، والله أعلم .

الفرع الحادي عشر : ولا نزال في الخوارج كذلك :

فنقول : لقد أنكر الخوارج انتفاع أهل الكبيرة بالشفاعة يوم القيامة ، ولو نظرت إلى سبب هذا الإنكار لوجدته على ما جرت به العادة في ثوران الشبه في العقول ، وهو الجمع بين المختلفات ، فإنهم استدلوا على هذا الإنكار بقوله تعالى{فما تنفعهم شفاعة الشافعين} وكأني بك تقول : هذه الآية نزلت في الكفار ، أي من مات وليس معه أصلا أصل الإسلام ، فمن مات على الكفر الأكبر أو النفاق الأكبر أو الشرك الأكبر أي ليس معه أصل الإسلام فهو الذي لا نفعه شفاعة الشافعين، ولكننا الآن نبحث في حكم مرتكب الكبيرة إن مات عليها ومعه أصل الإسلام ، فهم لم يفرقوا بين من مات ومعه أصل الإسلام ومن مات وليس معه أصل الإسلام ، فجعول حكمهما واحدا في عدم الانتفاع بالشفاعة ، فلما جمعوا بين المختلفين قامت الشبهة في عقولهم وأنكروا ما تواترت به الأدلة الصحيحة الصريحة في انتفاع أهل الكبائر بالشفاعة يوم القيامة ، فالعلة عندهم

والمصيبة عندهم والداهية عندهم وأصل الضلال عندهم ومبدأ الشبهة عندهم ، هو الجمع بين المختلفات.
فإن قلت لك : وكيف ترد عليهم هذه الشبهة ؟
فكأني بك تقول : أرد عليهم هذه الشبهة بذكر الفرق بين المختلفات ، فأبين لهم أن حكم من أهل الكبائر ومعه أصل الإسلام يختلف بالأدلة الصحيحة عن حكم من مات من أهل الكفر وليس معه أصل الإسلام .
أقول لك : أحسنت ، هذا هو الرد الصحيح ، فالرد عليهم وكسر شبهتهم يكون بالتفريق بين المختلفات التي جمعوا بينها جهلا وعدوانا ، فبمجرد التفريق تنكسر شبهتهم ، أرأيت بركة معرفة أصل الضلال وكيفية الرد الصحيح عليه ، فاشدد بيديك على ما قررته لك واحفظه حفظ قلب واعرفه وافهمه حق فهمه ، فإنك ستكون عارفا بحقيقة الشبهة وعندك الملكة القوية في معرفة الرد القوي عليها ، والله أعلم .
الفرع الثاني عشر : إن المشركين في زماننا قالوا : إن الكفار في السابق إنما كانوا يعبدون الأشجار والأحجار والأوثان التي لا تعدو أن تكون حجارة وترابا ، وأما نحن فإننا ندعو الملائكة والأنبياء والأولياء الصالحين ، فكيف نستوي مع من يعبد أحجارا وأشجارا ، فالأولون كانت واسطتهم كواكب وأشجار وأحجار وغيرها مما لا قيمة لها ، وأما نحن فالأمر عندنا يختلف ، فنحن نجعل واسطتنا الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين - كذا قالوا قبحهم الله تعالى وأخزاهم –
وقد سطر الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى هذه الشبهة التي يتفوه بها هؤلاء في كتابه العظيم القيم :ـ كشف الشبهات ، وأجاب عنها بعدة أجوبة ، والخلاصة أن الجواب عنها من عدة وجوه :ـ
الأول :ـ أننا لا نسلم أن المشركين الأوائل كانوا لا يعبدون إلا الأشجار والأحجار فقط ، بل كان طائفة منهم تعبد الأنبياء كعيسى وعزير ، ودليل ذلك قوله تعالى {وإذا قال الله يا عيسى أأنت قلت للناس

اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك.. الآية } وقال تعالى{وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله}ومنهم من كان يعبد الملائكة ، كما قال تعالى{ويوم يحشرهم جميعا ثم يقول للملائكة أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مشركون} بل إن قوم نوح ما عبدوا هذه الأصنام المصورة على صور الصالحين لذاتها ، وإنما جعلوها رمزاً لهؤلاء الصالحين ، كما قال تعالى{وقالوا لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث ويعوق ونسرا} وقد ثبت عن جمع من السلف رحمهم الله تعالى ورضي عنهم أن هذه الأسماء كانت أسماء رجال صالحين في قوم نوح فلما ماتوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابا وسموها بأسمائهم ، فهم ما تخذوا هذه الحجارة لذاتها ، وإنما لأنها عبارة عن عبادة هؤلاء الصالحين الذين ماتوا في زمن واحد ، ومنهم من كان يعبد الشمس ومنهم من كان يعبد القمر ، كما قال تعالى{ومن آياتها الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون} ولذلك فقد نهانا نبينا ﷺ عن الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، معللا ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام " وحينئذ يسجد لها الكفار " وكان طائفة منهم تعبد اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، كما في سورة النجم ، فإذا نحن لا نسلم للكفار قولهم هذا ، بل الكفار الأوائل كانوا يعبدون الملائكة وكانوا يعبدون الأنبياء وكانوا يعبدون الصالحين ، بل انظر إلى قوله ﷺ عن أهل الكتاب " أنهم إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات ، بنوا على قبره مسجدا وصوروا

فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق " وقال عليه الصلاة والسلام " لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " فهذه الشبهة داحضة ، فالكفار الأوائل لم يكونوا يعبدون أشجارا وأحجارا فقط ، بل كان منهم من يعبد الملائكة والأنبياء والصالحين ، ومع ذلك فقط قاتل النبي ﷺ الجميع ، ولم يفرق بين أحد منهم ، وقد حكم الله تعالى في كتابه الكريم على كفر الجميع وأنهم وقعوا في الشرك ، ولم يفرق بين من يعبد الملائكة وبين من يعبد الشجر والحجر ، فالكل في ميزان الله تعالى له حكم واحد ، فمن يعبد الشجر والحجر ويتخذه واسطة مع الله تعالى هو كمن يعبد الملائكة والأنبياء .

ويتضح هذا بالجواب الثاني :ـ وهو أن نقول :ـ إن المشركين الأوائل الذين كانوا يعبدون هذه الأوثان والأصنام ما كانوا يعبدونها لأنها تخلق أو ترزق أو تحيي أو تميت ، لا ، أبدا ، بل كانوا يعلمون في الجملة أن الله تعالى هو الذي يفعل ذلك ، فهم ما ساووها مع الله تعالى أي أفعال ربوبيته ، وإنما كانوا يتخذونها لأنهم يرجون منها أن تقربهم إلى الله تعالى زلفي ، فهم كانوا يتخذونها آلهة مع الله تعالى لتشفع لهم عند الله تعالى وتقربهم إليهم ، كما قال تعالى{ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} وقال تعالى{أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون قل لله الشفاعة جميعا} وقال تعالى {ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله} فأنت ترى أن الله تعالى أكفرهم وحكم عليه بالشرك بأنهم اعتقدوا أن هذه المعبودات من دونه ستشفع لهم عند الله تعالى ، فأصل اتخاذهم لهذه المعبودات هو لهذا المقصود ،

وهو أنها تشفع لهم عند الله تعالى وتقربهم إلى الله تعالى زلفي ، وأنتم أيها المشركون المعاصرون تعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين لنفس المقصد الذي عبد الكفار الأوائل ما عبدوه من دون الله تعالى ، فأنتم لا تتخذون الملائكة والأنبياء والصالحين آلهة مع الله تعالى لأنكم تعتقدون أن هذه الأشياء تخلق أو ترزق أو تحيي أو تميت ، لا ، بل أنتم تعبدونها ترجون منها أن تقربكم إلى الله تعالى زلفي ، فالمقصود من عبادتها هو بعينه المقصود من عبادة المشركين الأوائل لما عبدوه من دون الله تعالى ، فأنتم وهم سواء في المقصود ، ودعوا عنكم نوع الآلهة المتخذة ، وانظروا إلى قصدكم في اتخاذها تجدونه بعينه هو قصد الكفار الأوائل من كل الأمم في اتخاذهم ما اتخذوه آلهة مع الله تعالى ، فالمقصد واحد والباعث واحد والدافع إلى عبادتها مع الله تعالى واحد ، وهو المقصود الأكبر والمراد الأعظم عند جميع المشركين ، وإن تنوعت أصناف معبوداتهم ، وهو أنهم يتخذونها لتقربهم إلى الله تعالى زلفي , أي لتشفع لهم عند الله تعالى ، ومع اتحاد المقاصد فالحكم فيكم وفيهم واحد ، لا يختلف ، فإن المتقرر في القواعد أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين ، والمتقرر في قواعد التوحيد كذلك أن اختلاف أجناس المعبودات لا يغير من حقيقة الشرك شيئا ، فالشرك هو الشرك وإن عبدت مع الله تعالى ما عبدت من أصناف المعبودات ، فكل من صرف نوعا من العبادة لغير الله تعالى راجيا منه أن يقربه إلى الله تعالى زلفي ، فهو المشرك الكافر ، بغض النظر عن هذا الذي صرف له العبادة أو رجا منه تحقيق ذلك المقصود الذي يريد ، المهم أن القلب انصرف إلى المعبود مع الله تعالى ورجاه وتوكل عليه وأناب إليه وتعبد له بأصناف العبادات راجيا منه أن يقربه إلى الله تعالى زلفي ، وهذا هو حقيقة الشرك ، سواء أكان هذا المعبود ملكا أو نبيا أو وليا صالحا أو شجرا أو حجرا أو كهفا أو مغارة أو بقرة أو إنسا أو جنا ، لا

فرق ، فالشرك صورته واحدة وحقيقته واحدة وأن تعددت واختلفت أجناس المعبودات مع الله تعالى ، فلا تكذبوا على أنفسكم ولا تراوغوا بالكلام التافه الذي لا فائدة منه ، ولا تفرقوا بين المتماثلات ولا تجمعوا بين المختلفات ، فأنت ترى وفقك الله تعالى أن شبهتهم تقوم على التفريق بين المتماثلات ، ففرقوا فين معبودات الأولين وبين معبوداتهم ، فمنعوا معبودات الأولين وأجازوا معبوداتهم ، مع أن الكل واحد فهم فرقوا بين متماثلين ، فالعلة عندهم في التفريق بين المتماثلات ، فوالله لقد صدق قولنا بأن أصل الضلال ، وأصل كل شبهة إنما هو الجمع بين المختلفات ، أو التفريق بين المتماثلات ، ولذلك فأهل السنة لم يفرقوا في الحكم بين من عبد ملكا أو عبد حجرا ، وبين عبد صنما أو عبد نبيا من الأنبياء ، أو دعا وثنا أو دعا وليا من الأولياء ، فالحقيقة واحدة ، والشرك واحد ، وإن اختلفت أجناس المعبودات ، فبالتفريق بين المتماثلات وقعوا فيما وقعوا فيه ، فالحذر الحذر بارك الله تعالى فيك من التفريق بين المتماثلات أو الجمع بين المختلفات ، فإنه أصل كل بلية ، ورأس كل فتنة ، وأساس كل شبهة ، والله أعلم .

الفرع الثالث عشر : لو نظرت إلى مذهب الأشاعرة في الصفات لوجدتهم قد دخلت عليهم شبهة التفريق بين المتماثلات ، وذلك أنهم لا يثبتون من الصفات إلى سبع صفات ، وهي الحياة والكلام والبصر والسمع والإرادة والقدرة ، والعلم ، ويحرفون الباقي ، فلا يؤمنون بالوجه ولا باليدين ولا بالعينين ولا بالنزول ولا بالعلو ونحوها من الصفات التي يحرفونها ، ولو أنك نظرت إلى باب الصفات لوجدت القول فيه يجب أن يكون وقلا واحدا ، فالقول في صفة واحدة هو بعينه القول في بقية الصفات ، فمن قال في صفة واحدة غير القول في الصفة الأخرى فقد فرق بين متماثلين ، فإن كان إثباتهم للصفات السبع المذكورة لا يستلزم مماثلة الله تعالى بخلقه ، وأنهم يثبتونها على الوجه اللائق بالله تعالى ، فكذلك يجب عليه

سحب هذا القول على بقية الصفات ، فكما أنهم يثبتون سمعا لائقا بالله تعالى ، فليثبتوا كذلك وجها لائقا به ويدين لائقة به ونزولا لائقا به وأصابع لائقة به وهكذا القول في كل ما ينكرونه ، فالقول في باب الصفات قول واحد ، فمن فرق بين صفة وصفة ، فقد فرق بين متماثلين ، والتفريق بين المتماثلين هو أصل شبهتهم التي أوقعتهم في إنكار ما زاد على الصفات السبع .

وأما أهل السنة فما دخل عليهم ولله الحمد شيء من هذه الشبهة .

فإن قلت : ولماذا ؟

فنقول : لأنهم ما وقعوا فيما يثيرها من التفريق بين المتماثلات ، فباب الصفات عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى باب واحد ، والقول فيه قول واحد ، فلا تفريق عندهم بين متماثلين ، فلما لم يفرقوا بين المتماثلين لم يقعوا في التعطيل والإنكار والتحريف ، ولما فرق الأشاعرة بين المتماثلين ، وقعوا فيما وقعوا فيه من التعطيل والتأويل الباطل والتحريف المحرم ، فصدق قولنا في أول الرسالة من أنه ما من شبهة في الأغلب إلا ويقف وراءها أحد هذين الإبليسين ، إما إبليس الجمع بين الأمور المختلفة ، وإما إبليس التفريق بين الأمور المتماثلة ، والله أعلم .

الفرع الرابع عشر : لو أنك نظرت إلى مذهب الجبرية والقدرية في باب القدر ، لوجدت أن العلة التي أوجب لهم الوقوع في تحريف القدر والأقوال المنافية للحق والصواب فيه أنهم جمعوا بين مختلفين ، فالعلة وأصل البلية عند هذه الطوائف هو الجمع بين المختلفين ، وذلك لأنهم ما فرقوا بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية الدينية ، بل جمعوا بينهما وقالوا : الإرادة الصادرة من الله تعالى هي الإرادة الشرعية ، فكل ما يريده الله تعالى في كونه فهو يريده شرعا و أمر وديننا ، وتلك هي بليتهم ، وهي الجمع بين نوعي الإرادة ، وهما إرادتان مختلفتان ، وقد فرق بينهما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، فجعلوا

الإرادة الكونية لازمة الوقوع ، ولا تستلزم المحبة وقالوا : بأنها مرادة لغيرها لا لذاتها ، وأن الإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع ، وتستلزم المحبة والرضا ، وقالوا : بانها مرادة لذاتها ، فهما إرادتان مختلفتان ، ومن سوى وجمع بينهما فقد جمع بين مختلفين ، وسوى بين ما حقه التفريق ، فما سلب الجبرية العبد قدرته واختياره إلا للجمع بين هذين النوعين المختلفين ، وما أخرج القدرية أفعال العباد عن أن تكون مخلوقة لله تعالى إلا بسبب الجمع بين المختلفين ، فصارت العلة عندهم والذي أوقعهم في الشبهة القدرية هي الجمع بين المختلفين ، فلما علمنا سبب شبهتهم ، وأنها الجمع بين المختلفين ، فيكون كسر شبهتهم وكشف زيفها يتضمن بيان الفروق بين الإرادتين ، وإعطاء كل إرادة حكمها وما يناسبها من الاعتقادات ، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى فما ضلوا أبدا في باب القدر ، ولا طرفة عين ، وما ذلك إلا لأنهم فرقوا بين ما حقه التفريق ، وقسموا ونوعوا الإرادتين على حسب الأدلة إلى كونية قدرية ، وإرادة شرعية أمرية دينية ، فسلموا من الوقوع في براثن الشبهة ، فصدق قولنا وفقك الله تعالى من أن كل شبهة فإنما الذي أوقع أهلها فيها أحد طريقي الضلال ، إما الجمع بين المختلفات أو التفريق بين المتماثلات ، والله أعلم .

الفرع الخامس عشر : إننا لو أنكرنا على أهل الذكر الجماعي ، لبادرونا بقولهم : كيف تنكرون علينا ذكر الله تعالى ، أولم يقول الله تعالى في محكم كتابه{اذكروا الله ذكرا كثيرا وسبحوه بكرة وأصيلا} وقال{والذاكرين الله كثيرا والذاكرات} ويقول النبي ﷺ "لا يزال لسانك رطبا بذكر الله تعالى" ويقول " سبق المفردون ، الذاكرون الله كثيرا والذكرات" فكيف تنكرون علينا ذكر الله تعالى ؟.

فلو سألتني وقلت : ما العلة التي أوقعتهم في هذا المزلق العقدي الوخيم ؟ لقلت لك : الذي أوقعهم في هذه الشبهة هو الجمع بين المختلفات ، فعندنا أمران

في فعلهم هذا - الذكر الجماعي - :
الأول : أصل كونه ذكرا ، والثاني : وصف كونه جماعيا ، فنحن إنما أنكرنا الوصف الذي لا دليل عليه ، وهم استدلوا على مشروعية الوصف بمشروعية أصل الذكر ، فخلطوا بين الوصف والأصل ، مع أنهما مختلفان ومتباينان ، فقد يكون الشيء مشروعا بأصله ، ولكنه يكون ممنوعا باعتبار وصفه ، فليس كل شيء مشروع بأصله يكون مشروعا بوصفه ، فإن الوصف شيء ، والأصل شيء آخر ، فالخلط بين الأصل والوصف هو في حقيقته من الجمع بين المختلفين ، فلما وقعوا في الجمع بين المختلفين ضلوا في هذا الباب وأحدثوا في الدين ما ليس منه ، وأما أهل السنة فقد قرروا في ذلك قاعدة طيبة توجب التفريق بين الأصل والوصف ، فقالوا : مشروعية الشيء بأصله لا تستلزم مشروعيته بوصفه ، فالوصف شيء زائد على الأصل لا بد في إثباته من دليل خاص ، ولا يكفي للقول بجوازه أنه مبني على أصل مشروعي ، فإن دليل الأصل للأصل ، والوصف يفتقر إلى دليل خاص ، كدليل التحريم والنجاسة مثلا ، فدليل التحريم لا يدل على النجاسة ، فليس كل حرام نجس ، فالنجاسة شيء زائد على الأصل يتطلب دليل خاصا ، فعندنا كلمتان : الأولى (الذكر) والثانية (الجماعي) فقولنا : الذكر ، هذا هو الأصل ، وقولنا : الجماعي ، هذا هو الوصف ، فنحن إن أنكرنا الذكر الجماعي ، فلا ننكر الأصل ، وإنما ننكر الوصف ، فاذكروا الله بلا هذا الوصف ولا ننكر عليكم ، ولكن أن تخلطوا بينهما وتسووا بين الأمرين المختلفين ، وتقولون إننا نفعل الشرع ، فهذا لا نقركم عليه ، والمهم أن أهل السنة ما دخل عليهم هذه الشبهة لأنهم فرقوا بين الوصف والأصل ، ففرقوا بين المختلفين ، فسلموا ، و أهل البدع دخلت عليه الشبهة لأنهم جمعوا بين مختلفين ، فما سلموا ، فصدق قولنا بان أغلب الشبه إنما يقف وراءها شيطان التفريق بين المتماثلات ، أو الجمع بين المختلفات ،

والله أعلم .
الفرع السادس عشر : إنك لو نظرت إلى استدلال المعتزلة على إنكار رؤية الله تعالى في الآخرة بقوله تعالى لموسى عليه السلام{لن تراني} لوجدتها ثارت في أذهانهم بسبب الجمع بين المختلفات ، فإن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى مجمعون على أن نفي الرؤية هنا إنما في أحكام الدنيا فقط ، فالدنيا لها أحكامها والآخرة لها أحكامها ، فالمعتزلة عمموا النفي هنا في الدنيا والآخرة ، فجمعوا بين مختلفين ، فالأدلة الكثيرة المتواترة دلت الدلالة القاطعة الصريحة بأن المؤمنين يرون ربهم في الجنة كما يليق بجلاله وعظمته ، وأما في هذه الدنيا فإن العلماء متفقون على أن أحدا لم ولن ير الله تعالى فيها ، وذلك ليس لامتناعها في ذاتها ، وإنما لضعف قوانا عن تحملها ، فالدنيا لها أحكامها ، والآخرة لها أحكامها ، ومن جمع بين نفي الرؤية في الدنيا ونفيها في الآخرة فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فلا بد لزاما ان تقوم في قلبه هذه الشبهة الآثمة في نفي ما تواترت الأدلة على إثباته ، فلكل دار حكمها ، فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ما قامت في قلوبهم هذه الشبهة ، لأنهم ما جمعوا بين مختلفين ، فجعلوا للدنيا أحكامها وجعلوا للآخرة أحكامها ، وأما المعتزلة فإنهم لما جمعوا بين المختلفين ، بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة قامت في قلوبهم هذه الشبهة ، فأنكروا رؤية الله تعالى في الآخرة ، ولهذا فالواجب الحذر الشديد من الوقوع في الجمع بين المختلفات فإنه والله العظيم مبدأ هذه الشبهة بل وغيرها من الشبه إنما يقف وراءها التفريق بين المتماثلات أو الجمع بين المختلفات ، وبمجرد التفريق بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة ، وجعل رؤية الله تعالى من أحكام الآخرة لا من أحكام الدنيا تنكسر شبهة المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى في الآخرة استدلالا بهذا الآية الكريمة .
والله أعلم .

الفرع السابع عشر : لقد استدل القبوريون على جواز دعاء النبي ﷺ واستغفاره عند قبره والاستغاثة به من دون الله تعالى بقوله تعالى{ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما} ودخلت عليهم الشبهة في الاستدلال بهذه الآية أنهم سووا بين المختلفين ، فجمعوا بين حكم المجيء له في حياته وبين حكم المجيء له بعد وفاته ، وهذا تسوية وجمع بين مختلفين ، فإن المتقرر في الأصول والقواعد أنه يجوز معه في حياته ما لا يجوز معه بعد وفاته ، نعم ، لما كان في حياته يجوز لنا أن نأتيه ونطلب منه الدعاء وأن يستغفر الله تعالى لنا ، وهذا من التوسل بدعاء الرجل الحي الحاضر القادر ، وهو متفق على جوازه عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، ولكن هذا الحكم إنما نحكم به لما كان حيا حياته الدنيوية ، أي قبل الميتة التي كتبها الله تعالى عليه ، وأما بعد وفاته ﷺ فإن هذا لا يجوز لأحد أن يجيء عند قبره ويدعوه من دون الله تعالى ولا أن يطلب منه الشفاعة ولا يطلب منه أن يستغفر له ، فالآية الكريمة إنما تتكلم عن حكم المجيء له في الدنيا ، وأما بعد الوفاة فقد اتفق الصحابة والسلف الصالح على حرم المجيء لقبره بهذه النية ، لا يجوز هذا أبدا ، فمن جمع بين هذين الحكمين : أي بين حكم المجيء له في حياته ، وبين حكم المجيء له بعد وفاته فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقع في الشبهة ، فأصل الشبهة عندهم إنما هو في الجمع بين المختلفين ، ولما فرقنا بين المختلفين ، زالت الشبهة واتضحت المحجة لمن أراد الله تعالى هدايته ، فانظر كيف عرفنا الرد على شبهتهم هذه ، لما عرفنا أصلها الذي ترجع إليه ، فانتبه يا طالب العلم لهذا الأمر فإنه يبسط عليك فهم أصل الشبهة ، ويبسط عليك كسرها بإذن الله تعالى ، فالمجيء له هو من أحكام حياته الدنيوية ، وتحريم المجيء له هو من أحكام الشرع بعد وفاته ، ولذلك فقد كانت البلايا

والقحط والمصائب والحروب تنزل على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وليس بينهم وبين القبر إلا عدة خطوات ، ولا نعرف عن أحد منهم أنه كان يجيء إلى قبر النبي ﷺ يطلب منه المدد والعون ، وهذا معلوم بالتواتر ، بل ثبت عنهم الإنكار على من فعل شيئا من ذلك من التابعين استحسانا ، وما أقروه على ذلك ، لأنهم فرقوا بين المختلفين ، فانتبه أيها المسلم الموفق لا تقع فيما وقعوا فيه فتزل في حفر من الهلاك والخسارة والضلال ، والله أعلم .

الفرع الثامن عشر : مما استدل به المعتزلة على القول بخلق القرآن قوله تعالى{ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون} فقالوا : (محدث) أي مخلوق ، وهذا كما ترى شبهة .

ولكن لو سألت وقلت : وما تصنيف هذه الشبهة ؟ هل من التفريق بين المتماثلات ، أم من الجمع بين المختلفات ؟

فالجواب : بل هي من الجمع بين المختلفات ، وبيان ذلك أن نقول : إن كلمة (محدث) ليست بمعنى المخلوق ، وإنما بمعنى الشيء الجديد ، أي ما يأتيهم من ذكر من ربهم جديد ، ومن المعلوم أن القرآن لم ينزل جملة واحدة إلى النبي ﷺ ، وإنما كان ينزل تباعا إما ابتداءً أو على حسب الحوادث ، فالمعتزلة أرادوا الجمع بين المختلفين ، بين المحدث الذي هو مخلوق ، وهو ما لا يقصد بالآية أبدا باتفاق سلف الأمة وأئمتها وبين المحدث بمعنى المخلوق وهو ما جرى عليه اصطلاحهم ، فلما جمعوا بين المختلفين وقعوا في هذه الشبهة الكفرية من القول بخلق القرآن ، وقد أجمع السلف رحمهم الله تعالى على ان من قال بخلق القرآن فهو كافر ، فحذار أيها الموفق من الجمع بين المختلفات فإنه رأس كل شبهة غالبا ، والله أعلم.

الفرع التاسع عشر : ولا نزال في استدلالات المعتزلة على القول بخلق القرآن ، فإنهم استدلوا على قولهم بأن القرآن مخلوق بقوله تعالى{إنا جعلناه قرآنا عربيا} فقالوا : (جعل)هنا بمعنى (خلق) وهذا

ضلال مبين ، وأساسه هو أنهم جمعوا بين مختلفين ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، انظر كيف الجمع بين الأمور المختلفة كان سببا في الضلال ، فإن (جعل) في اللغة العربية تأتي بمعنيين ، تأتي بمعنى (خلق) وتأتي بمعنى (صيَّرَ) والفرق بينهما أنها أي (جعل) إن تعدى لمفعول واحد فهو بمعنى خلق ، كقوله تعالى{وجعل الظلمات والنور} أي خلق الظلمات والنور، وكقوله تعالى{الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء} أي خلق ، وقوله تعالى{وهو الذي مد الأرض وجعل فيها رواسي} أي خلق فيها ، وكقوله تعالى{والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا} أي خلق لكم ، ونحوها مما يتعدى فيها فعل (جعل) لمفعول واحد فقط ، فإنك متى ما رأيت (جعل) لا تتعدى إلا لمفعول واحد فقط ، فاعلم انها بمعنى خلق ، ولكن إن تعدت (جعل 9 لمفعولين ، فإنها تكون بمعنى (صيَّر) وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى{وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا} أي صيروا باعتقادهم الفاسد ، وليس المعنى : خلقوا الملائكة ، وكقوله تعالى{جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس} أي بمعنى صيرها لهم قياما لمصالح دينهم ودنياهم ، فالكعبة هنا مفعول أول ، وقوله {قياما } هو المفعول الثاني ، وكقوله تعالى{إنا جعلناها فتنة للظالمين} أي صيرنا الخبر عن شجرة الزقوم فتنة لهم ، فالضمير الثاني في قوله تعالى{جعلناها} هو المفعول الأول ، وقوله{فتنة} هو المفعول الثاني ، وكقوله تعالى{وكذلك جعلناكم أمة وسطا} أي صيرناكم أمة وسطا ، وهو في القرآن كثير جداً ، فإذا تبين لك هذا فقوله تعالى{إنا جعلناه} أي القرآن ، وهو المفعول الأول ، وقوله تعالى{قرآنا عربيا} هو المفعول الثاني ، وبه تعلم أن (جعل) في هذه الآية إنما هي بمعنى (صيَّر) لا بمعنى (خلق) فهم خلطوا بين المعنيين ، وسووا بين المختلفين ، ووقعوا في الشبهة بسبب كونهم جمعوا بين المختلفات ، وأما أهل السنة والجماعة رحمهم الله

تعالى فلم يقع لهم شيء من هذا ، لأنهم فرقوا بين المختلفات ، فمرد الشبهة في الاستدلال بهذه الآية هو التسوية بين المختلفين ، فالحذر الحذر وفقك الله تعالى ، ويكون الرد عليهم هو توضيح الفرق بين (جعل) التي بمنعى (خلق) وبين (جعل) التي بمعنى (صير) وتكون شبهتهم في استدلالهم بهذه الآية قد انكسرت ، ولله الحمد ، لأننا ذكرنا ان كسر شبهة الجمع بين المختلفات هو ببيان الفرقان بينها ، وأن كسر شبهة التفريق بين المتماثلات يكون ببيان وجه الجمع بينها . والله أعلم .

الفرع الموفي للعشرين : لقد استدل القدرية نفاة العلم الأزلي لله تعالى لقوله تعالى في كثير الآيات{ ليعلم الله} { ولكن لنعلم} ونحوها ، مما فيه تجدد العلم ، كقوله تعالى{وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّالِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ } وكقوله تعالى{ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} وكقوله تعالى{وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّالِنَعْلَمَ مَنْ يُؤْمِنُ بِالآخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ} وكقوله تعالى{لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ} وكقوله تعالى{ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا} ونحو هذه الآيات ، فهم يفهمون من ظاهرا أن من العلم ما يكون خافيا على الله تعالى ، ثم يظهر له بعد وقوعه ، فقالوا : بأن لا قدر ، وأن الأمر أنف ، وهذا الفهم من هذه الآيات في غاية الضلال .

بل اتفق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن من أنكر علم الله تعالى الأزلي إنكار جحود وتأويل فإنه كافر الكفر الأكبر ، لأنه مكذب للنصوص ولأخبار القرآن ، وجاحد للمعلوم من

الدين بالضرورة.

فإن قلت : ومن أين دخلت عليهم هذه الشبهة ؟
فنقول : دخلت عليهم بسبب الجمع بين المختلفات ، فإن الأدلة القطعية أثبتت أن الله تعالى هو العليم اسما ، وأنه ذو العلم الكامل التام صفة ، وأنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، ولا يخفى عليه ، وأنه بكل شيء عليم ، وهذا حق متفق عليه بين السلف ، ولا ينازع فيه إلا ملحد كافر كذاب ، فأصل إثبات العلم أمر مفروغ منه لا ينازع فيه مسلم أصلا لأن من نازع فيه أو شكك فيه ، فهو كافر ، ولكن هناك شيء آخر يختلف عن هذا ، وهو ظهور معلومه على أرض الواقع ، فإن الأمر لما كان في حيز الغيب المطلق فإنه لا يعلمه إلا الله تعالى بعلمه الأزلي ، ولكن إن ظهر المعلوم في حيز الوجود فيقال له : هذا معلومه في الأزل ، فعندنا أصل العلم ، وعندنا ظهور المعلوم لأرض الواقع من حيز الغيب إلى حيز الشهادة ، فعندنا إثبات علم ، وعندنا ظهور معلوم ، فالآيات التي تلوناها عليك إنما هي في ظهور المعلوم من حيز الخفاء والغيب إلى حيز العلم الظاهر والشهادة ، أي ظهر معلوم الله تعالى الأزلي إلى أرض الواقع ، فقوله تعالى{ليعلم الله} أي ليظهر معلومه لكم ، على أرض الواقعِ ، وقوله تعِالى{لنعلمِ} أي ليظهر معلومنا لكم ، لأنَّ علم الله خفِيْ، ولا يُحَاسِب العبد إلا على ما ظهرِ من علم الله عز وجل المتَعلق بالعبد، وإلا فلو أنِيط ذلك بعلم الله الباطن دون ظهور الشيء في الواقع المتعلق بالمكلف لكان للمكلف حجةٌ في رد التكليف، ولهذا الآيات التي فيها ذِكْرُ العِلْمْ اللاحق {لنعلم} أو {ليعلم الله} المقصود منه ظهور العلم، فلا بد من التفريق بين لإثبات أصل العلم التام الكامل لله تعالى ، وبين ظهور ما أراد ظهوره من معلومه لخلقه ، فالقدرية سووا بين

هذين الأمرين المختلفين .
وأنا أضر لك مثالا من واقع المخلوق للتقريب

فأقول : لو أن الأب قد علم من ولده أنه خائن مثلا ، ولكن هذا العلم لا يزال متقررا في قلب الوالد ، ولا يدري عنه بقية الأسرة ، فالوالد لو حاسب الولد الخائن على خيانته وهي لم تظهر للبقية ، لكان للولد حجة على والده بأن يقول له : كيف تحاسبني على ما تعلمه مني ولم يظهر مني إلى الآن أي خيانة ؟ فمن حكمة الوالد أن يؤخر العقوبة والمؤاخذة إلى أن يعطي الولد مبلغا من المال ، فالولد بسبب أن الخيانة من طبعه خان الوالد في هذا المال ، فظهرت خيانة الولد للجميع ، فهنا يحقق للوالد عقوبته ولا يلومه أحد ، وليس للولد بعد ظهور خيانته حجة يحتج بها ، فعلم الوالد بالخيانة قبل وقوعها على أرض الواقع هو العلم الخفي ، وظهور هذه الخيانة من الولد على أرض الواقع هو ظهور معلوم الوالد فيه ، ففرق بين العلم الأصلي وظهور المعلوم على أرض الواقع ، فالوالد لم يعلم شيئا كان يجهله في السابق ، لا ، بل كان يعلم ، ولكنه أراد بهذا الابتلاء والاختبار للولد ان تظهر خيانته للجميع ، ولله المثل الأعلى سبحانه ، فالله تعالى يعلم المؤمن من الكافر ، ولكنه لا يحاسب الخلق على مجرد علمه فيهم ، حتى يخلقهم ويرسل لهم الرسل وينزل عليهم ليظهر معلومه فيهم على أرض الواقع فيكفر من كفر ويؤمن من آمن ، فالعلم ب أهل الكفر و أهل الإيمان معلوم لله تعالى أزلا ، وإنما الذي استجد هو ظهور هذا المعلوم على أرض الواقع ، وهكذا ، فلا بد من التفريق بينهما لأنهما مختلفان ، فالقدرية سووا بين أصل العلم

وبين ظهور المعلوم ، فجعلوا الأدلة التي فيها دليل على ظهور المعلوم الأزلي ، دليلا على نفي

العلم الأزلي عن الله تعالى ، وسبب هذا الإنكار هو خلطهم وتسويتهم وجمعهم بين الأمور المختلفة ، فرجعنا إلى أن سبب ضلالهم وشبهتهم هو الجمع بين المختلفات ، ويكون الرد عليهم ببيان وجه الفرق بين المختلفات ، أي بين أصل العلم وبين ظهور المعلوم وبه تنكسر شبهتهم ،ولله الحمد ، والله أعلم .

الفرع الواحد والعشرون : لقد أنكرت الملاحدة والزنادقة عذاب القبر ونعيمه، وقالوا : إنا نكشف القبر، فلا نجد فيه ملائكة يضربون الموتى، ولا حيات، ولا ثعابين، ولا نيران تأجج ، وكيف يفسح له مد بصره أو يضيق عليه ونحن نجده بحاله ونجد مساحته على حد ما حفرناه له ولم يزد ولم ينقص ؟ وكيف يصير القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار ؟ - هكذا قالوا- .

فإن قلت : وما مرد هذه الشبهة عندهم ؟

فنقول : مردها إلى الجمع بين المختلفات ، فهم أرادوا أن يروا في قبر المؤمن نعيما كما هو المعهود من نعيم الدنيا ، وأرادوا ان يروا في قبر الكافر نارا كما هو المعهود من نار الدنيا ، وأرادوا ان يروا حيات وعقارب كما هو المعهود من حيات الدنيا وعقاربها ، وأرادوا أن يروا قبر المؤمن متسعا كما هو السعة في الدار الدنيا ، وأرادوا أن يروا في قبر الكافر ضيقا واختلافا في الأضلاع كما هو المعهود من حال الضيق واختلاف الأضلاع في الدنيا ، وأنت خبير بان ما أخبرت به الأدلة من هذه المور إنما هو من أحكام الآخرة ، أي من أحكام البرزخ ، لا من

أحكامُ الدنيا ، فنارُ الدنيا شيْء ، ونار البرزخ في القبر شيء آخر ، وحيات الدنيا شيء

وحيات البرزخ شيء آخر ، وضيق الدنيا وسعتها شيء ، والضيق في القبر وسعته من أحكام الآخرة والبرزخ وهو شيء آخر ، فهما أمران مختلفان ، فهم أرادوا أن يروا في القبر ما هو معهود لهم من أحوال هذه الأمور في الدنيا ، فجمعوا بين أحكام الدنيا وأحكام البرزخ ، ومن هذا حصل الخلط ، وحصل الإنكار ، بسبب الجمع بين المختلفات ، وبما أننا حددنا نوع شبهتهم وأصلها وأن أصلها من الجمع بين المختلفات ، فما يكون عليها إلا أن نبين لهم الفرقان بين أحكام الدنيا وأحكام البرزخ ، وبمجرد التفريق بينهما والتمييز بين المختلفين تنكسر شبهتهم ، فأحكام الدنيا شيء وأحكام البرزخ شيء آخر ، ولذلك فلو أنك أحرقت جسد من مات وانتقل إلى أحكام الدار الآخرة بنار الدنيا لما أحس بها ، لأنه خرج من أحكام الدنيا ، فلم يعد يحس الميت بشيء مما يتعلق بالدنيا ، لا بنارها ولا بنعيمها ولا بضيقها ولا ببردها ولا بحرها ، ولا بغير ذلك ، لأنه خرج عن أحكام الدنيا ، وصار من أهل الآخرة ، فهو لا يحس إلا بما يتعلق بأحكام الآخرة ، لكننا نحن من يحس بحرارة نار الدنيا لأننا لا نزال فيها ، ونحس ببردها ويؤلمنا فيها ما هو مؤلم ، لأننا لا نزال في الدنيا لم نمت بعد ، وأما من مات فقد خرج عن أحكامها ، فكما أنه لا يحس بنار الدنيا ولا ببردها ولا بقيضها ، فكذلك نحن ، لا نحس بناره في قبره ولا بنعيمه في قبره ولا بضيقه في قبره ، فلا نحس لا بشيء من ذلك ، لأننا لا نزال من أهل الدنيا ، ومن كان من أهل الدنيا فإنه لا

يحس بذلك ، إلا إن كان مكاشفة أو كرامة ، ولكن الأصل عدم الإحساس ، فأهل الدنيا يحسون بما

يخصهم من أحكام الدنيا ولا يحسون بما يخص من انتقل للدار الآخرة ، ومن انتقل للدار الآخرة يحس بما يخصها من الأحكام ، ولا يحس بشيء مما يتعلق الأمر الدنيا ، هذا هو الأصل ، فكيف تريدون أن تحسوا بعذاب القبر وهو من أمور البرزخ والآخرة وأنتم لا تزالون في هذه الدنيا ، فتلك الأمور التي تكون في القبر إنما هي من أمر الآخرة لا من أمر الدنيا ، فأنتم جمعتم بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة ، فوقعتم فيما وقعتم فيه .
والخلاصة أنهم لو فرقوا بين المختلفين لما ضلوا في هذا الباب ، ولكنهم لما جمعوا بين المختلفات وقعوا في هذا الإنكار لما تواترت به الأدلة واتفق عليه أهل السنة والجماعة ، فالحذر الحذر من التفريق بين المختلفين فإنه أصل كبير من أصول الضلال ، والله أعلم .
الفرع الثاني والعشرون : لقد ذهب المرجئة إلى أن العبد لا يكفر بذنب إلا بالاستحلال ، من غير تفريق بين ذنب وذنب ، بينما ذهب الخوارج إلى أن من فعل الكبيرة فهو يكفر مطلقا ولو لم يستحلها ، فالاستحلال ليس بشرط مطلقا في التكفير عند الخوارج ، ولكنه شرط مطلقا في التكفير عند المرجئة ، والعلة في قولهم هذا هو أنهم جمعوا بين مختلفين ، فالآفة التي أوصلتهم لهذه النهاية هي الجمع بين المختلفات ، فالخوارج لم يفرقوا بين ما هو كفر بالذات وما ليس بكفر بالذات ، وكذلك المرجئة لم يفرقوا بين ما هو كفر بالذات وما ليس بكفر بالذات ، فلما جمعوا بين المختلفين ثارت لهم هذه الشبهة ،

فشبهتهم ترجع إلى الجمع بين المختلفات ، وقد عرفناك بأن الشبة إن كانت ترجع للجمع بين

المختلفات أن الواجب عليك لكسرها هو بيان الفروق بين هذه الأمور المختلفة ، وبيان الفرق هنا هو أن نقول : إن الذنوب عندنا تنقسم إلى ما هو كفر ، وما ليس بكفر ، فدعاء غير الله تعالى في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تعالى كفر ، والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا هو سبحان كفر كذلك والذبح تعبدا للمذبوح له كفر ، والسجود والركوع لغير الله تعبدا كفر كذلك ، وهكذا في صور من الكفر كثيرة ، فهذه الصور لا نشترط لها الاستحلال ، لأنها كفر في ذاتها ، والمتقرر أن ما كان كفرا بصورته وذاته فإنه لا يشترط له الاستحلال ، فلا أقول لمن رأيته يسجد للقبر : هل أنت مستحل لهذا السجود أم لا ؟ فما كان كفرا بالذات فلا نشترط له الاستحلال ، فمن وقع فيه فهو كافر بغض النظر عن كونه مستحلا أو غير مستحل ، وأما الذنوب الأخرى والتي هي ليست في ذاتها كفرا كالزنا وشرب الخمر والسرقة ونحوها من الذنوب التي ليست كفرا ، فهذه هي التي لا نكفر من فعلها ما لم يكن مستحلا لها ، فإن كان مستحلا لها كفرناه باستحلاله ولم لم يفعلها ولا مرة في حياته ، ومن لم يكن مستحلا لها استحلال اعتقاد ، فإنه لا يكفر وإن بقي يفعلها طيلة حياته ، فالذنوب التي نشترط لها الاستحلال إنما هي الذنوب التي هي دون الكفر الأكبر من الكبائر وما ثبت الدليل قطعا بتحريمه ، وأما الكفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الأكبر فهذه لا نشترط لها الاستحلال حتى نحكم على صاحبها بأنها كافر ، فلا بد من التفريق بين هذين النوعين من

الذنوب ، فما كان كفرا بالذات فلا يشترط فيه الاستحلال ، وما كان ليس بكفر في ذاته

فيتشرط فيه الاستحلال ، فأنت ترى أن منهج أهل السنة والجماعة مستقيم ولا تناقض فيه ، ولا شبهة عندهم ، لأنهم ما فرقوا بين متماثلين ولا جمعوا بين مختلفين ، بخلاف الخوارج والمرجئة في مسألة الاستحلال ، فإنهم ضلوا فالخوارج لا تشترط الاستحلال بسبب الجمع بين أنواع الذنوب وعدم التفريق بينها ، والمرجئة كذلك تشترط الاستحلال في كل الذنوب بسبب الجمع بين المختلفات ، فما دخلت عليهم الشبهة إلا بسبب الجمع بين المختلفات ، وبما أننا عرفنا أصل مرد شبهتهم فيكون الواجب علينا فقط أن نبين الفرقان بين ما يشترط له الاستحلال وما لا يشترط له الاستحلال ، وتكون شبهتهم قد انكسرت وانتهى الأمر ،والله أعلم.
الفرع الثالث والعشرون : من عجيب من سمعته من شبه القوم أن رجلا قال بأن الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية لا بأس به ، واستدل على ذلك بأن آدم عليه الصلاة والسلام احتج بالقدر على فعل المعصية كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال النبي ﷺ «احتجَّ آدمِ وموسى عِند ربهما ، فقال موسى : يا آدم ، أنتَ أبونا خيَّبْتَنا وأخرجتنا من الجنة ، فقالِ له آدم : أنتِ موسى اصطفاكَ الله بكلامه ، وخطَّ لك بيده، أتَلومُني على أمر قدَّرَهُ الله عَليَّ قبل أن يخلقني بأربعينِ عاما ؟ قال النبِي - صلى الله عليه وسلم- : فحَجَّ آدمُ موسى ، فحجَّ آدم موسى». وفي أخرى «قال النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- : التقى آدمُ وموسى ، قال موسى : أنت الذى أشقيتَ الناس ، وأخرجتَهم من الجنة ؟

قال آدمَ : أنتَ الذي اصطفاك الله برسالاته واصطنعك لنفسه، وأنزل عليك التوراة ؟ قال :

نعم ، قال : فوجدتها ، كتب عَليَّ قبل أن يخلقني ؟ قال : نعم ، فحجَّ آدم موسى» ، فلما احتج آدم عليه السلام على أكله من الشجرة بالقدر أي بأن الله تعالى قدرها عليه جاز لكل من وقع في معصية أن يحتج بالقدر على الوقوع فيها ، فقلنا لهم : كلا ، ليس الأمر من الحديث كما تفهمون ، فإنكم جمعتم بين أمرين مختلفين تماما ، وبسبب الجمع بين المختلفات وقعتم في هذا الخلل الكبير.
فإن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على فعل المعصية ، أبدا ، وإنما احتج بالقدر على الخروج من الجنة ، والخروج من الجنة مصيبة عظيمة وباقعة وخيمة ولا شك ، والاحتجاج بالقدر عند حلول المصيبة ونزولها متفق على جوازه عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، كما في الحديث " فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا ، ولكن قال : قدر الله تعالى وما شاء فعل " فآدم إنما احتج بالقدر على المصيبة التي نزلت عليه وعلى ذريته ، وأين المصيبة من المعصية ؟ فأنتم جمعتم بين مختلفين .
بل ونقول كذلك : سلمنا لكم جدلا بان آدم عليه السلام قد احتج بالقدر على المعصية والتي هي الأكل من الشجرة ، فإنه احتج بالقدر على فعل المعصية التي قد تاب منها التوبة الصادقة النصوح ، وقد تاب الله تعالى عليه وأخبر سبحانه بقبول توبته في القرآن ، وأنتم تريدون بالحديث أن تجعلوه دليلا على فعل المعصية

التي لا يزال العبد يزاولها ويقترفها ، فأين العبد التائب من العبد المصر على معصيته ، فقد جعلتم المسلمين كالمجرمين فمال لكم كيف

تحكمون ، لقد جمعتم بين المختلفين ، فسواء قلنا في الحديث بأن آدم احتج بالقدر على المصيبة وهي الخروج من الجنة ، أو قلنا بأن آدم احتج بالقدر على المعصية التي قد تب منها ، فإن الحديث لا يدل على ما تريدون ، أبدا ، ففرق كبير بين من يحتج بالقدر على معصية قد ثبتت توبته منها ، وبين من يحتج بالقدر على معصية لا يزال هو يزاولها ويصر عليها ، فالأول تائب ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب لها ، والثاني مصر معاند ، فأين هذا من هذا ؟ والله إن بينهما لفارق كبير ، فالأمران مختلفان جدا ، وأنتم تريدون التسوية بينهما ، وبسبب الجمع بين المختلفات وقعتم في الشبهة.
أرأيتم يا طلبة العلم كيف يكون الجواب عن الشبهة سهلا ميسرا ، فمتى ما حددت نوع الشبهة هل هي من باب الجمع بين المختلفات ، أو من باب التفريق بين المتماثلات ، فإن كانت من باب الجمع بين المختلفات فما عليك في الجواب إلا إثبات الفرق ، وإن كانت من باب التفريق بين المتماثلات ، فما عليك إلا إثبات وجه الجمع ، وبه تكون الشبهة قد انكسرت بين يديك بفضل الله تعالى ، ثم بفضل التأصيل ومعرفة القواعد ، والله أعلم.
الفرع الرابع والعشرون : مما يبين لك أهمية ما نقرره لك من أن أغلب الشبه إنما تقوم في عقول أصحابها بسبب الجمع بين المختلفات أو التفريق بين المتماثلات ما قاله أهل البدع من المعطلة ، من أن إضافة الوجه واليدين والعينين

والأصابع والرحمة والسمع والبصر ونحوها مما أضافه الله تعالى لنفسه الكريمة لا يلزم أن يكون من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، كما أن

هذا لا يلزم من إضافة الناقة في قوله تعالى{ناقة الله لكم آية} ومن إضافة الرسول في قوله تعالى{ولكن رسول الله} ومن إضافة البيت الحرام في قوله تعالى{أن طهرا بيتي} ومن إضافة العباد الصالحين له في قوله تعالى{وعباد الرحمن} ونحوها ، فكما أن هذه الإضافة لا تستلزم أن تكون هذه المضافات من صفات الله تعالى ، فكذلك إضافة الوجه والعينين ونحوها لا يستلزم أن تكون من صفاته - هكذا قالوا ، ولبئس ما قالوا - والشبهة دخلت عليهم من الجمع بين المختلفات ، وتالله كم دخلت الشبه على أهلها من هذا الباب ، أي من باب الجمع بين المختلفات أو التفريق بين المتماثلات ، كما هو الحال هنا في هذا الفرع ، فإنهم ما فرقوا بين الإضافة التي يقصد بها إضافة الصفة لموصوفها ، وبين الإضافة التي هي من باب التكريم والتشريف ، فجعلوهما إضافة واحدة ومدلولهما واحد ، فوقعوا في فخ الشيطان الذي نصبه لهم ، فلما جمعوا بين نوعي الإضافة وقعوا في تعطيل الله تعالى عن صفات كماله ونعوت جلاله وكبريائه وجماله ، وبما أننا عرفنا أصل شبهتهم وأن مردها إلى الجمع بين مختلفين ، فيكون كسرها ببيان الفرق بين نوعي الإضافة .

فنقول : إن سلف الأمة وأئمتها رحمهم الله تعالى يفهمون أن ما أضافه الله تعالى له من الأشياء لا يخلو من حالتين :- إما إضافة شيء لا يقوم

بذاته ، وإما إضافة شيء يقوم بذاته.
فالأشياء المضافة إلى الله تعالى إن كانت لا تقوم بذاتها فالسلف لا يفهمون منها إلا أنها من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، وإن كانت مما

يقوم بذاتها فهي من باب إضافة التكريم والتشريف ، أو المخلوق إلى خالقه ، ولا يفهم سلف من الإضافة إلا هذين القسمين ، فقوله تعالى { وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ } الوجه لا يقوم بذاته فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، وقال تعالى { وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ } والرحمة لا تقوم بذاتها ، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، وقال الله تعالى { وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ } والغضب لا يقوم بذاته ، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، وقال تعالى { يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ } واليد لا يتصور قيامها بذاتها ، فهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها ، وهكذا في سائر آيات الصفات.
وأما قوله تعالى { هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ } فإن الناقة عين منفصلة عن الله تعالى كل الانفصال وهي مما يقوم بذاته ، فهو من باب إضافة التشريف والتكريم ، وقال تعالى { وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ } والنبي عين منفصلة عن الله تعالى ، قائم بذاته فهم من باب إضافة التشريف والتكريم ، وقال تعالى { أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ } والبيت الحرام عين منفصلة عن الله تعالى قائم بذاته ، فهو من باب إضافة التشريف والتكريم ، وقال تعالى { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ } وعباده أعيان منفصلة عنه ، قائمة بذاتها ، فهو من باب إضافة التشريف وهذا فهمهم .
وأما المبتدعة ، فإنهم لا يفهمون إلا أنها إضافة واحدة فقط ، وهي إضافة التشريف والتكريم

وإضافة الخلق ، فقط ، وأما إضافة الصفة إلى موصوفها ، فإنهم لا يقولونها ، ولا يأبهون بها ، ولا أدري أهي عجمة لحقتهم ، أم عناد واستكبار عن قبول الحق ، والقوم أصلا لا يريدون أن

يثبتوا لله تعالى الصفات ، فما إن يجدوا فرجا ومخرجا من إثباتها إلا ويتقحمون فيه ، من غير النظر إلى صحته أو بطلانه ، المهم أنه يحقق لهم ما يريدون ، ونعوذ بالله من حالهم ، وتقريرنا هذا يبين لك أهمية معرفة سبب الشبهة ، وهو أن الشبه تثور في عقول أهلها بسبب الجمع بين المختلفين ، أو التفريق بين المتماثلين ، والله أعلم .

الفرع الخامس والعشرون : لقد فرح أعداء الملة والدين بآيات في كتاب الله تعالى ظنوا بينها نوعا من التعارض والتناقض ، فصاروا يشغبون بها على أهل الإسلام ، وهي قوله تعالى: { فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون } ، ففي هذه الآيات إثبات السؤال يوم القيامة ، وقوله تعالى : { فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان } ، وقوله : { ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون } وهذه الآيات فيها نفي السؤال ، فكيف مرة يثبت السؤال ومرة ينفيه ؟ أليس هذا من التناقض ؟

الجواب : أنت ترى أن هؤلاء الأوباش قد جمعوا بين مختلفين ، فإنهم جعلوا السؤال المنفي هي بعينه السؤال المثبت ، فجمعوا بين المختلفين ، فوقعوا في هذا الخلط والتناقض ، وفرحوا بما عندهم من العلم ، وهو خيال باطل ورأي عاطل ، وبيان الحال أن نقول : لا إشكال في ذلك ولله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة وبيان ذلك

من وجوه :
الأول : إنه من المعلوم المتقرر بالدليل أن يوم القيامة يوم طويل جداً مقداره خمسون ألف سنة فلطوله تختلف فيه الأحوال ، فيسأل الكفار في بعضه ويكف عن سؤالهم في بعضه ، فالآيات

المثبتة للسؤال يقصد بها السؤال في بعض أوقات هذا اليوم ، والآيات التي فيها ترك السؤال إنما تخص بعض أوقات هذا اليوم ، فليس وقت السؤال هو بعينه وقت عدم السؤال حتى يلزم من ذلك الاختلاف ، فلا يلزم من الإخبار بترك سؤالهم في بعض أجزاء ذلك اليوم تركه في كل أجزائه ، وهذا الوجه مرده إلى التفريق في الأحوال ، والله أعلم .
الثاني : أن يقال : إن المتروك سؤالهم هم المجرمون الذين بلغوا في الإجرام حده كإبليس ومرده الشياطين ، وكفرعون وهامان وقارون وأبي جهل ونحو هؤلاء الذين بلغوا الغاية في الإجرام ، ولذلك قال تعالى في سياق قصة قارون : { ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون } ، وقال تعالى : { فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان فبأي آلاء ربكما تكذبان يعرف المجرمون بسيماهم فيؤخذ بالنواصي والأقدام } ، وهذا فيه بيان أن الذين لا يسألون هم عتاة الكفرة من الإنس والجن ، والآيات التي أخبرت بالسؤال تكون في بقية الكفار وعصاة الموحدين ، فالإخبار بترك سؤال البعض لا يلزم منه ترك سؤال الجميع ، وهذا الوجه مرده إلى التفريق بين أصناف الكفرة ، فمن عظم كفره واشتد جرمه لا يُسأل ، ومن كان دون ذلك فإنه يُسأل ، والله أعلم .
الثالث : أن يقال : إن السؤال المنفي في الآيات

إنما هو سؤال الاستخبار والاستعلام والاستعتاب ، والسؤال المثبت إنما هو سؤال التقريع والتوبيخ ، فالكفار لا يسألون سؤال استعتاب كما قال تعالى : { وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين } ، وقال تعالى : { فاليوم لا

يخرجون منها ولا هم يستعتبون } ، ولكنهم يسألون سؤال تقريع وتوبيخ زيادة في التنكيل بهم كما قال تعالى : { وقال الذين في النار لخزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يومًا من العذاب قالوا أولم تك تأتيكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين إلا في ضلال } ، وقال تعالى : { ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون } ، ونحو ذلك من الآيات .
فإذًا : السؤال المنفي هو سؤال الاستعتاب الذي يعقبه العفو، والسؤال المثبت هو سؤال التقريع والتوبيخ الذي هو زيادة في عذابهم والنكال بهم ، فبالتفريق بين الأحوال والأشخاص ونوعية السؤال لا يبقى بين النصوص أي إشكال ، ولكنهم لما سووا بين نوعي السؤال قام في عقولهم المتعفنة هذا الإشكال ، وأما نحن ولله الحمد فما قام عندنا في عقولنا أية إشكال لأننا فرقنا بين المختلفات ، ولم نجمع بينها ، فلما عرفنا أصل مرد شبهتهم ، وأنها بسبب التفريق بين المختلفات ، عرفنا كيف الجواب عنها ، وهو ببيان وجه الفرق بين أنواع السؤال ، والله أعلم .
الفرع السادس والعشرون : وهو يتكلم عن شبهة خبيثة دندن حولها القبوريون كثيرا وأجلبوا بخيلهم ورجلهم على أهل التوحيد بها, وهي نفخة نفخها الشيطان في قلوب أوليائه, وهي

مبنية على الفهم الفاسدّ والتهويش بالباطلّ ومفادها أن يقال:- إن القبوريين يقولون:- إن الدعاء والتوسل والاستغاثة ليست من العبادة في شيء, فإذا استعناء بالأولياء والصالحين أو توسلنا بهم أو دعوناهم فلا نكون بذلك قد

صرفنا شيئاً من العبادة لغير الله تعالى, لأن التوسل والاستغاثة لا تدخل في حد العبادة, كذا قالوا ، ويقولون:- إن العبادة إنما هي الصلاة والصوم والحج والزكاة والعمرة والإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره, فالعبادة التي يكون صرفها لغير الله شرك هي هذه الأنواع فقط, وإنما الدعاء والتوسل والاستغاثة فإذا صرفت للأولياء والصالحين فإنه ليس بشرك لأن هذه الأشياء ليست من العبادة ، ولذلك يقول ابن جرجيس - وهو ممن ارتضع من إبليس فصار ابناً له من الرضاعة ومن يشابه أباه فما ظلم- يقول (وأما التوسل والنداء فليس من العبادة عند جميع المسلمين لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً)ا.هـ.
فالقبوريون يحاولون إخراج التوسل والاستغاثة وطلب الشفاعة ودعاء الأموات من حد العبادة، ويقصرون العبادة على الصلاة والزكاة والصوم والحج ، هكذا قالوا ومِا أفرح إبليس بقولهم هذا ، لأنه اصطادهم في شركِ التفريق بين المتماثلات ، فإنهم فرقوا بين أنواع العبادة ، فقالوا في بعضهما : صرفها لغير الله تعالى شرك ، وقالوا في بعضها : صرفها لغير الله تعالى ليس من الشرك ، مع أن الكل عبادة ، والخلل عندهم هو التفريق بين المتماثلين ، فانظر كيف أوقعهم التفريق بين المتماثلين ولا حول ولا قوة إلا بالله

العظيم ، فلما عرفنا أصل شبهتهم وأنها من صنف التفريق بين المتماثلات فيكون الجواب عنها ببيان وجه الجمع بين ما فرقوا بينه من الأمور المتماثلة .
فنقول : إن هذه الشبهة مبنية على القصور والخطأ في تعريف مسمى العبادة، فإن هؤلاء

الأوباش قد قصروا العبادة على بعض أنواعها فقط، ولو أنهم عرفوا حقيقة العبادة لما حصل منهم ذلك الخلط، وقد عرف أهل السنة رحمهم الله تعالى العبادة بأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة، مع مراعاة غاية الخضوع وغاية الذل، فهذا هو التعريف الصحيح للعبادة، وهو الحد الجامع المانع فلا يخرج عنه أي فردٍ من أفرادها ولا يدخل فيها ما ليس منها، وأما تعريف القبورية للعبادة بأنها الصلاة والصوم والزكاة والحج فهو تعريف مزيف قاصر غير جامع لأفرادها لخروج كثير من أنواع العبادات عن هذا التعريف كالمحبة والخضوع والتوكل والرجاء والإنابة والطاعة والدعاء فكل هذا لا يدخل في اسم العبادة عندٍ هؤلاء الأوباش، وهذا غلط عظيم قبيح جدا، وهو الذي أوجب لهم صرف الدعاء والاستغاثة لأصحاب القبور، وبناءً عليه فلا بد من فهم مسمى العبادة على وجهه الصحيح المتوافق مع الكتاب والسنة على فهم سلف الصالح، فتعريف أهل السنة للعبادة يدخل فيه الدعاء والاستغاثة والتوسل، ولاشك في دخول ذلك فهذه الأشياء من العبادة عند أهل السنة، وبناءً عليه فصرفها لغير الله شرك، وهذا يفيدك أهمية تلقين هذا التعريف للخاصة والعامة وأن يشرح لهم الشرح الوافي وأن يكرر

عليهم دائماً حتى تتشربه قلوبهم فإن الخلاف في ذلك أوجب الوقوع في الشرك.
فإن القبوريين لم يقعوا في الشرك إلا لعدم فهمهم معنى العبادة على وجهه الصحيح ، فالصلاة عبادة ، والدعاء عبادة كذلك ، فمن فرق بينهما فقد فرق بين متماثلين ، والزكاة عبادة

والنداء والتوسل هو عبادة كذلك ، فمن فرق بينهما فقد فرق بين متماثلين ، ومن فرق بين متماثلين فقد وقع في التناقض والخلل ، فانظر كيف عرفنا أصل شبهتهم وعرفنا الجواب عنها ، وكل هذا ببركة الأصل الكبير الذي نقرره لك في هذه الرسالة المباركة إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .
الفرع السابع والعشرون : لقد احتج الوعيدية على تكفير مرتكي الكبيرة بجمل من الأدلة فيها إثبات الخلود لبعض من فعل الذنوب كقوله تعالى في حق من قتل النفس عمدا {ومن يقتل مؤمنا معتمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها} فيجعلون الخلود هو الخلود المطلق الأبدي الدائم الذي لا انقطاع فيه ، وهذا لا يكون إلا في حق من كفر وارتد وخرج من ملة الإسلام بالكلية .
قلنا لهم : أنتم جمعتم بين مختلفين ، وذلك لأن الخلود ينقسم إلى قسمين : إلى الخلود المطلق وإلى مطلق الخلود ، والمتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى هو أن الذنوب التي قيل في أهلها أنهم خالدون في النار ، فإنما المراد به مطلق الخلود لا الخلود المطلق ، أي بعض الخلود وهو المكث الطويل ، ولكن ليس هو الخلود المطلق الدائم الذي لا انقطاع فيه ،

وذلك لورود الأدلة الكثيرة المتواترة في شأن الشفاعة في أهل الكبائر ، وأنه يخرج من النار من كان معه أصل الإسلام والإيمان ، وأنه لا يخلد في النار أحد من أهل القبلة ، وهي نصوص لا تكاد تحصر ، فلا بد من الجمع بين الأدلة ، ولا نجمع بينها إلا إن جعلنا الخلود المقرون بفعل الكبيرة من القتل والزنا ونحوها

إنما هو مطلق الخلود أي المكث الطويل ، ولكنه أبدا لا يراد به الخلود المطلق الذي لا انقطاع له ، فلما جمع الوعيدية بين نوعي الخلود ، وخلطوا بينها وقعوا في هذه الشبهة ، والحق هو وجوب التفريق بين مطلق الخلود أي بعضه ، والخلود المطلق أي كله ، فأي نص من نصوص الوحي وردت في شأن عقوبة من فعل كبيرة من الكبائر دون الكفر والشرك ، وكان العقوبة فيها بالنار خالدا فيها ، فلا تفهم منها أيها السني الموفق أنه الخلود المطلق الدائم ، بل تفهم منها مطلق الخلود أي المكث الطويل ، وهذا هو الحق الذي يتفق مع ما فهمه السلف الصالح وما قرروه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في مسألة حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة ، فلا تخلط بين نوعي الخلود فتقع فيما وقع فيه الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ، فإنهم ما وقعوا إلا بسبب التسوية بين المختلفين ، وهي الطامة التي أوقعت أهل الباطل في باطلهم ، فالحذر الحذر منها ، والله أعلم .

الفرع الثامن والعشرون : من الأمور التي أوجبت الخلط في باب التوسل هو أن من أهل البدع من يأتون إلى لفظ التوسل الوارد على لسان الصحابة بالنبي ﷺ فيجعلونه من باب

التسول بالذات ، وهذا من أعظم الغط والخلط ، كما فهموا ذلك من حديث توسل الأعمى بالنبي ﷺ ، في قوله " اللهم إني أتوسل إليك بنبيك محمد ﷺ " وكما في توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما كما في صحيح البخاري ، والمهم أنهم يفهمون من توسل الصحابة بالنبي ﷺ بأنه من باب التوسل بالذات ، أي بذات النبي ﷺ ، وهذا في الحقيقة جمع بين مختلفين .

وبيان وجه الغلط أن نقول : لفظ التوسل والوسيلة من الألفاظ التي تختلف معانيها باختلاف المتكلم بها ، فأما لفظها في القرآن فإنه لا يراد بها إلا سلوك الطرق الشرعية بفعل الأوامر وتكميلها بالمندوبات ، وترك المناهي وتكميلها بترك المكروهات ، فاتباع الشرع هو المراد بلفظ الوسيلة في القرآن ، كما قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ } وكما قال تعالى { أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ } وإن ورد لفظ الوسيلة في كلام النبي ﷺ فاعلم أنه لا يراد به إلا المنزلة التي في الجنة والتي لا تصلح إلا لعبد من عباد الله كما قال النبي ﷺ ((ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو)) رواه مسلم ، وإن ورد لفظ التوسل في كلام الصحابة فاعلم أنه لا يراد به إلا طلب الدعاء فقط ، ومن ذلك ما ورد في كلام الأعرابي الأعمى ، فإنه إنما أراد من النبي ﷺ أن يدعو له فقط ، ولأن السلف رحمهم الله تعالى لم يفهموا من هذا الحديث ما فهمه أهل البدع ، بل فهموا أنه أراد منه أن يدعو له

فقط ، فمآ فهمه أهل البدع من هذا الحديث من أنه دليل على جواز التوسل بذاته أو بجاهه هو في الحقيقة فهم غريب على فهم السلف ، والمتقرر أن كل فهم في الأدلة من الكتاب والسنة على خلاف فهم السلف الصالح فهو فهم باطل ورأي عاطل ، فبان لك الخلل في فهم أهل البدع ، وهو أنهم جعلوا توسل الصحابة بالنبي ﷺ من باب التوسل بذاته ، وفي الحقيقة أنه إنما هو توسل بطلب الدعاء منه ، فالتوسل الوارد على

لسان أصحاب النبي ﷺ إنما يراد به طلب الدعاء فقط ، فلا يجوز أن تفهم منه أنه توسل بذاته ولا أن تفهم أنه توسل بجاهه ، فلا تجمع بين مختلفين فتقع فيما وقعوا فيه ، والله أعلم .

الفرع التاسع والعشرون : مما احتج به محسنوا البدع أنهم قالوا : في قوله ﷺ " من سن في الإسلام سنة حسنة " الحديث ، وهذا جمع بين مختلفين ، فإن السنة الحسنة هي السنة التي شهد لها الشرع بالاعتبار ، وقام على ثبوتها الدليل ، فإن كون الفعل حسنا أو قبيحا إنما يعرف بموافقة الشرع من عدمه ، فما وافق الشرع فهو حسن ، وما خالفه فهو قبيح ، فقوله " سنة حسنة " فوصفها بالحسن ، ولا تكون إلا عن كانت موافقة لما جاء به محمد ﷺ ، فهو يريدون أن يجعلوا الحديث دليلا على ما يخترعونه من السنن ويحدثونه في دين الله تعالى من البدع المنكرة ، فيريدون أن يدخلوا ما أحدثوه من البدع في وصف السنة الحسنة ، وهذا جمع بين مختلفين ، فالسنة الحسنة الواردة في الحديث هي ما قام البرهان على إثباتها والدعوة إلى فعلها والترغيب فيها ، وأما ما أحدثوه فهو البدعة التي اخترعوها مما لا

دليل عليه ، فما أحدثوه إنما يدخل تحت قوله " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " وفي قوله " وإياكم ومحدثات الأمور فكل بدعة ضلالة " فأرادوا أن يسووا بين ما ثبت به النص وما لم يثبت به النص ، وأرادوا ان يجعوا بين الحسن شرعا وبين القبيح شرعا ، وأرادوا أن يجمعوا بين السنة المشروعة وبين البدعة التي هي ضلالة ، فانظر كيف وقع لهم الضلال والشبهة لما أرادوا الجمع بين الأمرين المختلفين

تماما ، فهذا يدلك على وجوب الحذر من هذا المزلق الخطير الذي أوجب الضلال والشبهة وهو مسلك الجمع بين المختلفات والتفريق بين المتماثلات . والله أعلم .
الفرع الموفي للثلاثين : قال بعضهم : إن قول عمر " نعمت البدعة هذه " أي في اجتماع الناس في صلاة التراويح في رمضان على أبي بن كعب ، قال بأن قول عمر هذا دليل على وجود ما يسمى بالبدعة الحسنة ، فقلنا لهم : لا ، هذا ليس بصحيح ، فإن ما فعله عمر ليس من البدعة الشرعية ، فإن النبي ﷺ كان قد صلى بالناس قيام الليل في رمضان عدة ليالي كما ثبت ذلك في الصحيح وغيره ، والبدعة الشرعية قد وصفها الدليل كلها بأنها رد وضلالة ، فلا يمكن أن تكون البدعة الواردة على لسان عمر رضي الله تعالى عنه هي البدعة الشرعية ، ولذلك فالحق أنه لا يريد بها إلا البدعة اللغوية ، وأنتم تريدون أن تدخلوا معها البدعة الشرعية ، وهذا غلط لأنه جمع بين مختلفين ، فالبدعة اللغوية شيء ، والبدعة الشرعية شيء آخر ، والأدلة وردت بالتحذير من البدعة الشرعيةِ أي البدعة التي تنسب للدين وأنها من الشرع وأنها مما

يتقرّب به العبد لربه تعالى ، فلما جمعتم بين البدعة اللغوية والبدعة الشرعية فجعلتم قول عمر في البدعة اللغوية دليل على تجويز البدعة الشرعية وقعتم في الخلل والشبهة ، وهذا شأن من أراد أن يجمع بين مختلفين ، والحق هو ما قلناه لك من وجوب التفريق بين النوعين حتى لا تقع فيما وقعوا فيه ، فالخلط والشبهة إنما مردها إلى أحد هذين البابين ، إما باب الجمع بين المختلفات ، وإما باب التفريق بين المتماثلات

، والله أعلم .

الفرع الواحد والثلاثون : لقد اتفق أهل البدع على رد حديث الآحاد في مسائل الاعتقاد ، ولو كان صحيحا ثابتا في الصحيحين ، المهم بما أنه من احاديث الأحاد وفي باب الاعتقاد فإنه مردود ، وهذا تفريق بين متماثلين ، فإن حديث الآحاد في باب الفقه والأحكام الشرعية لما قبلناه وقبلتموه أنتم كذلك ، لم نقبله لأنه حديث آحاد ، بل قبلناه لأنه حديث صح سنده للنبي ﷺ ، فالعلة في قبوله هو صحته ، وما ثبتت صحته عن النبي ﷺ فالواجب قبوله واعتماده ولا تجوز مخالفته ورده بأي حجة كانت ، وهذه العلة هي نفسها التي تجعلنا نقبل حديث الواحد في باب العقيدة ، فنحن نقبل حديث الآحاد في باب الاعتقاد لأنه حديث ثبتت صحته عن النبي ﷺ ، فالصحة هي العلة في القبول ، فإن صح في باب الفقه والأحكام الشرعية فالواجب قبوله ، وكذلك إن صح في باب الاعتقاد فالواجب قبوله ، فمن فرق بين البابين مع اتفاق العلة في القبول واتحادها في البابين جميعا فإنه قد فرق بين متماثلين ، ومن فرق بين

متماثلين فقد وقع في التناقض وثارت في عقله الشبهة ، فالشبهة عند أهل البدع هو أنهم زادوا في باب العقيدة شرط التواتر وهو شرط لم تأت به الأدلة الصحيحة ، إنما العبرة في الحديث هو صحته فقط ، فما صح وجب قبوله بغض النظر عن الباب الذي ثبت فيه ، أهو من أبواب الفقه والأحكام الشرعية أو من أبواب العقيدة ، لا شأن لنا بشيء من هذا ، المهم صحته ، والمقصود أنهم لما فرقوا بين متماثلين وهو قبول خبر الواحد الصحيح في باب الفقه ورد خير

الواحد الصحيح في باب الاعتقاد ، وقعوا في هذا التناقض ، فالشبهة عندهم ثارت بسبب التفريق بين المتماثلين ، والله أعلم .
الفرع الثاني والثلاثون : لقد فرق قوم من أهل البدع بين الإطراء في مدح النبي ﷺ وبين الغلو فيه ، فأجازوا الإطراء ومنعوا الغلو ، وهذا والله العظيم من التفريق بين متماثلين ، فإن النهي عنهما وارد في الأدلة الصحيحة ، ففي الحديث " لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله " وفي الحديث " وإياكم والغلو فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو " والأدلة كثيرة ، فمن أجاز الإطراء ومنع الغلو ، أو أجاز الغلو ومنع الإطراء فقد فرق بين متماثلين ، ووقع في التناقض الواضح ، وهل الإطراء الزائد المخرج للنبي صلى الله عليه وعن بشريته إلا صورة من صور الغلو فيه ﷺ ، فالغلو والإطراء منهي عنهما جميعا ، فالغلو جنس ، والإطراء نوع من أنواعه ، وصورة من صوره ، وهذا لا يعني أننا لا نمدح النبي ﷺ ، لا ، وإنما نحن منهيون عن الغلو في مدحته بالصورة التي تخرجه عن كونه بشرا إلى كونه

ربا أو إلها أوّ نضفي عليه شيئا مما لا يليق إلا بالله تعالى ، فمتى ما كان الإطراء بهذه الصورة فهو والغلو شيء واحد ، فمن فرق بينهما فقد فرق بين متماثلين ، فالقوم وقعوا في الشبهة بسبب التفريق بين المتماثلين ، فأجازوا واحدا وحرموا الآخر وهو مثله وفرع عنه ، والقول فيهما قول واحد ، والله أعلم .
الفرع الثالث والثلاثون : لقد أقر المشركون بأن الله تعالى هو من خلقهم ، كما قال تعالى{ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله} فهم يقرون بأن

الله تعالى هو الذي أوجدهم من العدم ، ولكنهم كفروا بأنه قادر على إعادتهم ، فقالوا : نعم ، هو خالقنا ، ولكننا إن تفرقت أجزاؤنا في الأرض وأكلنا الدود والتراب فإنه غير قادر على إعادتنا مرة أخرى ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.
فأنت ترى أنهم هنا قد فرقوا بين متماثلين ، فإن الذي هو قادر القدرة الكاملة على خلقهم وإيجادهم أول مرة قادر القدرة الكاملة على إعادتهم ، وما الفرق بين الأمرين حتى يؤمنوا بالأولى ويكفروا بالثانية ، وما الذي يعجزه عن الثانية أصلا وقد قدر على الأولى ؟
ولذلك فإن هذه الشبهة إنما دخلت عليهم بسبب أنهم فرقوا بين متماثلين ، فلما رد الله تعالى عليهم كان من أوجه الرد الاستدلال بالمبدأ على المعاد ، فقال تعالى{وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم} وقال تعالى{وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} فكان الرد على شبهتهم هو بالجمع بين المتماثلين ، فهذا هو منهج القرآن في الرد ، فمن فرق منهم بين متماثلين فإن الرد عليه يكون

بالجمع بينهما ، ومن جمع بين مختلفين ، فإن الرد عليه يكون بالتفريق بينهما ، وهذا مثال واضح جدا في أن الضلال إنما يكون مصدره إما جمع بين مختلفين ، وإما تفريق بين متماثلين ، والله أعلم .

الفرع الرابع والثلاثون : من الشبه التي جعلت كثيرا من أهل البدع ينكرون كرامات الأولياء هو أنهم يقولون : لو أننا آمنا بخوارق العادة للولي لاشتبه حاله بالنبي ، فالنبي يجري الله تعالى على يديه خارقا للعادة ليثبت به صدقه

في دعواه أنه رسول الله ، فلو أن الولي كذلك يجوز أن يجري الله تعالى على يديه الأمر الخارق لاشتبهت حاله بالنبي ، ولبطل طريق إثبات النبوة بذلك ، فهذه شبهتهم التافهة السخيفة إنما بنوها على الجمع بين المختلفات ، فإن ما يجريه الله تعالى على يدي رسوله ليس كما يجريه على يدي وليه ، فأين هذا من هذا ؟ بينهما فرقان عظيم جدا ، فإن المعجزة وهي التي يسميها القرآن بالبراهين أو الآيات أو البينات ، هي ما يكون مقرونا بدعوى النبوة ، بخلاف الكرامة ، فإن صاحبها لا يدعي النبوة ، ولو ادعاها لسقطت ولايته وارتد عن الملة بالكلية ، بل الكرامة ما كانت لتكون لهذا الولي لولا أنه متبع للنبي ، فمن أجل اتباعه لهذا النبي نال هذه الكرامة ، فالكرامة دليل على صدق النبي في دعواه أنه رسول الله ، فالله تعالى لا يكرم التابع إلا ليبين كرامة المتبوع ، وكذلك فإن المعجزة مبنى أمرها على الإظهار والإشهار ، فإنها أمر يراه القوم كلهم ولا بد من كونه أمرا ظاهرا يراه الجميع ، وأما الكرامة فقد استحب السلف رحمهم الله تعالى إخفاءها ، خوفا من

العجب والوقوع فيما لا تحمد عقباه من الرياء ، وكذلك فإن المعجزة تكون من النبي مقرونة بدعوى التحدي ، بخلاف الكرامة فإنها غير مقرونة بدعوى النبوة ولا بدعوى التحدي ، وكذلك فإن نفع المعجزة تكون للأمة ، أي يرجع نفعها للغير ، بخلاف الكرامة فإن نفعها يكون في الغالب للولي نفسه ، أي في خاصة نفسه ، بل إن الكرامة قد لا تكون كرامة مع تطور المخترعات ، فصوتك الآن يصل إلى أقاصي الدنيا ، وصورتك تصل إلى أطراف العالم ،

وثمرة الشتاء تكنز في الحافظات الكبيرة - الثلاجات - للصيف ، وثمرة الصيف تكنز فيها للشتاء ، وغير ذلك مما كان في الزمن السابق من جملة كرامات بعض الأولياء ، وأما المعجزة فلا يزول أمرها ولا يتحول عن كونها معجزة لا تطيقها القوة البشرية مهما تقادم الزمان واختلفت المخترعات وتطورت ، والمهم أن بين الكرامة والمعجزة فرقان عظيم ، فالمعتزلة وغيرهم من أهل البدع أرادوا الجمع بين الخارقين ، ورأوا أنه لا بد من إبطال الكرامة ليكون الاستدلال بالمعجزة على دعوى النبوة صحيحا لا معارض له ، وهذا بسبب أنهم جمعوا بين مختلفين ، فالعلة إنما دخلت عليهم بسبب الجمع بين المختلفين ، وأما نحن ولله الحمد والمنة فلا إشكال عندنا في شيء من ذلك ، فنؤمن بما وردت به الأدلة من معجزات الأنبياء ، ونؤمن بما ورد وثبت من كرامات الأولياء ، والمعجزة اعلى من الكرامة لأن النبي والرسول أعلى من الولي ، فأعطي كل منهما ما يناسبه من الخوارق ، فلما فرقنا بين المختلفين لم تدخل علينا الشبهة ، وهم لما جمعوا بين المختلفين دخلت عليهم الشبهة ،

فاحمدوا الله تعالى يا طلبة العلم على هذه النعمة ، واعرفوا سبب ضالهم لتتقوه وتحذوره ، والله أعلم .
الفرع الخامس والثلاثون : لقد نفي الأشاعرة أن يكون كلام الله تعالى بحرف وصوت ، لأنهم قالوا : لو كان كلامه بحرف وصوت لاستلزم هذا أن يكون له شفتان ولسان ولهاة ، كما هو الحال في لوازم كلام بني آدم ، وهذه العلة عندهم دخلت عليهم من تشبيه كلام الله تعالى بكلام بني آدم ، فجعلوا ما يلزم من كلام بني آدم هو

بعينه لازم على كلام الله تعالى ، وهذا والله العظيم ضلال مبين ، فأين صفة كلام الله تعالى من صفة كلام بني آدم ، فإن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات ، والله تعالى ليس كمثله شيء في جميع صفاته جل وعلا ، فلما جمعوا بين المختلفين ، وهو كلام الله وكلام بني آدم ، فإنهما مختلفان كاختلاف ذات الله تعالى مع ذوات خلقه ، فلما جمعوا بين المختلفين وقعوا في هذا التحريف والتعطيل والكلام الخطير ، وأما نحن ولله الحمد والمنة فلم تقع لنا هذه الشبهة لأننا فرقنا بين المختلفين ، ولم نجمع بينهما أبدا ، فكلام الله تعالى صفة أضيفت إلى الله تعالى فتكون لائقة بجلاله وعظمته ، وكلام الآدمي صفة أضيفت له ، فتكون مناسبة لعجزه وضعفه وحاله ، والاتفاق في اسم الكلام لا يستلزم عندنا الاتفاق في كنههما ، فلما فرقنا بين المختلفين لم تقع لنا الشبهة ، ولما جمعوا هم بين المختلفين ، وقعت لهم هذه الشبهة ، فاحذر وفقك الله تعالى ، واعلم علم اليقين أنك متى ما فرقت بين المختلفات وجمعت بين المتماثلات فلن تقع أبدا في شيء مما وقع

فيه أهل الضلال والحيرة والبدّعة ، عصمك الله تعالى من كل بلاء وشر وسوء وفتنة ، والله أعلم .

الفرع السادس والثلاثون : الوعيدية والمرجئة في مسألة حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا والآخرة ، دخلت عليهم الشبهة من عدم التفريق بين ما هو شرط في أصل الإيمان وبين ما هو شرط في كماله الواجب ، فهم لم يفرقوا بين ما هو شرط في أصل الإيمان كالإيمان بالرسول ﷺ وتصديقه واتباعه، مع توحيد الله تعالى، فإنه لا

يكفي أحد ٍهذين الأصلين عن الآخر، وبين مالا يكون شرطاً في أصل الإيمان فلا يقتضي تخلفه عدم وجودها بالكلية كالمرتكب لبعض الكبائر فإن إيمانه ينقص، لكنه لا يذهب بالكلية إلا بالكفر ، فبسبب عدم التفريق بين المختلفين وقعوا في هذه الشبهة الملعونة التي أوجبت للوعيدية تكفير مرتكب الكبيرة وأوجبت للمرجئة تعطيل نصوص الوعيد عن حقيقتها ، فالوعيدية قالوا : كل كبيرة فإنها تناقض أصلا الإيمان فكفروا مرتكب الكبيرة ، من غير تفريق بين ما ينقص كمال الإيمان الواجب وبين ما ينقض أصل وجوده في القلب ، فالكل عندهم واحد ، والمرجئة قالوا : لا يمكن أن تكون الكبيرة ناقضة لأصل الإيمان ، وعليه : فلا يضر مع الإيمان ذنب ، لأن الإيمان عندهم جميعا إنما هو حقيقة واحدة فمتى ما ذهب بعضه ذهب كله ، فالوعيدية رضوا بذهابه كله ، والمرجئة أبوا أن ينقص أصلا لأنه متى ما نقص ذهب كله ، فلا يتجزأ الإيمان عندهم ولا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص ، وكل هذا بسبب عدم التفريق بين أصل الإيمان وكمال الإيمان الواجب ، وبسبب عدم

التفريق بين ما يوجب نقص الإيمان الواجب ، وبين ما يوجب انتقاض الإيمان أصلا ، وبسبب عدم التفريق بين المختلفات وقعوا فيما وقعوا فيه ، وأما نحن ولله الحمد والمنة ، فلم يقع لنا شيء من هذا ، لأننا نعتقد أن الإيمان يزيد وينقص فهو شعب وأجزاء ، ولأننا نفرق بين ما ينقض أصل الإيمان وبين ما يوجب نقص كماله الواجب فقط ، فبسبب أننا فرقنا بين المختلفات لم تقع لنا الشبهة ، وبسبب أنهم خلطوا وجمعوا وسووا بين المختلفات وقعت لهم

الشبهة ، فالشبهة أبدا لا تقع إلا بسبب الجمع بين المختلفين ، أو التفريق بين المتماثلين ، والله أعلم .

الفرع السابع والثلاثون : لقد وقع عند بعض الأحبة من طلبة العلم خلط يسير في فهم كلام بعض الأئمة الأعلام في مسألة فهم الحجة ، هل هو شرط أو ليس بشرط ، وذلك لأن من أهل العلم من نص على اشتراطه في مكان ، بينما هو نفسه ينص على عدم اشتراطه في مكان آخر ، وكثر الكلام في هذه المسألة بين طلبة العلم بين مثبت كون الفهم شرطا في قيام الحجة وبين ناف لكون الفهم من شروط قيام الحجة ، والحق في هذه المسألة إن شاء الله تعالى أن السبب والعلة في هذا الخلط هو عدم التفريق بين الفهم المطلق وبين مطلق الفهم ، فإن عدم التفريق بين هذين الأمرين المختلفين هو الذي أوجب الوقوع في هذا الغلط في النفي أو الإثبات المطلق ، فمن أثبت كون الفهم شرطا وأطلق ففي كلامه قصور وإشكال ، ومن نفى كون الفهم شرطا في قيام الحجة وأطلق ففي كلامه كذلك قصور واشتباه ، والواجب هو التفريق بين ما كان من

مطلق الفهم فهو شرط في قول جميع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، وبين ما كان من قبيل الفهم المطلق فهو ليس بشرط في قيام الحجة باتفاق أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، فالذين قالوا بأن الفهم ليس بشرط في قيام الحجة إنما الواجب علينا أن نحمل كلامهم على الفهم المطلق التام الكامل وهو الفهم الذي يعقبه الامتثال والاتباع كفهم أبي بكر وعمر والصحابة رضوان الله تعالى عليهم ومن سار على منهجهم في الفهم والاستقامة على

مقتضى الدين والتشريع ، فليس هذا الفهم بشرط في قيام الحجة أبدا ، وأما من أثبت كون الفهم شرطا في قيام الحجة فكلامه محمول على بعض الفهم أو أصل الفهم ، أي أن يعرف معنى الكلام ويتعقله ، ولذلك فالحجة لا تقوم على المجنون لأنه فاقد لمطلق الفهم ، فمن فقد مطلق الفهم أي لا فهم له مطلقا فلا تقوم عليه الحجة ، ومن كان مطلق الفهم فالحجة عليه قائمة بإنزال الكتاب وإرسال الرسول ، وأما الفهم الكامل المطلق الموجب للامتثال والاتباع فهذا ليس بحجة ، فصارت المسألة إلى إجماعين : الأول : أجمع أهل العلم بأن مطلق الفهم شرط في قيام الحجة ، والثاني : أجمع أهل العلم بأن الفهم المطلق ليس بشرط في قيام الحجة ، فتبين لك بهذا التفصيل بأن الخلاف إنما هو خلاف لفظي مع التحرير والتقسيم والتفريق بين مطلق الفهم والفهم المطلق ، فالخلاف الدائر بين طلبة العلم في هذه المسألة إنما كان سببه عدم التفريق بين المختلفين ، والله أعلم .

الفرع الثامن والثلاثون : من شبهة المعتزلة بأن الجنة والنار ليستا بموجودتين الآن ، أنهم

استدلوا بقوله تعالى {كل من عليها فان} وبقوله تعالى {كل شيء هالك إلا وجهه} فقالوا : لو كانت الجنة والنار موجودتين الآن لوجب فناؤهما ، وهذا جمع بين مختلفين ، فإن المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن من الخلق من خلقه الله تعالى للبقاء لا للفناء ، فهم جمعوا بين النوعين ولم يقرفوا بين المختلفين ، فجعلوا ما كتب الله له البقاء كالذي سيفنيه الله تعالى ، وهذا غلط عظيم ، فإن العرش مخلوق الآن وهو ما لا يدخل في الفناء ،

والروح مخلوقة الآن وهي مخلوقة للبقاء لا للفناء ، واللوح المحفوظ والقلم الذي كتب به القدر مخلوق الآن وهو مما لا يفنى ، ومن ذلك الجنة والنار ، فإنهما مخلوقتان الآن ولكنهما ليستا داخلة في حدود ما سيفنى ، فهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء ، ولكن المعتزلة قوم بهت ، وقد دخلت عليهم بسبب عدم التفريق بين ما يقبل الفناء وما لا يقبل الفناء الأمر الله تعالى ، فلما جمعوا بين المختلفين دخلت عليهم الشبهة ، وأما نحن فنقول : {كل من عليها فان} مما كتب الله تعالى له الفناء لا البقاء ، والجنة والنار مكتوب لهما البقاء لا الفناء ، فبالتفريق بين ما كتب له البقاء وبين ما كتب له الفناء تنتهي شبهتهم ، فلا بد من التفريق بينهما حتى لا تقوم في عقلك تلك الشبهة ، والله أعلم .
الفرع التاسع والثلاثون : لقد أشكل على بعض الناس وصف الله تعالى بالنسيان في قوله تعالى{نسوا الله فنسيهم} وفي قوله{فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا إنا نسيناكم} وغيرها ، مع الآيات التي تنفي النسيان عن الله تعالى ، كما في قوله تعالى{لا يضل ربي ولا ينسى}

وقوله تّعالى{وما كان ربك نسيا} ولّو أنك تأملت وجه الإشكال عندهم ورددته إلى أصله لوجدت أن سببه هو الجمع بين مختلفين ، وعدم التفريق بينهما ، ومن لم يفرق بين نوعي النسيان المعروفين عند العرب فإنه لزاما لا بد وأن تشكل عليه هذه النصوص ، لأنها تنفي النسيان عن الله تعالى تارة ، وتصفه بها تارة أخرة ، ولكن مع التفريق بين المختلفين يزول الإشكال .
وبيان الحال أن نقول : إن النسيان له في لغة العرب معنيان : المعنى الأول : النسيان بمعنى

الغفلة والذهول عن الشيء ، فتجد الرجل منا يضع مفتاحه أو نظاراته في مكان ، ثمٍ ينساه ، أي غفل وذهل عنه ، بل قد يكون أحياناً في يده وهو يبحث عنها ، فهذا النسيان بهذا المعنى نقص فينزه الله عنه وهو النسيان المنفي في قوله تعالى (وما كان ربك نسيا) وفي قوله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى) وهذا النسيان مبناه على انقطاع التفكير وعزوب المعلوم عن القلب ، وهذا نقص لا يليق بالخالق الكامل في ذاته من كل وجه والكامل في صفاته من كل وجه والكامل في أفعاله من كل وجه.
المعنى الثاني : النسيان بمعنى الترك عن علمٍ وعمدٍ جزاءً ومقابلة للمتٍروك ، فهذا الترك في لغةً العرب يسمى نسياناً ، وهذا النسيان بهذا الاعتبار كمال فيوصف الله تعالى به وهو المثبت في قوله تعالى (نسوا الله فنسيهم) وفي قوله تعالى (فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا إنا نسيناكم) وفي قوله تعالى (كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) فلا نقص في هذا النسيان بوجهٍ من الوجوه لأن ما نثبته لله تعالى من الصفات فلله أعلاها وغايتها

ونهايتها وكمالها المطلق ، وخلاصة الكلام : أن النسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء نقص فلا يوصف الله تعالى به ، والنسيان بمعنى الترك عن علم وعمدٍ جزاءً ومقابلة كمال فيوصف الله تعالى به ، فبالتفريق بين المختلفين وبتحديد معنى النسيان في كل آية يزول الإشكال ويتضح المقام ولله الحمد ، وهذا يؤكد لنا ولك أيها الطالب أن المشكلة إنما تثور في الذهن بأحد سببين : إما بسبب التفريق بين المتماثلات ، وإما بسبب الجمع بين المختلفات ،

والله أعلم .

الفرع الموفي للأربعين : لقد أشكل على بعض الناس كذلك إثبات التوارث بين الأنبياء وأولادهم ، كما في قوله تعالى عن داود وسليمان{وورث سليمان داود} وقوله تعالى عن زكريا لما دعا بالولد قال{يرثني ويرث من آل يعقوب} فهنا فيه إثبات التوارث بين النبي وولده ، مع أن النبي ﷺ قد أخبرنا بحكم عام في الأنبياء بأنه أولادهم لا يرثونهم ، فقال عليه الصلاة والسلام " إنا معاشر الأنبياء لا نورث .. الحديث" فكيف الجمع ؟

فنقول : إن هذه الشبهة سببها الجمع بين المختلفات ، فبسبب عدم التفريق بين أنواع الوراثة قام هذا الإشكال ، فهم ظنوا أن الوراثة لا تكون إلا في وراثة المال فقط ، وهذا جمع بين مختلفين ، فإن الوراثة عندنا قد تكون وراثة مال ، وقد تكون وراثة علم ونبوة فلا بد من التفريق بين هذين النوعين من أنواع الوراثة .

فالآيات التي فيها التوارث بين النبي وولده إنما هي وراثة علم ونبوة ، وأما الوراثة المنفية بين

النبّي وولده كما في الحديث فإنما هي وراثة مال ، ومع التفريق بين هذين المختلفين أي التفريق بين نوعي الوراثة يزول الإشكال ولله الحمد والمنة ، فانظر كيف صرنا نعرف كيفية رد الشبهة إلى أصلها ، ثم انظر كيف صرنا نعرف كيفية نقضها ، وهذا من بركة معرفة هذا الأصل العظيم ، أعني به الذي يقول : إن الشبهة لا تثور إلا بسبب الجمع بين المختلفين ، أو بالتفريق بين المتماثلين ، فإنك متى ما عرفت سببها فلا يكون عليك في كسرها إلا أن تبين وجه الجمع بين المتماثلين ، ووجه التفريق بين

المختلفين ، وتكون بذلك قد كسرت الشبهة بفضل الله تعالى ، والله أعلم .

الفرع الواحد والأربعون : لقد أشكل على بعض الناس كذلك نفي الولاية عن الكفار في قوله تعالى{ذلك بأن الله مولى الذي آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم} مع أنه تعالى قد أثبت الولاية للجميع في قوله تعالى{ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق} فكيف تارة ينفي الولاية عنهم ، وتارة يثبتها لهم ؟

فنقول : هذا الإشكال له سبب ، فما سببه ؟

الجواب : سببه هو الجمع بين المختلفات ، فإن الولاية المضافة إلى الله تعالى قسمان ، وهم جعلوها قسما واحدا ، فبسبب الجمع بين المختلفات وقع عندهم هذا الإشكال ، فالحمد لله ، الآن عرفنا أصل مرد شبهتهم ، وهي أنها كانت بسبب الجمع بين المختلفات ، وهذا هو الواجب

الأول علينا .
فما الواجب الثاني ؟
الجواب : الواجب الثاني هو أن نكسر هذه الشبهة وهذا يكون ببيان الوجه الذي يفرق بين هذين المختلفين ، أي نوعي الولاية ، وبيان ذلك أن نقول : لا بد وأن تعلم بارك الله فيك أن الولاية قسمان :- ولاية عامة ، وهي بمعنى الربوبية العامة ، فالله تعالى هو مولى الجميع ، أي هو ربه وخالقه والتصرف فيه ، فلا يخرج أحد عن كونه مولى لله تعالى ، فهو جل وعلا مولى الجميع بالولاية العامة ، وهذه الولاية هي المثبتة في قوله تعالى { ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ }.
وأما القسم الثاني فهي الولاية الخاصة ، والتي مقتضاها النصر والحفظ والتأييد ، فهذه الولاية

الخاصة لا تكون إلا لأهل الإيمان والتوحيد خاصة ، وهي المنفية عن الكفار في قوله { وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ } وبهذا بالله عليك هل يبقى لهم كلام أو اعتراض ؟
بالطبع لا ، فقد انتهى أمر شبهتهم بالتفريق بين نوعي الولاية ، فالولاية المنفية إنما هي الولاية الخاصة ، والولاية المثبتة إنما هي الولاية العامة ، فلا إشكال ، فافهم أيها الطالب وفقك الله تعالى هذا الكلام في هذه الرسالة المختصرة فإنها يبسط عليك كيف تفهم الشبهة وكيف تردها إلى أصلها وكيف ترد عليها وتكشفها ،

والله أعلم.
الفرع الثاني والأربعون : من جملة ما أشكال على بعض الناس كذلك قوله تعالى{والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا} فهنا فيه نفي ولاية المؤمنين لمن آمن ولم يهاجر ، وهذا يخالف قوله تعالى{والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض} فهذه الآية فيها أن أهل الإيمان يجب أن يكونوا أولياء بعض ، فالآية الأولى تنفي الولاية عن من آمن ولم يهاجر ، والثانية تفرض الولاية بين أفراد المؤمنين مطلقا ، فكيف ذلك ؟
والجواب : لا إشكال ولله الحمد ، فهذه شبهة ، وعلينا فيها واجبان : الأول : نردها إلى أصلها ، فهل هي من باب التفريق بين المتماثلين ، أو من باب الجمع بين المختلفين ؟
والجواب : هي من باب الجمع بين المختلفين ، هذا أولا ، والواجب الثاني : نسعى في بيان أوجه الفرق بين المختلفات التي جمعوا هم بينها ، وبسبب الجمع ثار عندهم هذا الإشكال .

فنقول : إن الولاية في قوله تعالى في سورة الأنفال{والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا} المقصود بالولاية في هذه الآية إنما هي ولاية الميراث ، أي ولاية التوارث ، أي أن من آمن في مكة ولم يهاجر إن مات فلا يرثه من آمن من أهله وهاجر ، ومن مات من أهل المدينة ممن هاجر فلا يرثه قريبه المؤمن في مكة ، وهذا كان في أول الهجرة ، فقد كان أولي الأرحام يرث بعضهم بعضا بالهجرة ، فمن هاجر فله حق الإرث من قريبه المهاجر ، وأما من آمن وبقي في مكة فهو محروم من

ميراث قريبه الذي هاجر ، ومن هاجر ممنوع من ميراث قريبه الذي لم يهاجر ، وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي - ﷺ - آخى بين المهاجرين والأنصار ، فكان المهاجر يرثه أخوه الأنصاري ، إذا لم يكن له بالمدينة ولى مهاجري وبالعكس ، واستمر أمرهم على ذلك إلى فتح مكة ثم توارثوا بالنسب ، فهذا حكم الذين آمنوا ولم يهاجروا ، وهم المقيمون في أرض الشرك تحت سلطان المشركين وحكمهم . فإنهم ليس بينهم وبين المهاجرين والأنصار ولاية إرث { حتى يهاجِرُوا } إلى المدينة ، فالولاية هنا هي ولاية التوارث ، وأما الولاية في قوله تعالى{والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض} فلا جرم أنها الولاية العقدية التي تجب على كل مؤمن لأخيه ، وهي التي مقتضاها المحبة والنصرة ، وهي التي يبحثها علماء الاعتقاد تحت باب الموالاة والمعاداة ، فأين هذه الولاية من تلك الأولى ، فبينهما فرق ، فالأولى: ولاية التوارث ، والثانية: ولاية المحبة والنصرة ، والأولى: فقهية ، والثانية: عقدية ، والأولى:

مالية ، والثانية: قلبية ، والأولى قد نسخت عند جمع من أهل العلم ، لأن أمر التوارث استقر على رده إلى النسب هاجروا أو لم يهاجروا ، والثانية : في أمر عقدي لا يقبل النسخ ولا التغيير ولا التبديل ، فبالله تعالى أين هذا من هذا ؟ ولكن بسبب الجمع بين نوعي الولاية وظنهم أنهما بمعنى واحد قام هذا الإشكال ، وبهذا نكون قد رددنا الشبهة إلى أصلها ، وهي أنها بسبب الجمع بين المختلفين ، ورددنا عليها بتوضيح بيان الفرق بينهما ، فزال الإشكال وتحرر المقام ،

ولله الحمد.
الفرع الثالث والأربعون : مما استدل به المعتزلة على نفي رؤية الله تعالى في الآخرة قوله تعالى{لا تدركه الأبصار} وهذا غلط عظيم ، وهو من باب التسوية والجمع بين المختلفين، فإن الرؤية شيء والإدراك شيء آخر ، فإن نفي الإدراك ليس نفيا للرؤية ، وإنما هو نفي للإدراك فقط ، فالأعين إذا رأت ربها تعالى يوم القيامة ، فإنها لا تحيط به رؤية ، فالرؤية شيء والإدراك شيء آخر ، فأنت ترى السماء لكن هل تحيط برؤيتها كلها ؟ وأنت ترى الأرض لكن هل تحيط برؤيتها كلها؟ بالطبع :- لا فالسماء ترى ولا يحاط بها ، والأرض ترى ولا يحاط بها ، فالله تعالى يرى في الآخرة ولا يحاط به فقوله تعالى {لا تدركه الأبصار } إنما هو نفي للإدراك وليس نفيا للرؤية ، بل إن نفي الإدراك يتضمن إثبات الرؤية ، ولو تدبرت ذلك لرأيته صحيحا ، فإنه لم ينف الإدراك إلا لأن ثمة رؤية ، فالإدراك أخص من الرؤية ، والمهم أنهم دخلت عليهم الشبهة بسبب الجمع بين نفي الإدراك ونفي أصل الرؤية ، وهكذا كل الشبه ، وبالتفريق بين الرؤية

والإدراك تنكسر شبهتهم هذه ، والله الموفق والهادي .
الفرع الرابع والأربعون : لما أراد بعض المرجئة مخادعة أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في مسألة إدخال العمل في الإيمان لعلمهم بأن أهل السنة يعتقدون بأن العمل ركن فيه ، قالوا : ونحن نقول بأن العمل ركن في الإيمان كذلك ، ولكن لو تدبرت قولهم هذا لوجدته نوع خدعة ، لأنهم إنما يقصدون بالعمل عمل القلب ، لا عمل الجوارح ، فظنوا أن العمل المطلوب في الإيمان

إنما هو أعمال القلوب ، فجمعوا بين مّختلَفين ، فإن الأعمال التي هي ركن في الإيمان إنما هي أعمال الجوارح - أي جنس أعمال الجوارح هي الركن في الإيمان ، لا مجرد أعمال القلوب ، فلما جمعوا بين هذين المختلفين وظنوا أنهما شيء واحد ، دخلت عليهم الشبهة .
وأما أهل السنة فلم تدخل عليهم هذه الشبهة لأنهم يفرقون بين ما يجب التفريق فيه وهو أن أعمال الجوارح غير أعمال القلوب ، وأعمال القلوب تدخل في ركن اعتقاد الجنان ، وأما أعمال الجوارح فهي شيء آخر ، نعم ، هي أي أعمال الجوارح أثر من آثار أعمال القلوب ، ولكنها مع ذلك تبقى ركنا في الإيمان لا يصح إيمان عبد إلا بجنس العمل ، فلا يخدعنك قولهم هذا فإنما هو تلبيس ومخادعة وجمع بين مختلفين ، ومن لم يفرق بين المختلفين ، ولم يجمع بين المتماثلين فهو واقع في الباطل والشبهة لا محالة ، عافاك الله تعالى من كل سوء . والله أعلم .
الفرع الخامس والأربعون : قال من ينكر أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إنه من المحال

أن يخلق الله تعالى فعل العبد ويقدره عليه ثم يحاسبه عليه .
قلنا : لقد وقعتم في الشبهة ، وسبب الوقوع أنكم جمعتم بين مختلفين ، وفرقتم بين متماثلين ، فهذه الشبهة سبحان الله جمعت الأمرين جميعا ، وبيان كونها من الجمع بين المختلفين أن نقول : إن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يعتقدون الاعتقاد الجازم الذي لا شك ولا ريب فيه مطلقا بأن أفعال العباد فيها شائبتان : شائبة ترجع إلى الله تعالى ، وشائبة ترجع إلى

نفس المخلوق ، فأما ما يرجع إلى الله تعالى فهو خلق الفعل وتقديره ، فأفعال العباد تنسب إلى الله تعالى خلقا وتقديرا وإيجادا ، وأما الشائبة التي ترجع إلى المخلوق فهو أن المخلوق هو الذي قام بالفعل حقيقة وهو الذي اختاره حقيقة وهو الذي اقترفه حقيقة ، فأفعال العباد تنسب إلى المخلوق تحصيلا واكتسابا واقترافا ، فإذا صلى العبد فالله تعالى هو الذي خلق الصلاة وقدرها ، والمخلوق هو الذي حصلها واكتسبها ، وإذا زنى العبد فالله تعالى هو الذي قدر الزنى وخلقه والمخلوق هو الذي باشره بكامل اختياره ، فالله تعالى لا يعذب العبد على مجرد تقديره على العبد أن يفعل ذلك الجرم ، بل يعذبه لأن العبد نفسه هو الذي باشر هذا الجرم واكتسبه واقترفه ، فأنت لم يدفعك أحد إلى السرقة دفعا ، بل أنت من خطط وأنت من دبر وأنت من جنى واقترف باختيارك ، فأنت تستحق العقوبة على فعلك هذا لأنك أقدمت عليه بكامل إرادتك وكامل اختيارك ، فالجزئية التي يكون بسببها تعذيب الله تعالى للعبد على معصيته إنما هي جزئية الاختيار والاقتراف والتحصيل ، ولا يعذبه على

جزئية الخلق والتقدير ، فما كان يرجع لله تعالى فلا يعذب العبد عليه ، وما كان يرجع إلى المخلوق فهو الذي يكون مستحقا للتعذيب بسببه ، فالذي ين لم يطالعوا إلا ما ينسب لله تعالى من أفعال العباد وهو خلقه وتقديره للفعل قالوا كيف يقدره عليه ويعذبه عليه ، وهذا خطأ عظيم ، لأن التعذيب ليس على هذه الجزئية ، وإنما التعذيب على الجزئية الأخرى وهي أن فعلك ينسب لك تحصيلا واقترافا واكتسابا ، فالعبد يعذبه الله تعالى على ارتكاب للذنب على

وفق اختياره هو أي اختيار العبد .
فإن قال : أنا مسير لما كتبه الله تعالى لي ، فنقول : نعم ، ولكن هل كنت مطلعا على ما قدره الله تعالى لك قبل فعلك للذنب ؟
الجواب : بالطبع لا ، إذاً أنت سعيت للذنب بلا جبر ولا قهر ولا إكراه ، ولماذا لا تقول بأن الله تعالى لم يقدر علي الذنب ، بل قدر لي أن أصلي الآن ، أو أن أتصدق الآن ، لماذا تقدم على الذنب بكامل قدرتك واختيارك ثم تقول : الله قدره علي ، أنت من يعصي وأنت من أقدم على الجرم ، ثم تتهم ربك بأنه من قهرك وأجبرك على فعل ذلك ، ولذلك فلا بد من التفريق بين هذين الأمرين المختلفين ، بين ما ينسب لله تعالى من فعل العبد وهو التقدير والخلق ، وهذا ليس محطا للعذاب عليه ، وبين ما ينسب للعبد من إقدامه هو على الذنب بكامل إرادته وكامل اختياره ، فهذا هو محط تعذيب الله تعالى للعبد ، فالله تعالى يعذبك لأن فعلك ينسب لك تحصيلا واكتسابا واقترافا ، لا لمجرد أنه قدره عليك ، ففرِّق بين الأمرين المختلفين حتى لا تقع فيما وقع فيه الجبرية والقدرية ، فلو أنهم فرقوا بين

المختلفين لما وقعوا فيما وقعوا فيه ، فهذا بالنسبة لوقوعهم في هذه الشبهة القدرية بسبب الجمع بين المختلفين ، وأما وقوعهم فيها بسبب التفريق بين المتماثلين ، فبيانه أن نقول : من قدر لكم فعل الطاعة ؟ أوليس هو الله تعالى ؟ والجواب : بلى ، هو الله تعالى ، ومع تقديره لكم بأن تطيعوه فإنه يثيبكم على هذه الطاعة ، فلم لم تستنكر نفوسكم ثوابه على الطاعة مع أنه هو من قدرها لكم ؟ فكما أنه قدر عليكم الطاعة فأثابكم ولم يتعارض هذا مع عقولكم ،

فكذلك هو منْ قدرْ عليكم المعصية ويعاقبُكم عليكم ، فالأمران متفقان ، فكلها من قدر الله تعالى ، أعني الطاعة والمعصية كلها من قدر الله تعالى ، فلماذا لم يشكل عليكم ثوابه على طاعة هو من قدرها لكم ، واستشكلتم العقوبة على معصية وهو من قدرها عليكم ، فإنه لو منعكم ثواب أعمالكم لقلتم : لماذا يا رب تحرمنا من ثوابها وقد امتثلنا أمرك فيها ، فكذلك إن عاقبكم على معصية من المعاصي فلا حق لكم أن تعارضوا في هذا ، فالطاعة من قدر الله تعالى ، وثوابها من قدر الله تعالى ، والمعصية من قدر الله تعالى ، وعقوبتها من قدر الله تعالى ، فلماذا تقبلون الأول وتعارضون في الثاني مع أنهما أمران متماثلان ؟ إن هو إلا الهوى والشهوة فقط ، ولذلك فالذي أوجب لكم هذه الشبهة هو أنكم فرقتم بين المتماثلات وجمعتم بين المختلفات ، وهذا يبين لك أيها الموفق أن أكثر الشبه إنما منطلقها هو ما قررناه لك ، من التفريق بين المتماثلات ، أو الجمع بين المختلفات ، والله أعلم .

الفرع السادس والأربعون : كافة من أنكر علو الله

تعالى من أهل البدع وقعوا في تحريف نصوص العلو إلى علو القدر والقهر فقط ، وأما علو الذات فإن الأدلة لا تدل عليه ، وهذا جمع بين مختلفين ، فالذي أوجب لهم هذا التحريف هو الجمع بين المختلفين ، وبيان ذلك أن نقول : إن النصوص الدالة على علو الله تعالى بذاته على خلقه كثيرة جدا لا تكاد تحصر مما جعل أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يستدلون بها بأنواعها لا بأفرادها ، فيقولون : كل نص فيه التصريح بالعلو فهو دليل على علو الله تعالى

بذاته ، وكل نص فيه التصريح بفوقيته جل وعلا فهو يدل على علو الله تعالى بذاته ، وكل نص فيه التصريح بأن الأشياء تعرج إلى الله تعالى ، أو ترفع له ، أو تصعد إليه ، فهو دليل على علو الله تعالى بذاته ، وكل نص فيه التصريح بنزول الأشياء منه عز وجل ، فهي دليل على علوه تعالى بذاته ، ورفع الأيدي له في الدعاء والإشارة بالسبابة لجهة العلو كل ذلك مما يدل على علوه سبحانه وتعالى بذاته على مخلوقاته ، فعلو الذات شيء ، وعلو القدر والقهر شيء آخر ، فالمبتدعة جمعوا بين المختلفين وقالوا : بأن هذه النصوص كلها إنما تدل على علو القدر والقهر فقط لا على علو الذات ، وهذا جمع بين مختلفين ، والحق أنها تدل على علوه سبحانه بذاته على خلقه العلو المطلق على ما يليق بجلاله وعظمته عز وجل ، فلو أنهم فرقوا بين علو الذات وعلو القدر والقهر لما وقعوا في هذا الإشكال والشبهة ، ولكنهم جمعوا بين المختلفين فوقعوا في تحريف علو الذات إلى علو القهر والقدر ، وهذا يفيدك أن التفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات هو أصل كل شبهة ،

فالحذر الحذر من هذا المزلق الشيطاني الوخيم ، والله أعلم .

الفرع السابع والأربعون : سألني أحد الطلبة بالأمس سؤالا مفاده : إن الغرب يقولون : نحن سمحنا لكم ببناء المساجد في بلادنا ، وسمحنا لكم بالدعوة للإسلام في بلانا فكان الواجب عليكم من باب المعاملة بالمثل أن تسمحوا لنا أن نبني كنائس في بلادكم ، وأن تسمحوا لدعاتنا من القساوسة بالدعوة في بلادكم ، فلماذا نحن نسمح بكل ذلك لكم ، ولا تسمحون بمثل ذلك لنا

؟
فقلت له : هذا من الجمع بين المختلفين ، هذه الشبهة مردها إلى الجمع بين المختلفين ، فإن دعوتنا لهم أن يدخلوا في الدين الحق وهو دين الإسلام هو من باب الدعوة بالحق وإلى الحق ، وأما دعوتهم لنا بأن نكفر بالله تعالى وندخل في دين النصارى هو من الدعوة بالباطل وإلى الباطل ، فمن سوى بين الحق المطلق والباطل المطلق ، وسوى بين الدعوى للتوحيد وبين الدعوة للكفر والشرك والوثنية فقد جمع بين مختلفين ، ونحن ندعوهم إلى الإسلام ليكونوا من أهل جنة عرضها السموات والأرض ، وهم سيدعوننا لنكون من أهل النار ، فأين العدل والمساواة في هذا ؟ ونحن نبني في بلادهم المساجد التي هي بيوت الله تعالى والتي يحب أن تبنى في أرضه ويحب أن يذكر فيها اسمه وأن يسبح له بالغدو والآصال فيها رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر ، وهم يريدون منا أن نسمح لهم ببناء بيوت الشيطان من الكنائس التي هي قائمة على عقدية التثليث والكفر وادعاء أن الله المسيح عليه السلام هو الله أو ابن

الله أو ثالث ثلاثة ، والتي لا يحب الله تعالى أن تبنى على أرضه ولا ان يذكر فيها اسمه ، فأين هذا من هذا ؟ هل هذا من العدل ؟ لا والله ليس من العدل ، بل العدل هو أننا كما دعوناهم للحق فليدعوننا إلى الحق ، وكما بنينا عندهم البيوت التي يحبها الله تعالى فليبنوا عندنا البيوت التي يحبها الله تعالى ، وكما دعوناهم لتوحيد الله تعالى فليدعوننا لتوحيد الله تعالى ، هذا هو العدل والحق والمساواة ، أما أن ندعوهم إلى الجنة ويدعوننا إلى النار ، وندعوهم إلى

التوحيد ويدعوننا إلى الكفر ونبني عندهم بيوت الحق ويبنون عندنا بيوت الباطل ، فلا والله ، هذا هو الظلم بعينه ، فهم لما أذنوا لنا في الدعوة للإسلام وبناء المساجد في بلادهم ، إنما أذنوا لنا في أمر حق في ذاته ، ومأمور به شرعا ، ونحن لو أذنا لهم أن يفعلوا ما يريدون في بلادنا إنما نأذن لهم في الدعوة للكفر وبناء الباطل ، فبين الأمرين فرقان عظيم جدا ، بل هو الكفر والإسلام ، والتوحيد والشرك ، والحق والباطل ، فمن دخلت عليه هذه الشبهة من أهل الإسلام إنما دخلت عليه بسبب الجمع بين هذه المختلفات ، فانظر كيف جر الجمع بين المختلفات إلى هذه الهاوية السحيقة ، فلا حول ولا قوة إلا بالله تعالى ، فالجمع بين المختلفات أو التفريق بين المتماثلات هو أساس كل شر ، وأصل كل شبهة ، والله المستعان ، والله أعلم .

الفرع الثامن والأربعون : لقد قال بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى بأن أسماء الله تعالى محصورة في التسع والتسعين اسما ، واستدل على ذلك بالحديث المعروف في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال

النبي ﷺ " إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة " وهذا القول فيه نظر ظاهر ، فإننا نجد أن النبي ﷺ قال في حديث آخر وهو يتوسل إلى الله تعالى بأسمائه " أو استأثرت به في علم الغيب عندك " فهناك أسماء قد استأثر الله تعالى بها في علم الغيب عنده ، لا يعلمها أحد إلا هو عز وجل ، فالقول الحق هو أن أسماء الله تعالى لا تحصر في عدد معين ، وأما حديث أبي هريرة فإنه من باب حصر

الثواب في العدّد ،لا من باب حصر العدد ، وبينهما فرق ، بمنعى أن هناك ثواب أعده الله تعالى لمن أحصى من أسمائه هذا المقدار ، كقولك : إن عندي مائة بيت شعري من حفظها أعطيته كذا وكذا ، فهذا التركيب لا يدل على أنك لم تقل في عمرك إلا مائة بيت فقط ، ولكنك أردت أن تخرج جائزة ، فحصرتها في هذا العدد ، فهو حصر الثواب في العدد لا حصر العدد ، فالذين قالوا : بأن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد ، ظنوا ان الحديث من قبيل حصر العدد ، وهذا خطأ بل هو من باب حصر الثواب في هذا العدد ، فالجنة أعظم الثواب ، ولها طرق ، ومن طرقها أن تحصي من أسماء الله تعالى تسعة وتسعين اسما، هذا هو معنى الحديث ، وبهذا المعنى يكون متفقا مع حديث الكرب الآخر " أو استأثرت به في علم الغيب عندك " والخلاصة : أن من لم يفرق بين حصر الثواب في العدد ، وبين حصر العدد ، دخلت عليه هذه الشبهة في أن أسماء الله تعالى محصورة في هذا العدد المعين ، ومن فرق بين هذين الأمرين المختلفين وعرف حقيقة الحصر المقصود في الحديث وهو أنه من باب حصر الثواب في العدد ، لم تدخل

عليه هذه الشبهة ، فالشبهة إنما كان سبب دخولها الجمع بين المختلفين ، وبالتفريق بينهما تزول وتنكسر ، والله أعلم .
الفرع التاسع والأربعون : من لم يفرق بين التفضيل الجائز بين الرسل وأعني به الوارد في قوله تعالى{تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض} وبين التفضيل المنهي عنه في قوله تعالى{لا نفرق بين أحد منهم} من لم يفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من التفضيل فإنه سيقع

في شبهة نفي التفضيل بين الرسل ، كما وقع فيها قوم ، فإنهم نفوا التفضيل بين الرسل ، مستدلين بالآيات الناهية عن التفضيل ، وهذا دخل عليهم بسبب عدم التفريق بين المختلفين .
فإن التفضيل نوعان : منه ما يجوز ومنه ما لا يجوز ، فأما التفضيل المنهي عنه فهو التفضيل بينهم في أصل الإيمان بنبوتهم ورسالتهم ، أو أن يكون المنهي عنه أن يكون التفضيل مبنيا على احتقار المفضول أو التقصير في حقه أو يكون مبنيا على العصبية المحرمة ، فهذا النوع من التفضيل منهي عنه وعليه تحمل الآيات الدالة على النهي عنه ، مع قوله ﷺ " لا تفضلوني على يونس بن متى " .
وأما النوع الثاني فهو التفضيل السائغ ، وهو التفضيل بينهم على حسب مراتبهم ومنازلهم ومعجزاتهم وما أوتي كل واحد منهم من التشريع ، وهو المقصود بقوله تعالى{تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض } ثم بين بعض أوجه التفضيل فقال تعالى{منهم من كلم الله} ثم قال{ ورفع بعضهم درجات} فبان لك أن الذي يمنع من التفضيل إنما سبب منعه هو عدم التفريق بين هذين النوعين المختلفين ، فلم يفرق بين

المختلفين فوقعت له الشبهة ، وأما من فرق بينهما فلا شبهة عنده ولله الحمد ، فسبحان الله ، كم جر الجمع بين المختلفين والتفريق بين المتماثلين على البعض من الويلات العظيمة والفساد والضلال ، فالله المستعان . وهو أعلى وأعلم .
الفرع الموفي للخمسين : لقد أشكل على قوم قوله تعالى{وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول

فدمرناها تدميرا} فكيف الله تعالى يأمر بهذا الفسق ، مع أنه تعالى قال{ إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون} قلنا : لا إشكال ، ولكن العلة فيكم أنتم ، لأنه دخل عليكم ما دخل على غيركم من قيام سبب الشبهة في قلوبكم ، فأنتم وقعتم في الجمع بين المختلفين ، فبسبب الجمع بين المختلفين وقعتم فيما وقعتم فيه ، وذلك : لأن الأمر المضاف إلى الله تعالى ينقسم إلى قسمين : الأمر الكوني القدري ، و الأمر الشرعي الديني ، وبينهما من الفروق كما بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية ، فالأمر الكوني القدري واقع لا محالة ، ولا يستلزم المحبة ، وهو مراد لغيره لا لذاته ، وأما الأمر الشرعي فبخلافه ، فإنه قد يقع وقد لا يقع ، وهو مستلزم للمحبة دائما وأبدا ، وهو مراد لذاته ، فأنتم ظننتم أن الأمر في قوله تعالى{أمرنا مترفيها ففسقوا فيها} أنه الأمر الديني الشرعي المستلزم لمحبة الله تعالى ورضاه ، وقد خطأ عظيم ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، بل المراد من الأمر في الآية إنما هو الأمر الكوني القدري الذي لا يستلزم محبة الله تعالى ولا رضاه بما يأمر به ، ولا يريده الله تعالى

أصلا لذاته ، وإنما يريده لما يترتب عليه مما يعلمه تعالى من الحكم والمصالح ، فأين الأمر الكوني من الأمر الشرعي ؟ فبينهما فرق عظيم جدا ، فالأمر الشرعي هو الأمر في قوله تعالى{إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى} وفي قوله تعالى{إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها } ونحوها مما فيه محبة الله ورضاه ، وأما الأمر في الآية المذكورة{أمرنا مترفيها} فإنه الأمر الكوني القدري ، فلا إشكال ،

ولله الحمد ، فانظر كيف رددنا شبهتهم إلى الجمع بين المختلفات ، ثم كسرناها ببيان وجه الفرق بين هذين المختلفين ، وهكذا شأن كل شبهة وفقك الله تعالى ، فما عليك إلا أن تردها إلى أحد الأصلين ، إما الجمع بين المختلفات ، وإما التفريق بين المتماثلات ، ثم تقوم بعد ذلك بردها ببيان وجه الفرق بين المختلفات ، إن كانت جمعا بين مختلفين ، أو ببيان وجه الجمع إن كانت تفريقا بين متماثلين ، والله أعلم .

الفرع الواحد والخمسون : قال لي أحد طلبة العلم : كيف ينفي النبي ﷺ الشر عن الله تعالى في قوله " والشر ليس إليك " مع أننا نرى أن فيما قدره الله تعالى أشياء كثيرة هي من الشر ، بل وفي الحديث " وتؤمن بالقدر خيره وشره " ؟ فقلت له : إن هذه الشبهة إنما دخلت عليك لأنك جمعت بين مختلفين ، فمرد هذه الشبهة هو أنه جمع بين مختلفين ، وبيان ذلك أن نقول : إنه لا بد من التفريق بين القدر والمقدور ، وبين القضاء والمقضي ، ونعني بالقدر فعل الله تعالى ، ونعني بالمقدور فعل العبد ، ونعني بالقضاء فعل الله تعالى ، ونعني بالمقضي فعل العبد ، فمن لم يفرق بين ما ينسب إلى الله تعالى وبين

ما ينسب إلى العبد فإنه لا بد وان تقع له هذه الشبهة ، فالقدر والقضاء واللذان هما فعل الله تعالى كلها خير وليس فيها شيء من الشر مطلقا ، وهو المراد بقوله ﷺ في الحديث " والشر ليس إليك " ولذلك بالله عليك أو لم يقدر الله تعالى الكفر على بعض العباد ؟

الجواب : بلى ، فهل بالله عليك ظهرت آثار الكفر في الأرض وهو لا يزال قدرا في اللوح المحفوظ ،

هلّ ظهرت آثار الزنا المدمرة وأمراضه الخطيرة في الأرض لما كان قدرا مكتوبا في اللوح المحفوظ ، هل ظهرت آثار الذنوب والمعاصي لما كانت قدرا مكتوبا في اللوح المحفوظ ؟ والجواب : بالطبع ، لا ، لكن متى ظهرت آثار الكفر وشره ، وآثار الزنا وشره ، وآثار الذنوب والمعاصي وشرها وأضرارها وأمراضها ؟
الجواب : لما فعلها العبد في الأرض ، فالشر في فعل العبد لا في فعل الله تعالى ، وفعل العبد هو المقدور وليس القدر ، وهو المقضي وليس هو القضاء ، فالشر في المقدور الذي هو فعل العبد ، وليس في القدر الذي هو فعل الله تعالى ، والشر في المقضي الذي هو فعل العبد ، وليس في القضاء الذي هو فعل الله تعالى ، فالكفر لم يكن شرا لما قضاه الله تعالى وقدره ، ولكنه صار شرا بعد أن كفر المخلوق في الأرض ، والزنا ليس شرا لما قدره الله تعالى وقضاه ، ولكنه صار شرا بعد أن فعله المخلوق واقترفه ، فالشر في فعل المخلوق ، والشر ينسب إلى المخلوق ، لا إلى الله تعالى ، فلا بد من التفريق بين القضاء والقدر الذي لا شر فيه لأنه فعل الله تعالى ، وبين المقدور والمقضي الذي هو فعل المخلوق ، فالقدر والقضاء فعلان لله تعالى ، وليس في أفعاله عز

وجل أي شيء من الشر ، ولا مطلق الشر ، وبهذا التفريق بين فعل العبد وفعل الله تعالى تنكسر هذه الشبهة التي أودت بأصحابها ممن تشربوها إلى المهالك القدرية ، وهذا يبين لك وفقك الله تعالى أهمية معرفة أصل الشبهة ، لأن جوابها وكسرها مبني على معرفة أصلها الذي ترجع ، فنحن عرفنا أصل هذه الشبهة ، وأنها من باب الجمع بين المختلفين ، فعل العبد وفعل

الله تعالى ، ثم كسرناها ببيان وجه الفرق بين ما ينسب إلى الله تعالى وما ينسب إلى العبد ، والله أعلم .
الفرع الثاني والخمسون : لما اندحر المعتزلة في عهد المتوكل على الله جزاه الله عنا وعن المسلمين خيرا ، لما يستطيعوا بعد هزيمتهم أن يصرحوا بما كانوا يصرحون به في عهود الخلفاء الأولين من أن القرآن مخلوق ، فبحثوا عن كلمة يستطيعون بها بث ما في نفوسهم من هذه العقيدة الكفرية وفي نفس الوقت لا يشعر بهم أحد ، وجعلوا لهم خط رجعة في كلمة مجملة جمعوا فيها بين مختلفين ، ليموهوا على العامة بأنهم لا يريدون إلا معناها الصحيح وهم في حقيقة الأمر إنما أرادوا معناها الباطل ، فقالوا : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، وهذه الكلمة فيها أمران مختلفان جدا ، ففيها حق وباطل ، فهم جمعوا في شبهتهم بين المختلفين ، من باب التمويه والتلبيس ، يعني أنهم ورثوا هذه الشبهة عن إبليس ، فإنه رباهم على أنهم إن أرادوا بعث الشبهة في قلوب العامة فليجمعوا بين مختلفين ، لعلمه هو بأن الجمع بين المختلفين أو التفريق بين المتماثلين أصل لكل شبهة ، فقال المعتزلة : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ،

وقولهم (ألفاظنا) هذا مصدر ، والمصدر في اللغة العربية يصدق إطلاقه على الفعل نفسه ، أو على المفعول ، أي على اللفظ أو الملفوظ ، فإن كانوا يقصدون به الملفوظ الذي هو عين القرآن وهو كلام الله تعالى فكلامهم هذا باطل ، لأنه هو بعينه حقيقة القول بخلق القرآن ، وهم أصلا لا يريدون إلا هذا المنعى الباطل ، وإن كانوا يقصدون حركة لسان المتلفظ وحركة لهاته

وشفتيه فهذه لا جرم انه مخلوقة ، فلا بد من التفصيل والتفريق بين المختلفين حتى تنكسر شبهتهم هذه ، والتي عمد المعتزلة أن يخلطوا فيها الحق بالباطل ، وأن يجمعوا فيها بين المختلفين تلبيسا وتضليلا للعامة ، لكن بعد التفريق بين المختلفين وبيان حكم كل نوع بأن باطلهم وانكشف زيفهم ولله الحمد ، والله أعلم .

الفرع الثالث والخمسون : لما سمع بعض أهل السنة كلامة المعتزلة هذه استعجل في الرد عليها بلفظة مجملة غير مقبولة كذلك عند أهل السنة والجماعة على إطلاقها لأنها تحتمل الحق والباطل ، فقال : ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة ، وهذه الكلمة شبهة كذلك ، وسبب الشبهة فيها أنها جمع بين مختلفين ، فجمعوا فيها بين الحق والباطل ، ولكن ليس من باب التلبيس على العامة ، وإنما من باب الاستعجال في الرد على المعتزلة ، فإننا لا نظن بمن قال ذلك من أهل السنة إلا خيرا ، وهي كلمة جمع فيها قائلها بين المختلفين ، ولا بد من التفريق بينهما ، حتى ينكشف وجه الحق فيها من الباطل .

فنقول : إن كان يقصد بقوله (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة) إن كان يقصد عين الملفوظ به وهو القرآن وهو كلام الله تعالى فهو حق ، فإن القرآن

منزل غير مخلوق ، وإن كان يقصد ما يرجع لصفته هو من حركة لسانه ولهاته وشفتيه وصوته هو نفسه فهو باطل ، فإن هذه الأمور مخلوقة ، فالعبد وصفاته كلها مخلوقة ، فبالتفريق تزول الشبهة من الكلمتين ، فزالت الشبهة من قول المعتزلة (ألفاظنا بالقرآن مخلوقة) بالتفريق بين المختلفين ، وزالت الشبهة من قول بعض أهل السنة (ألفاظنا

بالقرآن غير مخلوقة) بالتفريق بين المختلفين ، وتبين لنا أن سبب قيام الشبهة في تلكم الكلمتين جميعا هو الجمع بين المختلفين ، وبه تعلم أهمية معرفة سبب الشبهة ومردها ، حتى تعرف كيفية الجواب عنها ، والله أعلم .
الفرع الرابع والخمسون : مما استدل به المعتزلة على القول بخلق القرآن : قوله تعالى في عيسى عليه الصلاة والسلام{إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ} وقال تعالى{يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} وعيسى مخلوق فتكون الكلمة مخلوقة ، فقال أهل السنة : لقد خبتم أيها المعتزلة ، فإنكم في هذه الشبهة جمعتم بين مختلفين ، فالسبب والعلة التي أوقعتكم في هذه الشبهة إنما هي الجمع بين مختلفين ، وبيان ذلك الخلط أن نقول : إن عيسى عليه الصلاة والسلام ليس هو (كن) وإنما هو المكوَّن بـ(كن) كما قال تعالى{إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} وقال تعالى{قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} فكلمة الله هي قوله{كن} وهذه ليست هي عين

عيسى عليه السلام حتى تكون هذه الكلمة مخلوقه وإنما عيسى هو أثرها المقصود بقوله{فيكون} فعيسى عليه السلام تكوَّن بـ (كن) وليس عين (كن) فالمعتزلة فهموا أن عيسى هو بعينهِ (كن) وهذا فهم بعيد عن الآية لا تدل عليه أبدا ، فعيسى عليه السلام مخلوق خلقه الله بأمره حين قال له (كن) فتكوَّن بهذه الكلمة هذا ما فهمه السلف من الآية وفهمهم حجة على

من بعدهم بل هذا هو عين المراد من الآية ، وبالتفريق بين هذين المختلفين ، بين كلمة الله تعالى وبين عيسى ينكشف زيف شبهتهم ولا يبقى لهم فيها متعلق ولله الحمد والمنة ، وهذا دأبنا دائما في الردود عليهم ، وهو أننا نعرف أولا ما ترد له هذه الشبهة فهي إما أن تكون تفريقا بين متماثلين ، فيكون جوابنا عليها هو بيان وجه الجمع بين هذين المتماثلين ، وإما أن تكون جمعا بين مختلفين ، فيكون جوابنا ببيان وجه التفريق بين هذين المختلفين ، وجرب هذا وفقك الله تعالى في كل الشبهة تجد أن الأمر في كشف الشبهة صار يسيرا وسهلا إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

الفرع الخامس والخمسون : مما حرفه المعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل البدع قوله تعالى{وجوه يومئذ ناضرة إلى ناظرة} فأرادوا ان يحرفوا هذه الآية الدالة على رؤية الله تعالى يوم القيامة في الجنة فقالوا : إن النظر هنا ليس معناه الرؤية بالعين ، وإنما معناه الانتظار ، أي أنهم ينتظرون ثواب ربهم ، وليس بمنعى النظر ، وهذه شبهة ، ونحن الآن نريد الرد عليها ، وسيكون ردنا في نقطتين :

الأولى : ما مرد هذه الشبهة ؟

والجواب : مردها الجمع بين المختلفات ، ولا شك في هذا ، فإنهم فهموا من النظر في هذه الآية أنه بمنعى الانتظار ، وهذا خطأ في فهم النظر الوارد في الآية باعتبار سياقها .

و الأمر الثاني : بما أننا عرفنا أن مردها هو الجمع بين المختلفين فالواجب علينا بعد ذلك أن نسعى في كسرها وذلك يكون ببيان وجه

التفريق بينّ هذين المختلفين .
فنقول : أن النظر في اللغة العربية يختلف معناه باختلاف ما يتعدى به ، فإن ورد مطلقا عن الحرف أي أنه تعدى بنفسه ، فيكون بمعنى الانتظار ، وإن تعدت بحرف (في) فتكون بمعنى التفكر والتأمل ، وأما إن تعدت بحرف (إلى) فإن العرب لا تفهم منها إلا معنى النظر بالعين ، لا سيما وأن الله تعالى أضاف النظر الوارد في الآية إلى الوجه ، ففي هذه الآية قرينتان قويتان تدلان على أن المقصود بالنظر نظر العين ، الأولى : أنه عدى الفعل هنا بحرف (إلى) فقال {إلى ربها ناظرة} والنظر عن عدي بحرف (إلى) فإنه يكون بمعنى النظر ، والثانية : أنه أضاف هذا النظر إلى الوجه فقال{وجوه يومئذ ناظرة} والعرب إن أضافت النظر للوجه فإنها لا تعني أبدا إلا نظر العين ، لأنها محط النظر من الوجه ، فالمعتزلة الأوباش جمعوا بين المختلفين ، فلما فرقنا بينهما بما ذكرناه لم يعد لهم في الآية أي متعلق في نفي رؤية الله تعالى في الجنة عيانا بالأبصار على ما يليق بجلاله وعظمته عز وجل ، وبذلك نكون قد انتهينا منهم ومن شبهتهم هذه ، والله أعلم.
الفرع السادس والخمسون : مما استدل به المرجئة على أن العمل ليس من حقيقة الإيمان

قوله تعالى{إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات} وغيرها من النصوص التي فيها يعطف الله تعالى العمل على الإيمان بحرف الواو.
فقالوا : إن المتقرر في قواعد اللغة العربية أن العطف يقتضي المغايرة ، فلما عطف الله تعالى العمل على الإيمان علمنا بأنه غير الإيمان وليس هو منه ، كذا قالوا ، ولبئس ما قالوا ،

فهذه الشبهة مبنية على التفريق بين المتماثلات في الحقيقة ، فهم بسبب الجمع بين المختلفات ، وقعوا في هذا المزلق ولبسوا على العامة بهذه الشبهة.
وبيان الحال أن نقول : إن العطف في اللغة العربية يقتضي المغايرة ، فنحن نقول بهذه القاعدة ، ولا شك في صحتها عندنا ولله الحمد ، ولكن هذه المغايرة ليست على رتبة واحدة ولا درجة واحدة ، بل هي أنواع مختلفة ، فتارة تكون المغايرة مغايرة ذات ، كقوله تعالى{إن الذين يؤذون الله ورسوله} فهنا عطف الرسول على الله تعالى ، وذات الله تعالى تختلف عن ذات الرسول ، فهو من باب عطف المتغايرات بالذات والحقيقة ، وتارة تكون المغايرة مغايرة صفات فقط ، مع اتفاق الذات واتحادها ، كقوله تعالى {تلك آيات الكتاب وقرآن مبين} فعطف القرآن المبين على الكتاب ، فهل القرآن المبين يختلف في ذاته عن الكتاب ؟ والجواب : بالطبع لا ، فالقرآن المبين هو بعينه الكتاب ، والكتاب هو بعينه القرآن المبين ، ولكن هنا العطف اقتضى مغايرة الصفات فقط مع اتحاد الذات ، يعني أن هذه الذات الواحدة موصوفة بأنه كتاب ، وبأنها قرآن مبين ، فهما صفتان لشيء واحد ، فالمغايرة التي دل عليها العطف هنا إنما هي مغايرة

الصفات لا الذات ، وتارة يكون العطف عطف جزء على كل ، فيذكر الكل أولا ثم يعطف عليه بعض أجزائه ، فلا يكون العطف يقتضي مغايرة الذات ولا مغايرة الصفات ، وإنما هو من باب عطف الخاص على العام إظهارا لشرف هذا المعطوف في المعطوف عليه ، كقولك : رأيت العلماء وابن باز ، فابن باز داخل في العلماء ،

ولكنك خصصته بالعطف إظهارا لشّرفه وعلو رتبته بينهم .
ومثاله: في القرآن قوله تعالى{ قل من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجبريل وميكال} فقوله {جبريل وميكال} هو من باب عطف الجزء على الكل ، أو نقول بعبارة أخرى : هو من باب عطف الخاص على العام ، فإن قوله{وملائكته} يدخل فيهم جبريل وميكال بالتأكيد ، فإنهما من الملائكة الكرام ، ولكن لبيان فضلهما وبيان علو رتبتهما في الملائكة ، خصهما الله تعالى بالذكر التخصيصي التعييني من دون سائر الملائكة ، فهل العطف هنا يقتضي أن يكون جبريل وميكال ليسا من الملائكة أصلا ؟ بالطبع لا .
ثم نرجع فنقول : وكذلك عطف العمل على الإيمان في قوله تعالى{إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات} وما كان في معناها ، هذا العطف ليس من باب مغايرة الذات ولا من باب مغايرة الصفات ، وإنما هو من باب مغايرة الكل والجزء ، يعني أن الإيمان كل ، والعمل الصالح جزء ، فالعطف هنا اقتضى المغايرة ، ولكنها ليس المغايرة التي يفهمها المرجئة ، من أنها مغايرة الذات ، بل هي مغايرة الكل والجزء ، والعموم والخصوص ، فالإيمان عام ، والعمل خاص ، والإيمان كل ، والعمل جزء ، فالمرجئة جمعوا بين

المختلفين ، فجعلوا مغايرة العموم والخصوص هي بعينها مغايرة الذات ، فبسبب الجمع بين المختلفين وقعوا في القول بإخراج العمل عن دائرة الإيمان ، ولكن لما فرقنا بين المختلفين وبينا المغايرة المقصودة في الآية زالت شبهتهم وانكسرت على صخرة هذا الرد الذي نريد في هذه الرسالة أن نربيك عليه ونوصله لذهنك بهذه

الفروع الكثيرة ، فلا تلمني وفقك الله تعالى على الإطالة في التفريع على هذا الأصل العظيم ، فإنه لا بد من بيانه البيان الذي نعلم به أو يغلب على ظننا أنه وصل لفهمك وصولا لا مزيد عليه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .
الفرع السابع والخمسون : مما استدل به المجوزون للتوسل بذوات المخلوقين من كتاب الله تعالى قوله تعالى{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة} فقالوا : المراد بالوسيلة هنا أي التوسل بذوات الأولياء والصالحين ، كذا قالوا : ولا أدري في الحقيقة بأي عقل يفهم هؤلاء كتاب الله تعالى ، فبالله عليك ، أين ذكر الذوات هنا ؟ وبأي دلالة أصولية استنبطوا جواز التوسل بالذوات من هذه الآية ، فنعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة ، والمهم أنهم هنا في فهمهم لهذه الآية قد جمعوا بين مختلفين ، فالآية لا تدل على التوسل بذوات الأولياء والصالحين لا مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما ، وإنما تدل على مشروعية التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة من الإيمان به واتباع شريعته وامتثال أمره واجتناب نهيه ، هذا ما تدل عليه الآية باتفاق السلف الذين تكلموا في تفسيرها ، فهي تدل على مشروعية التوسل بالأعمال الصالحة ، وهو مجمع على جواز التوسل به عند أهل

السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ، وهم يريدونها تدل على جواز التوسل بذوات المخلوقين ، فأين التوسل بالذوات من التوسل بالأعمال الصالحة ؟ فبينهما فرق عظيم ، فهم لما جمعوا بين المختلفين وقعوا في هذا القول الشنيع ، وبالتفريق بين هذين المختلفين نكون قد رددنا عليهم وكسرنا شبهتهم ، فالآية تدل

على مشروعية التوسل لله تعالى بامتثال امره واجتناب نهيه أي بالأعمال الصالحة ، ولا تدل على جواز التوسل بذوات المخلوقين أبدا ، والله أعلم.

الفرع الثامن والخمسون : مما استدل به الخوارج على أن مرتكب الكبيرة خالد مخلد في النار أبدا الأدلة الدالة على تحريم الجنة على بعض مرتكبي الكبائر ، كقوله ﷺ " من اقتطع حق مسلم بغير حق فقد حرم الله تعالى عليه الجنة " وقوله ﷺ «من قتل مُعَاهَدا في غيرِ كُنْهِهِ ، حرَّم الله عليه الجنة». أخرجه أبو داود. وقوله ﷺ «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً ، يَموتُ يومَ يَمُوتُ وهو غاشٌ لِرَعِيَّتِهِ إلا حَرَّمَ اللهُ عليه الجَنَّةَ» ، فقالوا : إن اقتطاع حق المسلم كبيرة ، وقتل المعاهد كبيرة ، وغش الراعي للرعية كبيرة ، وقد شهد النص بأن أصحاب هذه الكبائر حرام عليهم الجنة ، فهذا دليل على أنهم كفار ، لأن الجنة لا تحرم على أحد معه أصل الإيمان ، قلنا لهم : شبهتكم هذه مردها إلى الجمع بين المختلفين ، فإنكم لم تفرقوا بين التحريم المطلق ومطلق التحريم ، فالتحريم الوارد في هذه الأدلة وما أشبهها في الكبائر غير الكفر والشرك مما عده أهل السنة من جملة الكبائر إنما يراد به مطلق التحريم لا التحريم المطلق ، فأنتم أيها

الخوارج حملتم ما هو من قبيل مطلق التحريم ، على التحريم المطلق فجمعتم بين المختلفين فكفرتم من ليس حقه التكفير كعادتكم في سوء الفهم في الأدلة والجمع بين الأمرين المختلفين هو الذي أوقعكم في هذه الشبهة والخلط ، فالتحريم الوارد في هذه النصوص إنما هو مطلق التحريم بدليل الأدلة الأخرى الدالة على

أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإيمان والإسلام ، ولكن التحريم الوارد في قوله تعالى{إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار}هذا هو التحريم المطلق الدائم الذي لا انقطاع له أبدا ، لنه متعلق بما هو كفر وشرك ، والخلاصة أن الأدلة إن وردت بتحريم دخول الجنة على جرم هو كبيرة فقط فإنما يراد به مطلق التحريم ، لا التحريم المطلق ، وإن ورد التحريم على مرتكب الكفر والشرك فإنما يراد به التحريم المطلق لا مطلق التحريم ، ففرقوا بين التحريمين وفرقوا بين المختلفين عن كنتم تريدون النجاة من هذا الخلل العقدي الكبير في تكفير من ليس حقه التكفير ، والله أعلم .

الفرع التاسع والخمسون : أن الله تعالى وصف الحكم بالتفريق بين الأمور المتماثلة والجمع بين الأمور المختلفة وصفه بأنه حكم سيء باطل ظالم ، مجانب لطريق الحق والهدى والرشاد ، وذمه وتقبيحه دليل على الحكم الصحيح والحق هو الجمع بين الأمور المتماثلة والتفريق بين الأمور المختلفة ، وبضدها تتميز الأشياء ، وهذا في نصوص وآيات كثيرة ، كقوله تعالى{قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} فهذا الحكم حكم سيء ، والتسوية هنا بين من يبدأ الخلق ثم يعيده ، ويهدي إلى الحق ـ وهو الله تعالى ـ وبين من لا يملك شيئا ، وهو محتاج إلى من يهديه ويدله ويعينه وينصره ، هذه التسوية تسوية زائغة جائرة ظالمة فاجرة ،

بعيدة كل البعد عن الحق والهدى ، وهي تسوية بين مختلفين ، وجمع بين مفترقين ، ولذلك قال فيها{ساء ما يحكمون} لأنه جمع بين مختلفات ، فكان الواجب والحق هو التفريق بين هذه الأمور المختلفة ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، فحق الله تعالى أن لا يعبد إلا هو جل وعلا ، وحق هذه المعبودات من دونه أن يُكفر بها ، لأنها لا تخلق ولا ترزق ولا تملك ولا تحيي ولا تميت وليس بيدها نفع ولا ضر ، فكيف نسويها بمالك الملك الخالق الرازق المحيي والمميت والمبدئ المعيد ، والله هذا من أعظم الجور وأظلم الظلم ، فالتسوية بين الأمور المختلفة والتفريق بين الأمور المتماثلة من جملة الجور والظلم ومجانبة العدل ، ويوصف كل حكم بني على ذلك بأنه حكم ظالم جائر سيء ، كما وصفه الله تعالى هنا، وكذلك قوله تعالى{أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (35) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} فأنكر الله تعالى هذا الحكم ، لأنه حكم مبني على الجمع بين الأمور المختلفة ، فالذي يجمع أهل الإسلام والإيمان والاستقامة مع أهل الفجور والكفر والطغيان في حكم واحد فهو ظالم بعيد عن الحق والهدى ، فكان الواجب هو التفريق بين الفريقين لوجود موجب التفريق بينهما ، فالجمع بينهما مع وجود الفروق الكثيرة من الظلم والعدوان .

وكذلك قوله تعالى{أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} ويقال فيها ما قيل في التي قبلها ، والخلاصة أن الله تعالى وصف الأحكام

المتضمنة للتفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات ، وصفها بأنها أحكام سيئة وظالمة ، والله أعلم .
الفرع الموفي للستين : مذهب المرجئة في الإيمان مذهب فاسد عار عن الدليل ، بل مصادم للأدلة الكثيرة والنصوص الوفيرة من الكتاب والسنة ، فإنهم يقولون :لا يضر مع الإيمان ذنب خلا الشرك ، فإيمان الفاسق بارتكاب الذنوب والآثام كإيمان الطائع المتقي الذي لم يرتكب ذنبا ولا موبقة ، والذي يدلك من باب النظر الأول على فساد هذا المذهب الخبيث أنه مبني على الجمع بين المختلفين ، والشريعة لا تجمع بين مختلفين ، فهم يسوون بن الطائع والعاصي وبين البر والفاجر ، والله تعالى يقول في محكم التنزيل{أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون} ويقول تعالى{أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون} فرد الله تعالى عليهم بأنكم تريدون الجمع بين المختلفين ومن سنة الله تعالى الكونية القدرية وسنته الشرعية الأمرية الدينية أنه لا يجمع بينهما ، فهذا يدلك دلالة أولية على نسف مذهبهم وبطلانه وفساده ، وأما تفاصيل الرد عليهم فمذكور في غير هذا الموضع ، والله أعلم .
الفرع الواحد والستون : اختلف أهل العلم

رحمهم الله تعالى في اسم الخمر ، والحق الحقيق بالقبول هو أن الخمر تعرف بالحد لا بالعد ، وتعريفها بالحد أن نقول :ـ كل ما خ أمر العقل وغطاه وأسكره ، فهو خمر ، كما قال النبي ﷺ " كل مسكر خمر وكل خمر حرام " وهو من

الأحاديث التي كثر رواتها ، فالخمر هي كل ما أسكر ، ولا شأن لنا بالمادة المتخذ منها سواء أكانت جامدة أو مائعة وسواء على شكل حبوب أو شراب أو طعام أو عن طريق الشم ، والمهم أن ما كان مسكرا يخامر العقل فهو الخمر ، وسواء أكان من العنب أو الزبيب أو الخل أو التفاح أو التمر أو غيرها ، كل ذلك لا يضر.
فما ذهب له بعض أهل العلم من أن الخمر لا تسمى خمرا إلا إن كانت متخذة من العنب هذا قول باطل ، لأنه مبني على التفريق بين المتماثلات ، فما خامر العقل وأسكره من أي مادة كان هو خمر ، فالحشيشة والمخدرات كلها من الخمر المحرم ، بل هي في الحقيقة أشد تأثيرا على العقل ، فهي أولى بالتحريم منه ، فبما أن الشراب المسكر من العنب يقال له خمر لأنه صار مسكرا يقذف بالزبد ، فكذلك كل شراب صار مسكرا من غير هذه المادة ، ومن فرق بنيهما فقد وقع في التناقض ، والمتقرر أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ، ولأن المتقرر أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، فمتى ما وجد الإسكار وجد التحريم ، وهذا قول الجمهور ولا عبرة بالقول الآخر.
قال أبو العباس رحمه الله تعالى (فإن القياس يدل على تحريم كل مسكر كما يدل النص على ذلك فإن الله حرم الخمر لأنها توقع بيننا العداوة والبغضاء وتصدنا عن ذكر الله وعن الصلاة كما

دل القرآن على هذا المعنى وهذا المعنى موجود في جميع الأشربة المسكرة لا فرق في ذلك بين شراب وشراب فالفرق بين الأنواع المشتركة من هذا الجنس تفريق بين المتماثلين وخروج عن موجب القياس الصحيح كما هو خروج عن

موجب النصوص) ، والله أعلم .
الفرع الثاني والستون : لو أنك مثلا نظرت إلى من أنكر الإسراء والمعراج بالنبي ﷺ ، لوجدت هذه الشبهة قائمة على الجمع بين المختلفين ، وهي أنهم نظروا في قطع هذه المسافات الطويلة التي قطعها النبي ﷺ ، نظروا فيها إلى قدراتهم البشرية ، فقالوا : نحن نقطعها ونضرب لها أكباد الإبل في شهر ، وأنت تقول قطعتها في لية واحدة ، ثم أعظم من هذا تقول لنا : إنك وصلت للسماء السابعة ورجعت في ليلة واحدة ، فالذي أوجب لهم الإنكار والتكذيب هو أنهم نظروا إلى الأمر من زاوية قدراتهم هم وطاقاتهم هم ، ومن نظر إلى الأمر من ذه الزاوية فلا بد وأن يقع في التكذيب ، فإن هذا أمر لا يفعل ولا يطاق أبدا ، ولكن ما حصل للنبي ﷺ في ليلة الإسراء والمعراج ، لا يرجع أبدا إلى القدرة البشرية ، ولا شأن له بطاقات البشر ولا بحولهم ولا بقوتهم ، وإنما هي معجزة وآية وبينة وبرهان على صدق نبوته ، ومن المعلوم المتقرر عند أهل السنة أن ما كان معجزة وآية وبرهانا على صدق النبي فإن مرده لا يرجع إلى قدرة ولا إلى طاقة هذا النبي المعين ، بل يرجع أمرها إلى قدرة الله تعالى وقوة الله تعالى وحول الله تعالى وعظيم قدرته الهائلة التي لا توصف ، فأمر الإسراء والمعراج لا يرجع إلى قدرات النبي ﷺ ولا إلى حوله ولا إلى قوته ، فهو بشر لا

يستطيع فعل هذا أبدا بقولته البشرية ، ولكن الأمر مرده إلى قدرة الله تعالى وقوته ، ومن يستبعد حصول هذا الأمر على قوة الله تعالى وقوته ؟ فلو أنهم نظروا إلى هذه المعجزة مقرونة بقوة الله تعالى وقدرته ، لما أشكلت عليهم ، ولما

كذبوها وأنكرها ، ولكنهم نظروا لها مقرونة بقوة البشر وقدرة البشر وطاقة البشر ، فكذبوا بها وأنكروها ، فلما جمعوا بين المختلفين (وهما قوة الله ، وطاقة البشر) ونسبوا أمر الإسراء إلى قوة البشر وطاقتهم ، وقعت لهم الشبهة وكذبوا بها وجحدوها ، فالذي أوقعهم في هذا التكذيب الإنكار إنما هو الجمع بين المختلفين ، وأما من فرق بينهما ، وردها إلى قوة الله تعالى وقدرة الله تعالى وأنه لا يعجزه شيء في السموات ولا في الأرض ، وأنه إن أراد شيئا فإنما يقول له كن فيكون ، فإنه لا يتوقف ولا يتردد أبدا في الإيمان بها ، ولذلك فإنهم لما عرضوها على أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، لم يتوقف أبدا في التصديق بها ، لأنه لم ينظر لها مقرونة بقدرة النبي ﷺ ، وإنما نظر لها مقرونة بقوة الله تعالى وعظيم قدرته ، فلم يكن عنده أدنى شك في أنها حق وصدق ، فلما فرق أبو بكر بين ما يرجع إلى قدرة الخالق ، وما يرجع إلى قدرة المخلوق ، نجى من التكذيب بها ، لأنه فرق بين المختلفين ، فاستعذ بالله من هذين الشيطانين المتربصين إن كنت تريد السلامة منهما ، شيطان الجمع بين المختلفات ، وشيطان التفريق بين المتماثلات ، فقد أضلت أمما لا يكادون يحصون ، أسأل الله تعالى لي ولك السلامة منهما ، والوقاية منهما بعد توفيق الله تعالى لا يكون إلا بالعلم والمعرفة

، والله أعلم .

الفرع الواحد والستون : مما أودى بالخوارج والمعتزلة في مهاوي الردى في تكفير مرتكب الكبيرة أو ادعاء أنه في منزلة بين المنزلتين ، هو أن الوعيدية هؤلاء لا يفرقون بين كفر أكبر

وأصغر ، وهذا جمع بين مختلفين ، فيجعلون كل ما دل على الكفر الأصغر هي في حقيقته كفر أكبر ، وهذا غلط عظيم على الأدلة ، ولا يفرقون بين الظلم الأكبر الموجب للكفر والردة ، والظلم الأصغر الموجب للوقوع في كبيرة لا تخرج العبد عن دائرة الدين ، ولا يفرقون بين الفسق الأكبر الموجب للكفر ، والفسق الأصغر الموجب للإثم فقط ، ولا يفرقون بين الضلال الأكبر الموجب للكفر ، وبين الضلال الأصغر الموجب للوقوع في الإثم فقط ، ولا يفرقون بين النفاق الأكبر والنفاق الأصغر ، ولا يفرقون بين الإثم الأكبر الموجب للكفر والإثم الأصغر ، ولا يفرقون بين الشرك الأكبر والأصغر ، وهكذا في سلسلة من الضلال العقدي الذي ترتب عليه من الفساد والدمار ما لا يحصي ضرره وآثاره إلا الله تعالى ، وكله كان بسبب عدم التفريق بين هذه المختلفات ، وأما أهل السنة فالكفر عندهم أكبر وأصغر ، والشرك عندهم أكبر وأصغر والضلال عندهم أكبر وأصغر والفسق عندهم أكبر وأصغر والإثم عندهم أكبر وأصغر والنفاق عندهم أكبر وأصغر، ولكل واحد من الأكبر والأصغر له أحكامه الخاصة به ، والتي لا يجوز أبدا أن يكون للنوع الآخر ، فالكفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الأكبر والفسق الأكبر والضلال الأكبر لها أحكامها ، ولها خصائصها ونتائجها وآثارها ، والأصغر منها كذلك لها أحكامها ونتائجها

وآثارها ، فمن خلط بين هذه المختلفات كالوعيدية وقعت له الشبهة ، ومن فرق بينهما فهو على الصراط المستقيم ، والله أعلم .
الفرع الثاني والستون : لو أنك نظرت إلى اللوازم التي يتكلم بها المبتدعة على صفات الله

تعالىٰ وأسمائه وأفعاله ، لوجدت القوم يجعلون عليها لوازم هي بعينها اللوازم التي تلزم على صفات المخلوقات ، فيقولون مثلا : لو وصفنا الله تعالى بالاستواء على العرش للزم منه أن يكون محتاجا للعرش ـ كما هو حال المخلوق في استوائه على الشيء ـ وللزم منه أننا لو أبعدنا العرش لخر الرب ـ كما هو الحال في استواء المخلوق ـ وللزم منه أن يكون محصورا في العرش ـ كما هو الحال في استواء المخلوق ـ وهكذا في كلام كثير ، مرده كله إلى أن ما يلزم على صفات المخلوق هو يعينه ما يلزم على صفات الخالق ، بل المعتزلة ذهبوا إلى أبعد من هذا ، فقالوا : كل قبيح في المخلوق فيكون قبيحا في حق الخالق ، وكل حسن في المخلوق فإنه يكون حسنا من الخالق .

ويقول بعضهم : لو وصفنا الله تعالى بالكلام للزم منه أن يكون له شفتان ولسان وأضراس وآلا كلام كما هو الحال في المخلوق .

ويقولن : لو وصفنا الله تعالى باليد للزم منها أن تكون جارحة كما هو الحال في المخلوق.

ويقولون : لو وصفنا الله تعالى بالرحمة للزم منها رقة القلب وضعفه ، كما هو الحال في رحمة المخلوق ، ولو وصفنا الله تعالى بالغضب لاستلزم منه غليان القلب كما هو الحال في غضب المخلوق ، وهكذا في سلسلة لا تكاد

تنتهي.

فهم يقولون : كل ما يلزم على صفات المخلوق فإنه يلزم على صفات الخالق ، وهذا والله ظلم عظيم ، وصدق الله تعالى{وما قدروا الله حق قدره} فلما جمعوا بين لوازم صفات الخالق مع لوازم صفات المخلوق وقعوا في الشبهة فحرفوا وعطلوا وأنكروا وجحدوا وكفروا ، ومن المعلوم الفرقان العظيم بين ما يضاف إلى الله تعالى من الصفات وما يضاف على المخلوق من الصفات ، فإن صفة كلٍ تختلف باختلاف من أضيفت إليه ، وتكون مناسبة لذاته ، فما أضيف على الله تعالى من الصفات فإن ه يكون لائقا بجلاله وعظيمته ، وما أضيف إلى المخلوق منها فإنه يكون مناسبا لحاله وعجزه وضعفه ، فمن نظر إلى باب الأسماء والصفات من هذا المنظور أي من منظور التفريق بين ما يضاف إلى الله تعالى وما يضاف إلى المخلوق فإنه لن يقع في شيء من هذه المزالق أبدا ، ومن نظر إلى هذا الباب وهو يجمع بين صفات الخالق والمخلوق في اللوازم والكيفيات فإنه واقع في الضلال لا محالة ، فبالتفريق بين المختلفين أي بين ما يضاف إلى الله تعالى وما يضاف إلى المخلوق تزول الشبهة وينكشف زيفها وأنها ليست والله يشيء ، وبالجمع بين هذه المختلفين ، يقع العبد في الشبهة وتكون عنده أزمات عقدية وبلايا خطيرة عند نظره في الأدلة ، لأن الأدلة مملوءة بأسماء الله تعالى وصفاته ، وهو كلما مر علىٍ صفة مضافة لله تعالى فإنه لا يفهم منها كيفاً ولوازم إلا ما يفهم من صفات المخلوقات ، فينقبض قلبه من قراءة الأدلة ومطالعتها ، وتزيده الأدلة وهناً واستنكاراً وحسرةً ، فيصدق

عليه قوله تعالى عن القرآن{وإنه لحسرة على

الكافرين} وقوله تعالى{وإذا تتلى عليهم بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا} وكل هذا كان بسبب الجمع بين المختلفين ، فنعوذ بالله من الضلال والوقوع في شيء من أسبابه ، والله أعلم .

الفرع الثالث والستون : من عجائب ما استدل به المرجئة على أن المسلم سيدخل الجنة ابتداء وإن كان من أهل الفجور والمعاصي ، فمهما ارتكب من الذنوب والآثام - غير الشرك - فإنه سيدخل الجنة ابتداء من غير استحقاق للعذاب ، ولهم أدلة كثيرة ، ولكن أقصد من العجائب عندهم هو استدلالهم بقوله تعالى{فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا} فقالوا لنا : إن الله تعالى نفى عن أهل الإيمان الخوف من البخس والرهق ، والعذاب في الآخرة رهق ، فلما نفاه الله تعالى عنهم علمنا بذلك أنهم سيدخلون الجنة مباشرة لأنهم مؤمنون ، فمن مات مؤمنا فهو داخل الجنة ابتداء وإن ارتكب ما ارتكب من الذنوب التي لا تخرجه عن داءة الإيمان ، كذا قالوا ، وأنت تعرف وفقك الله تعالى أن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن سلامة الدليل لا تغني عن سلامة التنزيل ، فهذه الآية التي استدلوا بها إنما هي في أهل الإيمان الذين حققوا مقتضياته الواجبة ، من فعل المأمورات وترك المنهيات ، وأما من أخل بشيء من مقتضيات الإيمان الواجبة ، فترك مأمورا أو فعل محظورا ، فإنه يتخلف عنه من مقتضاها أي من مقتضى الآية بقدر ما تخلف عنه من مقتضيات الإيمان

الواجبة ، فقد يكون من أهل الكبائر الذينَ دلت

الأدلة المتواترة على أنهم يدخلون النار ، ولكنهم وإن دخلوها فإنهم لا يخلدون فيها الخلود المطلق ، بل مطلق الخلود فقط ، فمن حقق الإيمان الواجب فله الأمن المطلق من الخوف ، ومن أخل بشيء من مقتضياته الواجبة ، فله مطلق الأمن من الخوف ، يعني أن عليه من الخوف بقدر ما أخل به من واجبات الإيمان ، فالمرجئة جمعوا بين من قام بكل مقتضيات الإيمان الواجبة ، وبين من أخل بشيء من مقتضياته الواجبة ، وهما مختلفان كما ترى ، فيكون أصل شبهتهم في فهم الآية هو الجمع بين المختلفين ، ونحن لما فرقنا بين الطائفتين ـ بين من قاموا بكل مقتضيات الإيمان الواجبة وجعلنا لهم الأمن المطلق من الخوف والبخس والرهق ، وبين من أخل بشيء من واجبات الإيمان فجعلنا مطلق الأمن من الخوف والرهق ، زال عنا الإشكال وعرفنا ما يريده الله تعالى من هذه الآية ، فبالجمع بين المختلفين تثور الشبهة ، وبالتفريق بين المختلفين تزول الشبهة ، فتالله ما أعظم هذا الأصل الكبير ، وأشد أهميته للمسلمين لتزول عنهم كل شبهة شيطانية الأمر الله تعالى ، والله أعلم .

الفرع الرابع والستون : قال لي أحد الناس يوما : إننا تعلمنا من الأدلة والقواعد أن غير المستطيع معذور فيما لو ترك مأمورا ، أو فعل محظورا بسبب عدم قدرته واستطاعته ، وتعلمنا بأن الواجبات تسقط بالعجز ، فالاستطاعة شرط في التكليف كما تعلمنا ، فقلت له : نعم ، هذا حق ، ثم ماذا ؟ قال لي : فإننا نجد في القرآن أن الله تعالى ينفي الاستطاعة عن المشركين في

نصوص متعددة ، ومع ذلك فهم مكلفون بالأمر

الذي شهد الشارع بأنهم غير مستطيعين له ، كقوله تعالى عن الكفار{ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون} فنفى عنهم هنا الاستطاعة ، ومع ذلك فهم مكلفون ، وكقوله تعالى عن المنافقين الذين تخلفوا عن بعض الغزوات {لو استطعنا لخرجنا معكم} ومع ذلك لم يعذرهم الشارع في ترك الخروج مع أنه صرح بعدم استطاعتهم الخروج ، فكيف نجمع بين الأدلة الدالة على تعليق التكليف بالقدرة والاستطاعة ، وبين الأدلة الدالة على مؤاخذة من ترك مقتضى الشرع مع التصريح بأنه غير مستطيع ؟

فقلت له : قد فهمت ما تريد ، وقد حصل الخلط عندك بسبب الجمع بين المختلفات ، فإن الاستطاعة المنفية عن المخالفين والتي لم يجعلها الله تعالى عذرا لهم هي الاستطاعة الكونية ، والاستطاعة التي علقت عليها التكاليف والتي جعلها الله تعالى عذرا هي الاستطاعة الشرعية ، فهما نوعان مختلفان جدا ، فالاستطاعة الواردة في الأدلة الشرعية نوعان : استطاعة منفية ، كما في الآيات التي ذكرنا ، وهي الاستطاعة الكونية القدرية ، واستطاعة مثبته ، كما في قوله تعالى{فاتقوا الله ما استطعتم} وفي قوله تعالى{ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا} وفي قول النبي الكريم ﷺ " وإذا أمرتكم الأمر فأتوا منه ما استطعتم" متفق عليه ، فمتى ما رأيت الأدلة تنفي الاستطاعة وتنفي كونها عذرا فاعلم أن المراد بها الاستطاعة الكونية ، ومتى ما رأيت الأدلة تثبت الاستطاعة

وتجعل فواتها عذرا لصاحبها فاعلم أن المراد بها الاستطاعة الشرعية.

فإن قلت : وما المراد بالاستطاعة الكونية ؟
فنقول : المراد بها كون هذا الأمر مكتوب في اللوح المحفوظ أنك ستفعله ، أي مما جرى به علم الله تعالى ومشيئته وكتابته وخلقه ، فليس أحدا يستطيع أن يفعل ما لم يكتب له.
فإن قلت : وما المراد بالاستطاعة الشرعية ؟
فنقول : هي بمعنى سلامة الآلات وقدرتها على القيام بمقتضى التكليف ، ونضرب لك أمثلة على التفريق بين الاستطاعتين ليتضحا لك ، فنقول :
المثال الأول : المشركون الذين كانوا في عهد النبي ﷺ قد نزل عليهم القرآن ، وقد سمعوه ، وعرفوا مراد الله تعالى به ، وأنه يدعوهم إلى الإيمان والهدى وترك ما كان عليه آباؤهم من عبادة الأصنام والأوثان ، وأمرهم بالإيمان بالنبي ﷺ ، وغير ذلك مما ورد في كتاب الله تعالى ، فآلاتهم من السمع والبصر والفهم كانت موجودة متوفرة معهم ، فالاستطاعة الشرعية متوفرة فيهم ، فهم مستطيعون شرعا الإيمان لو أرادوا الإيمان ، ولكنهم لم يؤمنوا ، لتخلف الاستطاعة الكونية عنهم ، بمعنى أن الله تعالى لم يقدر لهم الهدى والإيمان ولم يكتبه لهم في لوحه المحفوظ ، ولم يرد كونا منهم ، مع أنه كان يريده منهم شرعا ، ولكنه لا يريده منهم كونا ، فالاستطاعة الشرعية موجودة فيهم ، وإنما المنفي عنهم الاستطاعة الكونية ، وقد أجمع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن انتفاء الاستطاعة الكونية ليس بعذر لصاحبها ،

وليست بحجة على الله تعالى أنه لم يستطع كونا أن يؤمن .
ولذلك فقد أجمع أهل السنة والجماعة كذلك على

أن الكافر ليس يجوز له الاحتجاج على الله تعالى يوم القيامة بأنه لم يقدر له الإيمان ، وهي ما يسمونه بالاحتجاج بالقدر على فعل المعصية ، كما قال تعالى{وقال الذين كفروا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من دون من شيء} وغيرها من النصوص الدالة على أن انتفاء الاستطاعة الكونية عن العبد ليس بحجة له على الله تعالى ، لأن حجة الله تعالى قامت على العبادة بإرسال الرسل وإنزال الكتب ، فانتفاء الاستطاعة الكونية ليس بعذر ، ولا بحجة مقبولة ، وانتفاء الاستطاعة الشرعية عذر وحجة مقبولة ، ويتضح هذا بالمثال الثاني .
المثال الثاني : قد يسمع الإنسان قول (حي على الصلاة) ثم يأتي لأنه مستطيع شرعا، إذ آلاته سليمة، وليس فيه مرض يمنعه من الحضور، فلديه استطاعة شرعية ، وقدر الله استطاعته الكونية، وهي أن أوصله إلى المسجد، ففيه الاستطاعتان ، ولكن من الناس من يسمع المؤذن، ومع ذلك آلاته سليمة، ويجد في قلبه من الثقل من الصلاة ما الله به عليم، فلا يصلى ؛ فالاستطاعة التي فقدها هذا الإنسان هي الاستطاعة الكونية ، وليس الاستطاعة الشرعية ، وفقد الاستطاعة الكونية ليس بحجة للعبد على الله في ترك ما أمره به، لأن الاحتجاج بها احتاج بالقدر على فعل المعصية ، فلا حق لك يوم القيامة أن تقول: يا رب أنت لم تقدر استطاعتي كونا، فلا حجة لك في ذلك، لأن التكليف إنما هو منوط بالاستطاعة الشرعية،

فمن كان لا يستطيع تطبيق الحكم الشرعي لوجود خلل في آلاته، من مرض أو سفر أو إكراه أو غيره، فهذا هو المعذور لأن فقد الاستطاعة

الشرعية هي العذر ، وأما الاستطاعة الكونية فلا يعتبر فقدها عن العبد عذرا .
وبناء على هذا فلا بد أن نفرق بين نوعي الاستطاعة، لأن الخلط بينهما أوجب فسادا عقديا عند الجبرية، وعند القدرية، فمنهم من نفي عن العبد الاستطاعتين، ومنهم من أثبت للعبد الاستطاعتين .
وأما أهل السنة فقالوا : أما الاستطاعة الكونية فأمرها إلى الله عز وجل، وارتفاعها عن العبد لا يعتبر عذرا ، وأما الاستطاعة الشرعية - سلامة الآلات والقدرة على القيام بالعمل - فإن عجز العبد عنها هو الذي يعتبر عذرا عند الله عز وجل ؛ ولذلك قال الله {وإن كنتم مرضى أو على سفر فعدة من أيام أخر}، وقال الله عز وجل {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين } ، وقال {فاتقوا الله ما استطعتم } ، وقال الله {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها } ، ويقول النبي ﷺ " وإذا أمرتكم الأمر فأتوا منه ما استطعتم " ، فأصل سؤالك كان بسبب عدم التفريق بين هاتين الاستطاعتين المختلفتين ، وبالتفريق بينهما تزول الإشكالات ويتضح وجه المحجة إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .
الفرع الخامس والستون : من عجائب النصارى أنهم يقولون لنا : عن عقيدة التثليث التي نؤمن بها - أي النصارى - موجودة في القرآن ، لأن الله تعالى يقول{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} فهذه نون الجمع ، والله تعالى واحد ،

فهو يقصد بنون الجمع هو ومريم وعيسى ، وهكذا يستدلون بنصوص كثيرة فيها أن الله تعالى يذكر نفسه بهذه النون ، المفيدة عندهم للجمع .

قلنا لهم : كلا والله ، ليس الأمر كما تفهمون ، فإن الله تعالى واحد أحد في ذاته وفي أسمائه وفي صفاته وفي أفعاله عز وجل ، وهو الواحد الحد في ربوبيته ، وفي ألوهيته ، عز وجل ، لا شريك له ، ولا يستحق العبادة غيره ، وأما النون التي جعلتموها دليلا على تثليثكم ، فإنما هي نون المعظم نفسه لا نون الجمع ، فهي كقول الملك : قلنا ، أتينا ، ذهبنا ، اكلنا ، شربنا ، ونحوها ، وهو واحد ، ولكنه أراد تعظيم نفسه بهذه النون ، ومن المعلوم أن الله تعالى هو العظيم اسماً ، وله العظمة المطلقة المتناهية الكاملة صفة ، فمتى ما حكى عن نفسه في القرآن فإنه يقرن الحكاية بهذه النون {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} { إنما أمرنا } { ولقد خلقناكم} { مما عملت أيدينا} ونحوها كثير لا يكاد يحصر ، فالنون هنا ليس هي نون الجمع ، وإنما هي نون المعظم نفسه ، فهم - أي النصارى - خلطوا بين نون الجمع ونون المعظم نفسه ، فظنوا أنهما شيء واحد ، وهما في الحقيقة مختلفتان ، فلما جمعوا بين المختلفين وقعوا في هذه الشبهة الكفرية ، فانتبه يا طالب العلم وافهم ما نقرره لك من هذا الأصل الكبير الفخم ، الذي يجعلك تعرف ما مرد الشبهة وتعلم به كيف الجواب عنها ، والله أعلم .

الفرع السادس والستون : قال بعض أهل البدع : لقد تقرر باتفاق أهل السنة نفي صفات النقص عن الرب جل وعلا ، ووصفه بكمال أضدادها ،

لأن الله له المثل الأعلى في السماوات والأرض , فكيف نجمع بين هذا وبين حديث "عبدي جعت فلم تطعمني ... مرضت فلم تعدني ... استسقيتك فلم تسقني" ، وهو في الصحيح ،

وهذه صفات كلها صفات نقص منسوبة لله تعالى في هذا الحديث ، وحقها أن تنفي عنه جلا وعلا فكيف ورد هذا الحديث بإثباتها ؟
فيقال :- إن هذه الشبهة إنما ثارت في أذهانكم بسبب الجمع بين المختلفين ، وبيان الحال أن نقول : لا تعارض في ذلك البتة، بل هو متفق مع عقيدة أهل السنة كل الاتفاق، وهذا الحديث حديث رفيع شريف، فيه إبراز مكانة الأولياء عند الرب جل وعلا , وأن لهم عنده مقاما رفيعا، ومنزلة سامية عالية ، وقد أخذ السلف بهذا الحديث، ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف ولا تعطيل يفسد روعته ويذهب جماله ، وهذا الحديث يفسر بعضه بعضا .
فإن قوله " مرضت فلم تعدني " لا يقصد به مرض الرب ، وإنما يقصد مرض وليه من عباده المؤمنين وذلك بقوله " أما علمت أن عبدي فلانا مرض فلم تعده ، أما علمت أنك لو عدته لوجدت ذلك عندي " وكذلك قوله " جعت فلم تطعمني " فإنه لا يقصد به جوع الرب جل وعلا، وإنما يقصد به جوع العبد بدليل قوله " أما علمت أنه استطعمك عبدي فلان فلم تطعمه ، أما علمت أنك أو أطعمته لوجدت ذلك عندي " وكذلك قوله " استسقيتك فلم تسقني " فإنه ليس المراد بذلك ظمأ الرب جلا وعلا ، فإنما يراد ظمأ العبد الولي المؤمن ويفسر ذلك قوله " استسقاك عبدي فلان فلم تسقه , أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندي " وهذا على غرار قوله { مَن ذا الَّذي يُقْرِضُ اللَّهَ

قَرْضًا حَسَنًا } وهذا فيه دلالة على أمرين:-
الأول :- علو منزلة أولياء الله تعالى وبيان فضلهم وشرفهم عند الرب جلا وجلاله .
الثاني :- الترغيب في هذه الأعمال والحث

عليها، فما الذي يتعارض مع العقل بعد هذا التخريج والتوضيح ؟
فإن هذه الإضافات لله تعالى ليست إضافة صفة ، حاشا وكلا ، بل هي إضافة يراد بها الترغيب والتشجيع والحث على القيام بهذه الأعمال التنافس فيها والحرص عليها وعدم الزهد في أجورها وثوابها ، كالملك في الدولة يقول : من أطعم فقيرا في دولت فقد أطعمني ، من كسا عاريا في دولته فقد كساني ، فهذا من باب الحث والترغيب ، مع أن الملك حقيقة لم يجع ولم يتعرَّ ، وهذا أسلوب تعرفه العرب في كلامها ، فهو دليل على سعة رحمة الله تعالى وبره بعباده وتحنُّنه عليهم ووده لهم ، ولكنكم يا أهل البدع بفهَمكم الفاسد من الحديث أفسدتم روعته وجماله ، فجمعتم بين مختلفين ، بين ما يضاف إضافة صفة وبين ما يضاف إضافة ترغيب وحث وتشجيع ، فلما جمعتم بين المختلفين وقعتم في الشبهة ، فالجوع والمرض والظمأ إنما هي من العبد صدرت لا من الله تعالى ـ حاشا وكلا ـ وتعالى الله تعالى عما تقولونه علوا كبيرا ، والمقصود أنهم وقعوا في هذه الشبهة بسبب الجمع بين مختلفين ، وقد يسر الله تعالى كسرها ببيان وجه التفريق بين هذين المختلفين ، والله أعلم .
الفرع السابع والستون : قال المشككون في عدل الله تعالى وفي القرآن : إن الله تعالى لا يعذب إلا

على مخالفة ، وهذا حق وصدق ، ولكننا نجد في قوله تعالى عن أهل النار{كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب} وهذه الجلود الجديدة لا ذنب لها ، لأن الجلود التي كانت على أهلها قد احترقت بالنار ، ثم

كُسُوا جلودا جديدة لا ذنب لها ولم تكن عليهم في الدنيا ، أليس هذا من تعذيب من لا ذنب له ؟
الجواب : تبا لهذا الفهم ، فإنكم جمعتم بين مختلفين ، فإنكم فهمتم في قوله تعالى{بدلناهم} أي تبديل تغيير ، وهذا خطأ ولا يريد الله تعالى بهذه الآية ما فهمتموه ، فالتبديل الوارد في الآية هو تبديل التجديد لا تبديل التغيير ، يعني أن هذه الجلود التي نضجت بالنار يعيدها الله تعالى كما كانت لتأخذ حظها مرة أخرى من التعذيب حتى تنضج وتحترق ، ثم يعيدها الله تعالى تارة ثالثة وهكذا ، فالتبديل لعين هذه الجلود التي كانت مع أصحابها في الدنيا ، وليس جلودا جديدة لم تذنب ، فأنتم فهمتم من التبديل أنه تبديل تغيير ، وهو في الحقيقة تبديل تجديد لا تغيير ، وبين تبديل التجديد وتبديل التغيير فرقان ظاهر لمن نظر فيه ، ولكنكم جمعتم بين البديلين وخلطتم بينهما وهما مختلفان ، والواجب هو التفريق بينهما ، كما فعلنا ، فعلى تخريجنا وفهمنا لا يكون في الآية متعلقا لهم في أن تبديل الجلود يتنافى مع عدله في عدم تعذيبه لمن لا ذنب له ، فبالتفريق بين التبديلين ينتهى أمر شبهتهم ولله الحمد .
وإن أردت مثالا على ما ذكرنا فتأمل في قوله تعالى {يوم تبدل الأرض غير الأرض} فهل يؤتى

بأرض جديدة يوم القيامة ليس من جنس هذه الأرض التي نحن عليها ؟
الجواب : لا ، وإنما المقصود أنها تمد كما يمد الأديم ، وتطوى يوم القيامة ، ويزال ما عليها من شجر وبناء وتسوى أوديتها فلا يكون فيها ارتفاع ولا انخفاض ، ولكن ذات الأرض هي :

هي، وإنما بدلت بعض صورتها الظاهرية فقط ،وهذا واضح ، والله أعلم .
الفرع الثامن والستون : أورد بعض الناس إشكالا على قوله تعالى{فلا أنساب بينهم يومئذ} أي يوم القيامة{ولا يتساءلون} فنفي التساؤل هنا ، بينما أثبته في قوله تعالى {فأقبل بعضهم على بعض يتساءلون} فكيف تارة ينفي السؤال وتارة يثبته ؟
الجواب : أن هذه الشبهة ثارت في الذهن بسبب الجمع بين المختلفين ، فإن من جمع بين أحوال الناس يوم القيامة وألزمهم حالة واحدة في كل فترات هذا اليوم ، فلا بد وأن يثور في ذهنه هذا الإشكال على مثل هذه الآيات ، ولكن من فرق بين أحوال الناس في هذا اليوم الطويل لم يكن عنده أي إشكال ، فالشبهة حصلت بسبب الجمع بين المختلفات .
وبيان الحال أن نقول : إن الآية التي فيها نفي السؤال هنا محمولة على ما بعد النفخة الثانية ، أي بعد النفخة التي يقوم الناس فيها من قبورهم ، فكل مشغول بنفسه ، فلا يسأل حميم حميا ، ولا يسأل الإنسان أحدا ، فلا يتساءلون بعد القيام من قبورهم .
وأما بعد الجزاء والحساب ودخول أهل الجنة الجنة ، ودخول أهل النار النار فإنهم يتساءلون ، فإذًا عند النفخ في الصور عند القيام من القبور في أول

مشهد من مشاهد القيامة لا يتساءلون، ولا يتكلمون، فإذا حوسبوا تكلموا، وتساءلوا، فهذا محمول على حالة، وهذا محمول على حال فلا تناقض في كلام الله ، فالشبهة لا تكون في هذه الآيات إلا بالجمع بين الأحوال المختلفة للناس يوم القيامة ، وأما من فرق بين أحوال الناس يوم القيامة فإنه لا تكون عنده أي شبهة ولله الحمد ، والله أعلم .

الفرع التاسع والستون : ربما يقول قائل : إن الله تعالى قد ذكر أن من أسباب دخول العذاب في سقر ترك الصلاة ، كما في قوله تعالى{ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين} فمن صلى فليس من أهل سقر ، ومن ترك الصلاة فسيكون من أهل سقر ، هذا مفهوم الآية ومدلولها ، فالصلاة من أسباب النجاة من العذاب في النار ، بينما نجد أن الله تعالى يتوعد المصلين في قوله تعالى{فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون} وتوعده للمصلين كأنه ينافي كون الصلاة من أسباب النجاة فكيف هذا ؟

فنقول : هذه شبهة أوردها بعض الخلق ، وسببها الجمع بين المختلفين ، فلما جمعوا بين المختلفين ثارت هذه الشبهة ، وبيان ذلك أن نقول : إن قوله تعالى{فويل للمصلين الذي هم عن صلاتهم ساهون} نزلت متوعدة طائفة لا تهتم الأمر صلاتها ولا تقيمها على الوجه المشروع ، ولا تحافظ على أوقاتها ، كحال المنافقين الذين يتركون صلاة العشاء وصلاة الفجر ، كما قال ﷺ " أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر" ، وقد هم النبي ﷺ بتحريق بيوت الذي يتخلفون عن شهود صلاة الجماعة ، فالويل هنا في هذه الآية لمن أخل الأمر من أمور الصلاة الواجبة ، كما قال تعالى {ساهون} أي يؤخرونها عن أوقاتها ، أو

لا يصلونها جماعة مع قدرتهم على ذلك ، أو لا يحققون فيها شرط الإخلاص ، كما قال تعالى بعدها{الذين هم يراءون} أي لا يصلونها إلا رياء وسمعة فقط ، فالويل هنا وإن وقع على المصلين ، لكن ليس على أهل الصلاة الكاملة الموعود صاحبها بالأجر وكمال الثواب ، لا ، بل على من أخل الأمر واجب من أمورها باطنا كالإخلال

بالإخلاص ، أو ظاهرا كمن لا يصلونها جماعة ، أو لا يتمون ركوعها وسجودها ، كما وردت به الأدلة الصحيحة ، فليس كل من صلى يكون ناجيا ، بل لا بد من إيقاع الصلاة على الصفة المطلوبة شرعا ، فالصلاة لها شروط وموانع ، فمن صلى بكمال الشروط وانتفاء الموانع فهو الموعود بالخير كله ، وأما من صلى وأخل ببعض واجباتها وأركانها أو شروطها بلا عذر شرعي فهو الموعود بالويل ، فهذه الآية أعني قوله تعالى{فويل للمصلين} محمولة على من يصلي مع الإخلال ببعض واجبات الصلاة الشرعية ، وأما قوله تعالى{قالوا لم نك من المصلين) ، فهو فيمن يترك الصلاة بالكلية ، أي لا يصلي مطلقا لا في المسجد ولا في البيت ولا في محل وظيفته ولا في أي مكان ، فهو تارك لها الترك المطلق ، فهو كافر كما دلت عليه الأدلة الصحيحة ، كما في قوله تعالى{فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين} فيفيد أنهم إن تركوا الصلاة الترك المطلق فهم كفار ، وكما في حديث " العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر " وحديث " بين الرجل والكفر أو قال الشرك ترك الصلاة " فالوعيد بالويل على من يصلي بالأصالة ويخل ببعض الواجبات والأركان والشروط ، والوعيد

بسقر محمول على من ترك الصلاة الترك المطلق ، فأين هذا من هذا ؟
فقوله تعالى{فويل للمصلين} نزلت في طائفة من المسلمين عندهم إخلال بواجبات الصلاة الظاهرة أو الباطنة ، ولكنهم لا يزالون على صلاتهم ، وقوله تعالى{قالوا لم نك من المصلين} نزلت فيمن ترك الصلاة الترك المطلق ، فهي في

الكفار ، ومن معه أصل الإسلام شيء ، والخارج عن الملة بالكلية شيء آخر ، فهما مختلفان ، فبان لك بهذا أن الشبهة المذكورة إنما ثارت في العقل بسبب الجمع بين المختلفين ، وأما من فرق بين المختلفات ، وأعطى كل ذي حق حقه ، فإنه لا يثور في عقله أي شبهة ، ولله الحمد والمنة ، والله أعلم .
الفرع الموفي للسبعين : قال بعض من يريد التشكيك في القرآن : إننا نجد في القرآن أن الله تعالى خلق آدم من تراب ، كما في قوله تعالى{خلقكم من تراب} وفي آية أخرى انه خلقه من طين ، كما في قوله تعالى{من طين لازب} وفي آية أخرى انه خلقه من سلالة من ماء مهين، كما في قوله تعالى{من سلالة من ماء مهين} وفي آية أخرى أنه خلقه من حمأ مسنون ، كما في قوله تعالى{ من حمأ مسنون} وفي آية أخرى أنه خلقه من صلصال كالفخار ، كما في قوله تعالى{خلق الإنسان من صلصال كالفخار} فما هذا ؟ أليس هذا من التناقض والاختلاف ؟
قلنا : نعم ، ولكنه في رؤوسكم فقط ، فالاختلاف والتناقض إنما هو في رؤوسكم فقط ، وذلك لأنكم أردتم أن تجمعوا بين المختلفات ، فإن مراحل خلق آدم عليه الصلاة والسلام مختلفة ، كل مرحلة لها خصائصها واسمها ، فمن أراد أن

يسوي بين هذه المراحل المختلفة فقد جمع بين المختلفات ، ومن جمع بين المختلفات فلا بد وأن تثور في عقله الشبهة ، فالقرآن يصدق بعضه بعضا ، وليس فيه مطلق الاضطراب ولا مطلق الاختلاف ولا مطلق التناقض ، فكل مرحلة من مراحل خلق آدم لها اسمها ولها خصائصها ، فأول ما بدأ الله تعالى خلقه كان من تراب ، وقد

جمع خلقه من أنواع تراب الأرض ، من الصلب والسهل ، فهذه أول مرحلة ، وعليها قوله تعالى{من تراب} ثم وضع عليه الماء فصار طينا ، فذلك قوله تعالى{من طين} ثم لصق الطين بعضه ببعض فصار طينا لازبا، فذلك قوله تعالى{من طين لازب} ثم ترك حتى تغيرت رائحته فصار طينا مسنونا ، أي متغير الريح ، يميل إلى رائحة النتن ، فذلك قوله تعالى{من حمأ مسنون} فإن الطين عن طال زمن بلته بالماء فإن رائحته تتغير ، ثم ترك حتى صار كالصلصال الفخار ، له صلصلة ، كصلصلة الفخار ، أي دويٌّ كدويِّه ، ثم أنشأه الله تعالى خلقا له سمع وبصر ، فهذه كلها مراحل خلق أبينا آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، وأما قوله تعالى{من سلالة من ماء مهين} فإنما يتكلم عن مراحل خلق بنيه من ذريته ، فلا إشكال ولا تعارض ولا تناقض أبدا ، ولكن يجب التفريق بين مراحل خلق آدم عليه السلام المختلفة ، لأن الواجب هو التفريق بين المختلفات ، فمن لم يفرق بين المختلفات وقع في الشبهة لا محالة ، والله أعلم .

الفرع الواحد والسبعون : إن قلت : لقد اختلفت مقادير اليوم عند الله تعالى في القرآن ، ففي آية يقول تعالى{وإن يوما عند ربك كألف سنة

مما تعدون} بينما نجده في آية أخرى يقول{في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة} فكيف هذا ؟
فنقول : لا تعارض أبدا ، والشبهة عرضت لك أيها الموفق بسبب أنك جمعت بين المختلفين ، فظننت أن اليوم الذي هو كألف سنة مما نعد ، هو بعينه اليوم الذي هو بمقدار خمسين ألف سنة ، وهذا خطأ ، بل الصواب من خلاف أهل

العلم رحمهم الله تعالى في هذه المسألة هو أنهما يومان مختلفان ، أحدهما في الدنيا ، والثاني في الآخرة ، فأما قوله تعالى{كألف سنة مما تعدون} فهو من أيام الدنيا ، وأما قوله تعالى{كان مقداره خمسين ألف سنة} فهو يوم القيامة ، فالأول في الدنيا والثاني في الآخرة ، فهما مختلفان ، ومن سوى بينهما فقد دخلت عليه الشبهة ، فالشبهة مثارها بسبب الجمع بين اليومين المختلفين ، فالأول في الدنيا والثاني في الآخرة ، فلو فرقت بينهما لما أشكل عليك الحال ، والله أعلم .
الفرع الثاني والسبعون : في قوله تعالى{ولا يكتمون الله حديثا} فيه دليل على أن المشركين لا يمكن أبدا أن يكتموا الله تعالى حديثا ولا خبرا مما كانوا عليه في الدنيا ، بينما نجد آية تعارض هذه الآية في قوله تعالى{ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين} فهنا كتموا الله حديثا ، فكيف هذا ؟
فنقول : لا إشكال ، وسبب ثوران الشبهة هو الجمع بين المختلفات ، فإن المشركين لهم لسان وجوارح ، فقولهم {والله ربنا ما كنا مشركين} هذا كذب قالوه بألسنتهم ، ولكن لما ختم الله تعالى على ألسنتهم و أمر الجوارح فنطقت بشركهم ، فلا يستطيعون بعد كلام الجوارح كتم

شيء ، فإن ما يكتمه المشرك يوم القيامة بلسانه تنطق به جوارحه ، فلا يقدر المشرك يوم القيامة ان يكتم شيئا مما فعله في هذه الدنيا ، فقوله تعالى{والله ربنا ما كان مشركين} محمول على كذب المشرك بما ينطقه لسانه ، وقوله تعالى{ولا يكتمون الله حديثا} محمول على ما تبديه منه جوارحه وتفضحه به ، كما قال تعالى{شهد

عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون وقالوا لجلودهم لم شهدتم عليها قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم أول مرة وإليه ترجعون وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم ان الله لا يعلم كثيرا مما تعملون} فلا بد من التفريق بين ما نطق اللسان ، ونطق الجوارح ، فالكافر قد يخفي يوم القيامة شيئا بلسانه ، ولكن تنطق به جوارحه ، فمن فرق بين اللسان والجوارح بانت له الحال وانكشفت عنه الشبهة ، ومن جمع بين اللسان والجوارح فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقعت له الشبهة ، والله أعلم .
الفرع الثالث والسبعون : مما قاله الزنادقة في تشغيبهم على كتاب الله تعالى أن الله تعالى حكى في القرآن عن أقوام أنه قالوا : نحن أول المؤمنين ، مع أنه كان فيمن قبلهم من الأمم مؤمنون ، كما قال تعالى عن موسى أنه قال{وأنا أول المؤمنين} وقال عن سحرة فرعون بعد إيمانهم{أن كنا أول المؤمنين} وقال عن خليله محمد ﷺ أنه قال{وأنا أول المسلمين} كما في آخر سورة الأنعام ، وكل واحد منهم كان قبله أناس مؤمنون ، فكيف هذا ؟

قلنا لهم : هذه الشبهة عرضت لكم بسبب أنكم جمعتم بين المختلفين ، وذلك أن الولية نوعان : أولية مطلقة ، وأولية مقيدة ، وتقييدها بزمان أو طائفة .
فالأولية التي في هذه الآيات ليست هي الولية المطلقة ، وإنما هي الأولية المقيدة ، فقوله موسى عليه السلام {وأنا أول المؤمنين} أي من أمته ، وقول السحرة {أن كنا أول المؤمنين} أي

بالآيات التي عاينوها من موسى عليه السلام ، أو من أول المؤمنين من السحرة ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم{وأنا أول المسلمين} أي من قريش ، أي من أهل زمانه ، من بُعِثَ فيهم ، فأنت ترى أنهم فهموا من الولية هنا في هذه الآيات أنها الأولية المطلقة ، وهي في الحقيقة الأولية المقيدة ، فخلطوا بين الأوليتين ، وجمعوا بين المختلفين ، فوقعت لهم الشبهة ، فمن جمع بين الأوليتين فلا بد وأن تقع له شبهة التعارض بين هذه الآيات ، ومن فرق بين الأوليتين ، فلن يقع له شيء من الشبهة مطلقا ، والله أعلم .
الفرع الرابع والسبعون : وقالوا كذلك مما يستخرجونه من القرآن الكريم مما يظنون أنه متعارض ومتناقض ، قالوا : عن الله تعالى يقول عن آل فرعون{ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب} فأثبت أنهم في أشد العذاب، بينما يقول عن المنافقين النفاق الاعتقادي{إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار} وهذا هو أشد العذاب ، بينما يقول تعالى عن قوم عيسى لما سألوه نزول المائدة{فمن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين} فهنا ثلاث طوائف كلهم شهد القرآن بأن لهم أشد العذاب ، فرعون وقومه ، والمنافقون ،

وأصحاب المائدة ، فكيف هذا ، فمن الذي له أشد العذاب حقيقة من هذه الطوائف ؟
فنقول : لا إشكال في هذا ولله الحمد والمنة ، ولكن أنتم جمعتم بين المختلفات فوقعت لكم الشبهة ، وذلك أن العذاب ينقسم إلى قسمين : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة ، فأشد الناس عذابا يوم القيامة أي باعتبار عذاب الآخرة هو آل فرعون والمنافقون ، فالمنافقون وآل فرعون في

أشد العذاب باعتبار الآخرة ، فكون المنافقين في أسفل دركات الجحيم ، وفي أشد العذاب لا يمنع أن يكون آل فرعون كذلك في أشد العذاب وأسفل الدركات ، فأشد العذاب باعتبار المنافقين لا يتنافى مع أشد العذاب باعتبار آل فرعون ، فكلهم في أشد العذاب باعتبار الآخرة ، وأما قوله تعالى عن أهل المائدة{فإني أعذبه عذابا لا أعذبه احدا من العالمين} فيعني به العذاب في هذه الدنيا ، من مسخهم قردة وخنازير كما قاله كثير المفسرين رحمهم الله تعالى ، فالعذاب الوارد في هذه الآية إنما هو العذاب في الدنيا ، والعذاب الوارد في شأن آل فرعون وفي المنافقين بأنه أشد العذاب أي في الآخرة ، ولا تعارض في هذا مع التفريق بين أنواع العذاب ، فعذاب أهل المائدة في الدنيا ، وعذاب آل فرعون والمنافقين في الآخرة ، وعذاب الدنيا لون ، وعذاب الآخرة لون آخر ، فمن جمع بينهما فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقعت له الشبهة ، والله أعلم.

الفرع الخامس والسبعون : ومما قالوه كذلك : إننا نجد أن الله تعالى يقول عن الكفار في النار{ليس لهم طعام إلا من ضريع} فنفي أن يكون لهم طعام غيره ، مع أنه قال في آيات أخرى{ولا طعام إلا من غسلين} بل وأثبت لهم طعام آخر كما في قوله تعالى{إن شجرة الزقوم طعام الأثيم} فكيف ينفي القرآن الطعام إلا من الضريع ، ثم يثبت أنواعا أخرى من الأطعمة ؟

فنقول : لا إشكال في هذا ولله الحمد والمنة ، وسبب ثوران الشبهة في عقولكم هو أنكم جمعتم بين المختلفات ، فإنكم ظننتم أن المعذبين في النار على درجة واحدة من التعذيب ، بينما في الحقيقة أن النار دركات ، ودركات التعذيب فيها تختلف ، فقوم من أهل الدركات طبقات العذاب ليس لهم طعام إلا ضريع ، وقوم آخرون ليس لهم طعام إلا من غسلين ، وقوم آخرون منهم ليس لهم طعام إلا من شجرة الزقوم ، فالكلام في هذه الآيات ليس على كافر واحد أو طبقة من النار واحدة ، فالعذاب ألوان والمعذبون طبقات والنار دركات ، فأنتم فهمتم أن كل الآيات تدل على نوع واحد ، وهذا خطأ في الفهم ، لأنه جمع بين مختلفين ، فمن ليس له طعام إلا من ضريع هؤلاء صنف من أهل النار ، ومن ليس لهم طعام إلا من غسلين هؤلاء صنف آخر ، ومن له ليس طعام إلا من شجرة الزقوم ، صنف ثالث ، فلكل منهم لونه من العذاب ، فهم أصناف مختلفة ، فمن جمع بينهم فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين المختلفين وقعت له الشبهة ، ومن فرق بينهما لم تقع له الشبهة ، والله أعلم.

الفرع السادس والسبعون : من عجيب أمر الزنادقة المشككين في سلامة القرآن من التناقض

أن قالوا : إن الله تعالى يقول{وأقسطوا إن الله يحب المقسطين} فالله تعالى يثبت محبته لهم ، كيف هذا والله تعالى يقول عنهم {وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا} ويا لله العجب ، هذا من أغرب ما وقع فيه القوم من الجمع بين المختلفات ، فإن (القاسط) هو العادل ، وأما (المقسط) فهو من يعدل بالله تعالى غيره ، أي المشرك الذي يعبد مع الله تعالى غيره ، فالأول هو المحبوب ، والثاني هو المبغوض ، والأول مثاب ، والثاني هو المعذب ، والأول في الجنة ، والثاني في النار ، فأين هذا من هذا أيها البهائم {إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل} فهم

فهموا من (القاسط) أنه بعينه (المقسط) وبينهما من الفروق كما بين السماء والأرض وبين الجنة والنار ، وصدق الله تعالى{أفنجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون} والمهم أنهم فهموا من (القاسط) أنه بعينه (المقسط) فجمعوا بين المختلفين فوقعت لهم الشبهة ، وأما من فرق بينهما فلا شبهة تعتريه أبدا ، والله أعلم .

الفرع السابع والسبعون : إن قيل :- لقد ذكر الله تعالى في كتابه الكريم أن الحسنات والسيئات من عِندِهِ ، كما في قوله تعالى { وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ } فالله تعالى أضاف الكل له ، وبعدها بآية قال { مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ } فكيف ينكر الله تعالى على الكفار نسبة السيئة للنبي ﷺ ، ثم هو ينسبها ويقول { وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ } أوليس هذا

من التناقض ؟
قلنا:- ولا طرفة عين ، بل هو التآلف والتناسق ، ولكن الخلل في الفهم الأعور ، والشبهة في عقولكم إنما ثارت بسبب الجمع بين المختلفات ، وبيان المسألة أن نقول :-
إن المراد بالحسنة أي ما يصيب الناس من الخير والنعم والنصر والمطر والقوة ، والمراد بالسيئة أي ما يصيبهم من الأمراض والآفات والهزيمة والنكد وضيق الحال والقحط ونحوها, فالحسنة والسيئة في التعبير القرآني أوسع منها في التعبير الدارج ، وعليه :- فإن نزل على الكفار من الله تعالى فرج وفرح وخير ونصر ومطر فإنهم يقولون (هذا لنا ، ونحن المستحقون له

والله تفضل بها علينا) وإن جاءهم ضد هذا من القحط والهزائم والفقر والموت والأمراض قالوا (هذا بسبب وجود هذا النبي وأصحابه بيننا) فرد الله تعالى عليهم بأن المقدر للحسنات والسيئات والخالق لها والمدبر لها هو الله لأنها مما يجري في الكون ، والمتقرر أنه لا يجري شيء في هذا الكون ، إلا والله تعالى يشاؤه وهو الذي قدره وخلقه ، ولكن الله تعالى قد خلق الكون بما فيه وجعل لكل شيء سببا ، فالحسنات لها أسبابها ، والسيئات لها أسبابها ، فمن عمل الصالحات وآمن بالرسل وقام بما أوجبه الله تعالى عليه وجاءته الحسنة ، فليحمد الله تعالى فإنها من الله تعالى خلقا وتقديرا وإيجادا ومن العبد تسببا ، وإن تنكب العبد طريق الله تعالى ، وحارب أولياءه وكفر بالرسل وسعى في الأرض بالفساد الحسي والمعنوي ، فأصابته السيئة فإنها وإن كانت من عند الله تعالى خلقا وتقديرا وإيجادا إلا أنها من عند

نفس العبد تسببا ، وما ربك بظلام للعبيد ، وهذا كما قال تعالى { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } وكما قال تعالى { أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ } وعلى هذا نقول :- الآية التي فيها نسبة الحسنات والسيئات إلى الله تعالى إنما هي نسبة تقدير وخلق وإيجاد ، والآية التي فيها التنويع فالحسنات من الله والسيئات من نفس العباد إنما هي نسبة تسبب ، فلا تنافي بين النسبتين عند أهل العقول السليمة والعقائد القويمة ، ولكنه الفهم الفاسد والرأي العاطل ، فهم فهموا أن النسبة في

الآيتين واحدة ، وفي الحقيقة أنها مختلفة ، وبسبب عدم تفريقهم بين المختلفات وقع لهم هذا الفساد في الفهم ، نعوذ بالله تعالى منه والله أعلم .

الفرع الثامن والسبعون : إن قيل :- لقد قال الله تعالى { هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ } فقوله تعالى { عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ } هذا وصف للجميع بأنه كذاب ، لأن الإفك أعلى الكذب ، وقوله { وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ } فيه تنويع لهم ، فبما أن بعضهم كاذب وفيهم الصادق ، كيف يستقيم هذا الوصف مع قوله { كُلِّ أَفَّاكٍ } فوصفهم جميعا بالكذب ، ثم نوع فيهم الوصف ، فجعل الكذب في أكثرهم ، فكيف هذا ؟

والجواب :- لا تعارض ولا تناقض ولله الحمد والمنة ، والشبهة وقعت لكم بسبب أنكم جمعتم

بين المختلفات .
وبيان ذلك أن نقول : إن قوله عنهم { عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ } أي أن الشياطين لا يمكن أن تعين من هو من أهل الاستقامة والصلاح ، وإنما تعين من هو من الكفر والكذب والإفك والطلاح ، فلأنهم أفاكون فقد تنزلت عليهم الشياطين ، فقوله { تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ } هو من باب سياق السبب في بيان العلة التي من أجلها تنزلت عليهم الشياطين، وعليه :- فمن تنزلت عليه الشياطين بالأخبار والسحر والكهانة فهو من الأفاكين ، إذ لو كان من الصادقين من أهل الدين والإيمان لما تنزلت عليه الشياطين ، ولكن بعد تنزلها على هؤلاء الأفاكين فمنهم من يصيب جهة الخبر الصحيحة ، ومنهم من يكذب ويخبر بالكذب والإفك المبين وهو الأكثر فيهم ، فقوله { وَأَكْثَرُهُمْ

كَاذِبُونَ } هو في بيان حالهم بعد تنزل الشياطين عليهم ، وقوله { عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ } هو في بيان العلة التي بسببها تنزلت عليهم الشياطين فالوصف الأول في بيان العلة ، والوصف الثاني في بيان حال الخبر الصادر منهم .
فإن قيل لك :- على من تتنزل الشياطين ؟
فقل :- تتنزل على كل أفاك أثيم .
وإن قيل لك :- وهل كلما يخبر به الكاهن أو العراف يكون كذبا ؟ فقل :- أكثرهم كاذبون ، ولعل الأمر اتضح لك إن شاء الله تعالى ، فالوصف الأول في بيان حالهم قبل التنزل ، والوصف الثاني في بيان حالهم في خبرهم بعد التنزل ، فقوله تعالى{تنزل على كل أفاك} هذا حالهم قبل التنزل، وقوله تعالى{وأكثرهم

كاذبون} هذا حالهم بعد التنزل ، فهما حالتان لهم ، قبل التنزل وبعد التنزل ، فمن أراد أن يجمع بين الحالتين ، فقد جمع بين المختلفين ، ومن جمع بين المختلفين فقد وقعت له الشبهة لزاما ، والله أعلم .
الفرع التاسع والسبعون : إن قيل :- كيف الجمع بين قوله تعالى { وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى } فإن هذه الآية تقضي أن الله تعالى لا يحمل أحدا وزر أحد ، مع قوله ﷺ " أتدرون من المفلس ؟" قالوا :- المفلس من لا درهم له ولا دينار ، فقال " إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ ، وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا ، وَقَذَفَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا ، وَضَرَبَ هَذَا ، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ))

رواه مُسلم .فقوله " أخذ من خطاياهم فطرحت عليه " ظاهره يتعارض مع الآية المذكورة ، فكيف الجمع ؟
الجواب :- لا إشكال في هذا ولله الحمد ، وإنما أنتم وقعت لكم الشبهة بسبب الجمع بين المختلفات ، وبيان الحال أن نقول : إن المنفي في الآية ليس هو المثبت في الحديث ، بل هذا شيء ، وهذا شيء آخر ، فإن الذي تنفيه الآية هو أن يحمّل الله تعالى أحدا وزر أحد بلا تسبب ولا مقتض ، فهذا هو الذي تنفيه الآية ، لأن هذا من الظلم ، والله منزه عن الظلم ، وأما من كان سببا في إضلال غيره أو كان ممن سن في الإسلام سنة سيئة ، أو كان ممن اعتدى على مال غيره أو عرضه أو ذاته بالضرب ونحوه ،

فإنه لا بد من المقاصة يوم القيامة, وحيث لا درهم يوم القيامة ولا دينار فتكون المقاصة من الحسنات ، فإن فنيت حسنات من عليه الحق لغيره قبل أداء الحق الذي عليه ، فإن مقتضى العدل أن يؤخذ من سيئات المظلوم وتوضع على الظالم فهذا التحميل ليس من التحميل المنفي ، فذاك شيء وهذا شيء آخر ، فالتحميل المنفي إنما نفي لأنه مجانب للعدل ، فهو ظلم ، والتحميل المثبت إنما أثبت إقامة للعدل بين العباد ، فهو حق ، ومن لم يفرق بين الحق والباطل فهو من أجهل الناس ، ومن لم يميز بين النور والظلمة فلا بصيرة له ، فانظر كيف أوصلهم الجمع بين المختلفات إلى هذه النهايات الأليمة ، فالحمد لله على الفهم والسلامة ، والله المستعان .

الفرع الموفي للثمانين : إن قيل : أوليس الله تعالى إن قضى قضاء فإنه لا يتغير ولا يتبدل

ولا يزاد فيه ولا ينقص منه ؟ قلنا : نعم ، ثم ماذا ؟ قالوا : كيف نجمع بين هذا وبين قوله تعالى {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} وكذلك الأدلة التي فيها زيادة عمر الإنسان إذا وصل رحمه ، ونحوها ؟

فنقول : هذه شبهة قوية ، فلا بد وأن نتعامل معها بالخطوات التي تعلمناها :

الأولى : من أي نوع هذه الشبهة ؟

الجواب : هي من نوع الجمع بين المختلفات .

والخطوة الثانية : وما المختلفات التي جمعوا

بينها وما وجه التفريق بينها ؟
فنقول : إنكم ظننتم أن التبديل والتغيير والمحو والإثبات يكون فيما كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ ، وهذا خطأ ، بل المحو والإثبات والزيادة والنقصان إنما يكون في الصحف التي بأيدي الملائكة فقط ، ونزيدك تفصيلا وتوضيحا فنقول : إن التقدير نوعان :
الأول : القدر المثبت أو المطلق أو المبرم ، ويراد به ما قد كتب في أم الكتاب أي اللوح المحفوظ فإن هذا التقدير ثابت لا يتبدل ولا يتغير ولا يزاد فيه ولا ينقص ، وهذا هو المراد بقوله تعالى : { وعنده أم الكتاب } ، وبناءً عليه فالآجال والأرزاق والأعمال وغيرهما التي كتبت في أم الكتاب ثابتة لا يعتريها شيء من التغيير والتبديل .
والثاني : القدر المعلق أو المقيد ، وهو ما في صحف الملائكة ، فهذا هو الذي يقع فيه المحو والإثبات ، فإن الله تعالى قد أمر الملك أن يكتب له أجلاً ، وقال : إن وصل رحمه زدته كذا وكذا ، والملك لا يعلم أيزداد أم لا ؟ لكن الله تعالى يعلم ما يستقر عليه الأمر ، فإذا جاء الأجل لا يتقدم ولا يتأخر ، وكذلك يقال في الأرزاق والمصائب

ونحوها ، فإنه قد يثبت منها أشياء في الكتب التي بأيدي الملائكة ، وقد يمحى منها أشياء ، وذلك كله داخل تحت قوله تعالى : { يمحو الله ما يشاء ويثبت } ، فهذا المحو والإثبات إنما يكون في الصحف التي بأيدي الملائكة ، وكل ذلك قد كتب في أم الكتاب ، أعني الأقدار وأسبابها ، فلا تبديل ولا محو ولا إثبات فيما كتب في اللوح المحفوظ ، فمن جمع بين القدر المطلق المبرم المحكم الذي لا يزاد فيه ولا ينقص وهو ما في اللوح المحفوظ ، مع القدر المعلق

الذي يزاد فيه وينقص ، وهو ما في أيدي الملائكة من الصحف فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين وقعت له الشبهة ، وأما من فرق بينهما فإنه لن تقع له شبهة في شيء من ذلك ، والله أعلم .

الفرع الواحد والثمانون : في قول النبي ﷺ " فإن أصابك شيء فلا تقل (لو) أني فعلت كذا وكذا ، لكان كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل " فهنا نهى عن استعمال كلمة (لو) بينما نراه قد استعملها في قوله ﷺ " لو استقبلت من امري ما استدبرت لما سقت الهدي ولجعلتها عمرة " فكيف هذا ؟

فنقول : نفس السبب ، وهو الجمع بين المختلفات ، وهو أن (لو) يمنع استعمالها إن كان تسخطا على قضاء الله تعالى وقدره ، وعليها الحديث الأول ، ويجوز استعمالها إن كانت من باب تمني ما فات مما هو أخير وأفضل ، وعليها الحديث الثاني .

فمن أراد الجمع بين ما يجوز استعمالها فيه وما يمنع استعمالها فيه فقد أراد الجمع بين المختلفين ، ومن جمع بين المختلفين فقد وقعت له

الشبهة ، والله أعلم .

الفرع الثاني والثمانون : إن قيل :- كيف نجمع بين حديث " إني أبرأ إلى الله تعالى أن يكون لي منك خليلا...الحديث " فهذا نص في أنه ﷺ لم يتخذ من أمته خليلاً ، كيف ذلك وقد كان بعضٍ الصحابة إذا حدث بالحديث يقول أحياناً:- سمعت خليلي ﷺ . ويقول بعضهم :- أوصاني خليلي ﷺ . فكيف يقول :- ليس لي منكم خليل ، ثم يقول الصحابي حدثني أو

أوصاني خليلي ﷺ ؟
فأقول :- الأمر سهل هين لا إلغاز فيه ولا اضطراب ولا اختلاف ، ولكن سبب الشبهة التي وقعت لمن أشكل عليه هذا الأمر إنما كان بسبب الجمع بين المختلفين.
وبيانه أن يقال :- إن الخلة المنفية ليست هي الخلية المثبتة، لاختلاف المصدر ، فإن الخلة المنفية هي الخلة منه لنا ، أي أن الخلة لا تصدر منه لأحد من الناس ذلك، لأن خلته وقف على الرب جل وعلا ، فإن الله تعالى قد اتخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً , فالخلة لا تكون منه إلى غيره، وأما الخلة منا له فهو المثبتة ، أي الخلة الصادرة منا له ، فنحن نتخذه خليلاً، لكن هو لا يتخذ منا خليلاً ، فالخلة المنفية هي الخلة الصادرة منه لنا ، والخلة المثبتة هي الخلة الصادرة منا له ، وعلى ذلك فلا إشكال، فلا بد من التفريق بين مصدر الخالة منه لنا ، فهي منتفية ، وبين مصدر الخلة منا له ، فهي المثبتة في كلام الصحابة ، و الأمر واضح ، ومن أراد ان يجمع بين الخلة التي منه لنا ، والتي منا له ، فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين المختلفين فلا بد وأن تقع له هذه الشبهة ، والله أعلم .

الفرع الثالث والثمانون : إن قيل :- لقد ثبت عنه ﷺ أنه قال " إن أول الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الأرض من موضعها وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على أثرها قريباً " رواه مسلم ، وقد تقرر أن باب التوبة يقفل بعد طلوع الشمس من مغربها كما دلت عليه الأدلة الصحيحة الصريحة ، فالحديث يقضي أن طلوع الشمس قبل الدجال وقبل نزول عيسى بن مريم لأن خروج الدجال

ونزول عيسى بن مريم هما من آيات الساعة وعلاماتها ، ومن المعلوم أنه من بعد نزول عيسى بن مريم فإنه يقتل الخنزير ويضع الجزية ولا يقبل إلا الإسلام وينتشر الخير في عصره ويعم الأمن ويدخل الناس في الدين أفواجا وينشر الإسلام في الأرض ،أي أن التوبة في عصره على أشدها فإذا كان نزوله بعد طلوع الشمس وقد أقفل الباب التوبة فما الداعي إلى ذلك ؟

نقول : هذا إشكال لا بد من جواب ، وجوابه أن نقول :

لا ليس هنا أي إشكال ولا اختلاف ولا تناقض ولله الحمد والمنة ، والخلل عند من فهم الفهم المغلوط من هذه الأحاديث هو بسبب الجمع بين المختلفات.

وبيانه أن نقول :- إن أشراط الساعة قسمان :- أشراط مألوفة ، وأشراط غير مألوفة ، فمن الأشراط المألوفة خروج الدجال الذي يدعي أنه الله ، فإن فرعون وبختنصر قد ادعاها قبله ، والدجال بشر من بني آدم ، أي هو مألوف ، ونزول عيسى أيضا من الآيات المألوفة فإنه بشر مثلنا ورسول ونبي كريم كان يسكن هذه الأرض

قبل رفعه إلى السماء الثانية ، وهو داعية إلى الإسلام ومجاهد صادق ومصلح سيفتح الله على يده القلوب ويثبت به الأمة ، وهذا كله شيء مألوف ، أي له سابقة، بل سوابق ، فليس بغريب على هذه الدنيا ، أما طلوع الشمس من مغربها فهي آية غير مألوفة ولم تحصل في يوم من أيام هذه الدنيا ، بل الشمس من خلقها الله تعالى تشرق من الشرق وتغرب من المغرب ، ولكن الناس سيشاهدون أمرا خارجا عن مألوفهم

ولذلك فإنهم يؤمنون كلهم ، ولكن هيهات ، فإنه حينئذ لا ينفع نفساً إيمانها لم تك آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خير .
وعلى ذلك فتكون الأوليةِ في الحديث في قوله " إن أول الآيات خروجاً من طلوع الشمس من مغربها " لا يراد به الأولية المطلقة بل يراد به الأولية المقيدة أي أول الآيات التي ليست بمألوفة وهذا واضح . وكذلك نقول في خروج الدابة ، فأن هذه الدابة تكلم الناس بكلام يفهمونه وتسمهم على وجوههم بالكفر والإيمان ، وهذا كله ليس بمألوف لنا ولا معتاد لنا ، ولعلك فهمت هذا ، فالخلل كان بسبب الخلط بين الولية المطلقة والولية المقيدة ، فهما أوليتان مختلفتان ، فمن جمع بينهما فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين وقعت له الشبهة.
وهناك جواب آخر : وهو أن نقول: إن علامات الساعة الكبرى منها ما يغلق بعده باب التوبة ومنها ما لا يوجب انغلاق بابها ونزول عيسى ابن مريم من علاماتها ولا يوجب انغلاق بابها ، وأما طلوع الشمس وخروج الدابة فإنها من علاماتها وتوجب انغلاق باب التوبة ، فأول

الآيات خروجاً ويوجب انغلاق باب التوبة هي طلوع الشمس فالأولية هنا باعتبار انغلاق باب التوبة أي أول الآيات التي يغلق عندها باب التوبة ، ولعلك فهمت هذا.
وعليه فالمراد بقوله " إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها " أي أولية باعتبار عدم الألف ، وباعتبار سد باب التوبة ، فلا بد من التفريق بين الأوليتين ، إن كنت لا تريد وقوع

الشبهة لك كما وقعت لغيرك بسبب الجمع بينَ المختلفين ، والله أعلم .
الفرع الرابع والثمانون : إن قيل :- كيف نجمع بين الحديث الدال على أن الدجال لا يدخل مكة ولا المدينة وبين رؤية النبي ﷺ في المنام أن الدجال يطوف بالبيت ، كما في حديث "وأراني الليلة عند الكعبة في المنام فإذا رجل آدم كأحسن ما يرى من آدم الرجال تضرب لمته ٍبين منكبيه رجل الشعر يقطر رأسه ماء واضعاً يديه على منكبي الرجل وهو يطوف بالبيت فيقول :- من هذا ؟ فقالوا :- هذا المسِيح ابن مريم ، ثم رأيت رجلاً وراءه جعدا قططا أعورِ العين اليمنى كأن من رأيت بابن قطن واضعاً يديه على منكبي رجل يطوف بالبيت فقلت :- من هذا ؟ قالوا : المسيح الدجال " متفق عليه . ورؤيا الأنبياء حق فكيف يطوف الدجال بالبيت مع أنه محرم دخول مكة والمدينة ؟
فأقول:- لا اشكال في هذا ولله الحمد ، والخلل كان عندكمَ بسبب الجمع بين المختلفات ، فإنكم سويتم بين الحديث المنع من دخوله وهو من أحكام اليقظة حقيقة ، وبين الحديث الذي فيه دخوله بالحرم وطوافه بالبيت ، وهو من أحكام المنام ، أي أنه رؤيا ، ونقول من باب زيادة

الإيضاح : إن النبي ﷺ إنما رآه في المنام يطوف ، ولا يلزم من الرؤيا وقوعها على وجهها الذي رآه الرائي ، وبرهان ذلك :- أنه ﷺ قال " بينا أنا نائم ثم أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم أعطيت فضل عمر " فهل وقع ذلك علىٍ صورته التي رآها في المنام ، أي هل شرب لبناً حقيقة وهل أعطى عمر فضلة اللبن حقيقة ؟

فالجواب :- لا وإنما كان المراد بتأويلها العلم كما في الحديث ، وكذلك رؤياه للناس وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما دون ذلك ورأى عمر بن الخطاب وعلي قميص يجره ، فهل بالله عليك وقع هذا على الصورة التي رآها عليها ؟
الجواب :- لا ، بل كان لها تأويل وهو:- الدين ، زيادة ونقصا ، وقد رأى في المنام قبل أحد أن بقرا تنحر ، وعبرها بطائفة من أصحابه يقتلون ، وقد رأى يوسف أبويه وإخوته على هيئة الشمس والقمر والكواكب له ساجدون ، وكل هذا من أحكام الرؤيا المنامية ، فكذلك هذه الرؤيا المذكورة من أن الدجال طاف بالبيت ، فهذه مجرد رؤيا منامية ، ولكنه أخبر بالنص الصحيح أنه لن يقع ذلك حقيقة على الصورة التي رؤى عليها في المنام ، بل لذلك تأويل ولا بد ، فهو كسائر الرؤى التي رؤيت وكان لها تأويل على صورة أخرى غير التي رويت في المنام ، فلا بد من التفريق بين ما هو رؤيا وبين ما هو يقظة ، فالحقيقة في اليقظة تختلف عن الرؤيا في المنام ، ومن لم يفرق بينهما فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين المختلفين ، وقعت له الشبهة ، والله أعلم .

الفرع الخامس والثمانون : لقد ثبت في القرآن تعدد الموازين في الآخرة وذلك في قوله تعالى { فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ } وقوله { وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا } وقد وردت لفظة (الموازين) في القرآن كثيرة بينما نجد في السنة أحاديث تفيد أن ميزان الآخرة واحد ، فهل ميزان الآخرة واحد أم متعدد

؟
فأقول :- لقد ورد لفظ الميزان مفرداً ومجموعاً ، والحق في هذه المسألة أن ميزان الآخرة واحد باعتبار ذاته ، أي هو واحد لا يتعدد ، ولكنه جمع باعتبار تعدد ما يوزن فيه ، فإن الأشياء التي ستوزن فيه متعددة وكثيرة فهي موازين كثيرة أي موزونات كثيرة ، فالصلاة توزن والصدقة توزن والحج يوزن وبر الوالدين يوزن وسائر الأعمال توزن ، بل الحسنات كلها توزن ، والسيئات كلها توزن ، فهي موازين كثيرة باعتبار تعدد الموزونات ، لكن هو في ذاته واحد لا يتعدد ، فميزان الآخرة واحد باعتبار ذاته ومتعدد باعتبار تعدد الموزونات فيه وهذا واضح .
فإذا أفرد في النصوص فإنما يراد به ذاته ، وإذا جمع فإنما يراد به ما يوزن فيه ، فمن لم يفرق بين ذات الميزان ، وأنه واحد ، وبين تعدد الموزونات فيه فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين المختلفين وقعت له الشبهة ، والله أعلم.
الفرع السادس والثمانون : لقد أجمع أهل العلم إلا من شذ على أن أولاد المؤمنين في الجنة ، فكيف ذلك وقد نهى النبي ﷺ عائشة وأنكر عليها لما قالت لصبي مات من الأنصار: طوبى

له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه ، فأنكر عليها وقال " أو غير ذلك يا عائشة إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم وخلق للنار أهلاً خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم " فما الداعي لهذا الإنكار مع انعقاد الإجماع على أن أولاد المؤمنين في الجنة ؟
فأقول :- هذه شبهة ، وسببها الجمع بين

المختلفين ، ويتضح لك الأمر إذا علمت أن الشهادة قسمان :
شهادة بالوصف العام وشهادة للمعين ، فقول أهل العلم :- أولاد المؤمنين في الجنة ، هو من باب الشهادة العامة وهذا جائز .
وأما قول عائشة " طوبى له عصفور من عصافير الجنة " هو من باب الشهادة المعينة الخاصة بفرد واحد ، وهذه لا تجوز لأن المتقرر أنه لا يشهد لمعين بجنة ولا نار على وجه التعين إلا من شهد له النص بذلك لأنها غيب والغيب مبناه على الوقف ، فمن لم يفرق بين ما كان عاما وما كان معينا خاصا فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين وقعت له الشبهة ، فالأدلة الواردة في أطفال المؤمنين في الجنة قد وردت مورد العموم فلا يتجاوز بها ذلك ، ألا ترى الغلام الذي قتله الخضِر كان أبواه مؤمنين ولكن طبع يوماً طبع كافراً مؤذياً كما حكاه الرسول الله ﷺ , وعليه فالشهادة العامة جائزة لدلالة الدليل عليها وأما الشهادة للمعين فالواجب فيها الوقف على النص المعين .
وأضرب لك مثلاً يوضح لك الأمر :- ألا ترى أن النص قضى بأن المؤمنين في الجنة , لكن هل يجوز مع ذلك أن تشهد لمعين من المؤمنين

بالجنة بعينه ؟
الجواب :, لا ، فجازت الشهادة العامة وحرمت المعينة إلا بدليل ، فهذا الطفل من الأنصار الذي مات وشهده رسول الله ﷺ وزوجه عائشة رضي الله عنها لم يأت دليل خاص بأنه من أهل الجنة ، فهي شهادة لمعين بالجنة بلا دليل خاص ولذلك أنكر عليها رسول الله ﷺ , وعلى ذلك فلا

اختلاف ، ولكن لا بد من التفريق بين المختلفين حتى يتم الفهم الصحيح وتزول الشبهة عن عقلك ، والله أعلم.
الفرع السابع والثمانون : هناك شبهة خطيرة في شأن عدالة الصحابة وإيمانهم يقولها أهل البدع ، وهي : لقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس وأبي هريرة وأنس بن مالك وسهل بن سعد وأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم أجمعين أحاديث مفادها أن طائفة من الصحابة يريدون الحوض فيذادون عنه وأنه ﷺ ينادي فيقول " أصحابي أصحابي " وفي لفظ "أصيحابي" وفي لفظ " يا رب هؤلاء من أصحابي " وفي لفظ " ليردن على الحوض رجال ممن صاحبني " وفي لفظ " ليردن على الحوض أقوام يعرفونني وأعرفهم " فيقال له " أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم " وفي لفظ " وهل تدري ما أحدثوا بعدك " وفي لفظ "إنهم قد بدلو بعدك" وفي لفظ " هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم " فيقول النبي ﷺ " سحقاً سحقاً " وفي لفظ " سحقاً لمن غير بعدي " فهذه الأحاديث بألفاظها كأنها تقدح في الصحابة مع ما عرف في الشرع من مرتبتهم وعلو منزلتهم فما الجواب عن ذلك ؟

فنقول : نعم هذه شبهة ، ومردها إلى الجمع بين المختلفات ، فلأن أهل البدع جمعوا بين المختلفين وقعت لهم الشبهة ، وبيان الحال أن نقول : الأحاديث التي فيها صد بعض الأصحاب عن الحوض محمولة على عدة طوائف :
الطائفة الأولى :- طائفة المرتدين ، الذين ارتدوا على أعقابهم بعد موت رسول الله ﷺ وهم

طوائف ممن أسلم في عهده ﷺ ولم يرسخ الإيمان في قلبه كطوائف من بني حنيفة وكندة وفزارة وبني الأسيد وبكر بن أبي وائل ونحوهم من خلاف العباد الذين ما دخلوا في الإسلام إلا رغبة أو رهبة ، ولم يستقر الإيمان في قلوبهم ، والذي حاربهم أبو بكر رضي الله عنه في حروب المرتدين وقتل منهم طوائف كثرة ومنهم من عادوا الإسلام ودخل فيه فهذه الطائفة هي المقصودة بالقصد الأول في هذه الأحاديث ويؤيد ذل في قوله " أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم " ومن المعلوم أن النبي ﷺ فارقهم على الإسلام ولا يدري بما حصل منهم بعده ، فلما رآهم في المحشر نادهم لأنه عرفهم ولأنهم أسلموا عندِه , أي بعضهم قد أسلم عنده , فناداهم ظناً منه أنه ماتوا على ما عهده منهمٍ فأخبرِه الله أنهم ٍارتدوا بعد وفاته فقال " سحقاً سحقاً " أي بعداً , وهؤلاء طائفة قليلة بقوله " أصيحابي أصيحابي " وهذا تصغير للتقليل يعني أن هؤلاء الذين يذادون لردتهم عن الدين طائفة قليلة مقارنة بما ثبت على الإسلام إلى الممات من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذه الطوائف المرتدة من جفاة الأعراب وأحلاف القرى ليس فيهم مهجري واحد ولا أنصاري واحد ، فإن سائر المهاجرين وسائر الأنصار قد درجوا على

الدين القويم وثبتوا على الصراط المستقيم إلى ما آخر عليهم .
والخلاصة :- أن الطائفة الأولى الذي تقصدها الأحاديث هي طوائف المرتدين بعد وفاة النبي ﷺ إما بترك الإسلام وإما بإنكار وجحد فريضة الزكاة أو بتصديق من يدعي النبوة بعد رسول

الله ﷺ , فتلك الأحاديث في شأن المرتدين حقيقة عن دينه ﷺ ، والأحاديث الواردة في تعديل الصحابة وتوثيقهم ومدحهم محمولة على من ثبت على إيمانه ، وبين المرتد والمؤمن كما بين الجنة والنار ، فبالتفريق بينهما يزول الإشكال ، وهناك جواب آخر ، وهو حمل أحاديث الذود عن الحوض على طائفة أخرى ، وهم طائفة المنافقين في عهد ممن كان يعلم نفاقهم أو كان يخفى عليه نفاقهم ،كعبد الله بن أبي بن سلول وتلامذته وأقرانه في النفاق ، فهؤلاء كانوا يصلون مع النبي ﷺ ويجاهدون معه ويحضرون معه حلق التعليم أحيانا ، وكان النبي ﷺ وأصحابه يعاملون هذه الطائفة بما يظهر منهم ويذرون أسرارهم إلى الله تعالى وقد تقرر بالدليل أن هذه الأمة تحشر يوم القيامة وفيها منافقوها ، كما في حديث " وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها " فإذا أذن لهم في الشرب من الحوض ذهب الكل ليشربوا فيذاد المنافقون والذين كانوا في عهدهم وقد كان النبي ﷺ يعرفهم ويعرفونه لأنه كانوا معه في نفس البلد وكان يعاملهم معاملة الإسلام ، فيقول " أصيحابي أصيحابي " ظناً منه ﷺ أنهم من أصحابه لأنهم آمنوا به في حياته ولكن أخبره الذي يعلم السر وأخفى أنهم أحدثوا في الباطن وارتدوا بنفاقهم وغيروا وبدلوا ، فلما علم ذلك

النبي ﷺ قال " سحقا سحقا " فالمنافقون في عهده ﷺ يدخلون في الدرجة الثانية في هذه الأحاديث وإن كانت الأحاديث على الطائفة الأولى أصدق ، ولكن المنافقين لهم حظ وأفر ونصيب كبير في هذا الذود ولا بد , ومن المعلوم أن كثير من المنافقين لم يكن النبي ﷺ فهم

بأعيانهم بالدليل قوله تعالى{وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعاملهم نحن نعلمهم} فلا بد من التفريق بين من كان منافقا على عهده ، وبين من كان مؤمنا باطنا وظاهرا ، والفرق بينهما ظاهر واضح ، فمن أراد أن يجمع بينهما فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقعت له الشبهة .

وهناك جواب ثالث : وهو حمل أحاديث الذود عن الحوض على طائفة ثالثة ، وهم طوائف المبتدعة أصحاب المحدثات والبدع من الذين غيروا وبدلوا السنة بالبدع المنكرة والأفعال المستهجنة وتعبدوا لله تعالى بما لم يأت به دليل من الشرع ، لا سيما غلاتهم الذي طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد ، كالرافضة على مختلف نحلها وفرقها والإسماعلية والقرامطة والجهمية والدروز والقاديانية والقدرية والباطنية ، والصوفية والعلمانية ، والحداثية والليبرالية وغيرهم كثير لا كثرهم الله فهذه البدع التي أتى بها هؤلاء بدع كفرية توجب ردة أصحابها فلا يزالون على أعقابهم غارقين في بدعهم لاهين في محدثاتهم حتى يأتيهم وعد الحق ، فيكون معنى الأصحاب هنا أي بالصحبة العامة لا بالصحبة الخاصة ، فإن المتقرر في قواعد العربية أن كل من اتفقا في أمر

فهما صاحبان ، ولكن لا تستلزم الصحبة أن تكون صحبة دين ، فأهل البدع والمخالفات الشرعية يدخلون في كونهم أصحابه ، ولكن بالصحبة العامة ، لا بالصحبة الخاصة ، كما قال تعالى{ما ضل صاحبكم وما غوى} مع أنهم مشركون فوصفه بأنه صاحبهم لأنه كان من

قبيلتهم وبلادهم ، فهي الصحبة العامة لا الخاصة ، وكما قال تعالى{ما بصاحبكم من جنة} أي بالصبحة العامة لا الخاصة ، وقوله تعالى{وما صاحبكم بمجنون} أي بالصحبة العامة لا الخاصة ، فقوله " أصيحابي " أي بالصحبة العامة لا بالصحبة الخاصة ، ومن لم يفرق بين الصحبة العامة والخاصة فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقعت له الشبهة ، فانظر في هذه الأجوبة ، فإن الذي يجمعها هو بيان وجه الفرق بين المختلفات التي أراد أهل البدع ان يجمعوا بينها طعنا في منزلة الصحابة بالصحبة الخاصة ، فالنجاة من شبهة الجمع بين المختلفات هو في بيان وجه التفريق بينها ، والله أعلم .

الفرع الثامن والثمانون : إن قيل :- لقد فصل الله تعالى بين المسلم والكافر في الأخوة ، فالكافر ليس أخا للمسلم ، كيف هذا ونحن نسمع الله تعالى في القرآن يقول عن نوح عليه السلام { كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ } فأثبت أنه أخوهم مع أنهم قوم كفار ، وهو مسلم ، وقال تعالى { وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا } وقال تعالى { وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا } وقال تعالى { كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ } فكيف يثبت الأخوة بين المسلم والكافر ، مع أنه نفاها في مواضع

أخرى ؟ والجواب :- لا إشكال في هذا ولله الحمد والمنة ، وأنتم ثارت الشبهة عندكم بسبب الجمع بين المختلفات ، وبيان الحال أن نقول : إن الأخوة أخوتان:- أخوة النسب والقرابة ، وأخوة الدين والإيمان ، فالمنفي بين المسلم والكافر إنما هي أخوة الدين والإيمان ، والمثبت في هذه

الآيّات إنما هي أخوةَ النسب والقرابة ، فلو أن المسلم قال للكافر الذي هو أخوه من أمه وأبيه (يا أخي) ويعني بها أخوة النسب والقرابة فلا حرج في هذا ، وإنما المحظور هو أن نجعل الكفار إخوانا لنا في الدين أو أخوة لنا في الإيمان ، فهذا منهي عنه ، فلا بد من التفريق بين نوعي الأخوة ، فمن لم يفرق بين أخوة النسب وأخوة الدين فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين وقعت له الشبهة ، والله أعلم .

الفرع التاسع والثمانون : إن قيل :- كيف نجمع بين الآيات التي تأمر بالفرح ، كقوله تعالى { قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ } وبين الآيات التي تخبر أن من الأسباب التي توجب النار الفرح كما قال تعالى عن أهل النار { ذَلِكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ } فكيف نجمع بين النصوص التي تمدح الفرح ، والنصوص التي تذمه ؟

الجواب :- لا إشكال في هذه النصوص ولله الحمد والمنة ، ولكن بسبب الجمع بين الفرحين المختلفين وعدم التفريق بينهما وقعت لكم الشبهة ، وبيان الحال أن نقول : إن الفرح قسمان :- فرح سببه ما يرجع إلى عزة الإسلام بالنصر والتمكين ، ويدخل في هذا الفرح بالقرآن

وبفضل الله تعالى على العبد والجماعة والمجتمع الإسلامي ككل ، فهذا الفرح مأمور به في الشرع لأنه من علامات محبة الدين وأهله .

والقسم الثاني :- فرح سببه الغرور بهذه الحياة الدنيا والقدرة من القدرة على المعصية ، والفرح

بالهلاك والهزيمة التي تقع على أهل الإسلام ، كفرح المنافقين بتخلفهم عن الغزو مع النبي ﷺ ، كما قال تعالى { فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ } وكالفرح بمجادلة أهل العلم بما عند المجادل من العلم ، فبدل أن يكون العلم الذي عنده دافعا له لقبول الحق صار من أسباب جداله في الحق بعدما تبين ، كما قال تعالى { فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ } وكالفرح بانخفاض دين الرسول وبما تصيبه من المصائب كما قال تعالى { إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ } وكالفرح بالتفرق والتحزب ، فكل حزب يفرح بما لديه من الأتباع والعلم ، كما قال تعالى { فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } وقال تعالى { مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } فكل هذا من الفرح المذموم والمتوعد عليه بالعقاب يوم القيامة وعليه :- فلا بد من التفريق بين الفرحين ، وبهذا التفريق يلتم شمل الأدلة ، والله أعلم .

الفرع الموفي للتسعين : إن قيل :- لقد حصر الله تعالى العزة في قوله تعالى { إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا } فالعزة كلها لله تعالى كيف هذا وقد قال تعالى { وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ } ؟

الجواب :- لا أظن أن أحدا يشكل عليه هذا الأمر ، ولكن جعله بعض الناس من المواضع المشكلة في القرآن فأحببنا أن نبينه ، فنقول:- إن سبب الإشكال هو الجمع بين العزتين ، أي العزة المضافة إلى الله تعالى ، والعزة المضافة إلى

المخلوق ، وفي الحقيقة أن هذا من باب الجمع بين المختلفين.
وبيان الحال أن نقول : إن كل عزة لغيره سبحانه فهي مستمدة من عزته ، وكل قوة من تأييده وعونه ، والرسول ﷺ والمؤمنون ، إنما صاروا أعزاء بفضل ركونهم إلى عزة الله تعالى وإلى الاعتماد عليه ، وقد أظهرها سبحانه على أيديهم تكريماً لهم فالعزة التي يتمتع بها الأنبياء وأتباعهم إنما هي من عزة الرب جل وعلا ، فلأنه أعزهم فهم أعزاء بعزته سبحانه وتعالى ، ونوضح الأمر جليا فنقول :-
إن العزة التي نثبتها لله تعالى إنما هي العزة الذاتية ، فالله تعالى هو العزيز اسما وذو العزة وصفا ذاتيا ، فله العزة المطلقة.
وأما العزة الثابتة في حق المخلوق ، فإنها العزة الاكتسابية ، فالمخلوق له مطلق العزة لا العزة المطلقة ، وعزته ليست بعزة ذاتية ، وإنما هي عزة اكتسابية ، وعزة المخلوق لها أسباب ، فهي ثابتة له ما دامت الأسباب موجودة ، ولكن متى ما تخلفت عنه الأسباب وتنكب عن الصراط فوصف العزة عنه يزول إلى وصف الذل .
والخلاصة أن عزة الله تعالى من صفاته الذاتية ، وعزة المخلوق من صفاته الاكتسابية ، وعزة الله تعالى ثابتة له أزلا وأبدا ، وأما عزة المخلوق فلها أول وبقاؤها معلق بسببها ، وعزة الله تعالى هي العزة المطلقة الكاملة الشاملة ، وعزة

المخلوق هي مطلق العزة أي بعضها لا كلها ، وبهذا التخريج لا يبقى بين الإضافتين أي إشكال ، فالعزة إن أضيفت إلى الخالق جل وعلا فهي تليق بجلالة وعظمته ، والعزة إن أضيفت إلى المخلوق فهي تناسب حاله وعجزه وضعفه ،

فمن لم يفرق بينَ نوعي العزة هنا فقد جمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين ، فقد وقعت له الشبهة ، والله أعلم .
الفرع الواحد والتسعون : أشكل على بعض القوم قوله تعالى{إن عبادي ليس لك عليك سلطان} ففي هذه الآية نفيٌ لسلطان الشيطان على عباد الله تعالى المخلصين ، بينما نحن نرى موسى عليه السلام قال لما قتل الرجل بالوكزة {هذا من عمل الشيطان} فكيف كان للشيطان هذا السلطان على موسى ؟
فنقول : هذه الشبهة سببها الجمع بين المختلفات ، فإن السلطان المنفي هو سلطان الشرك لا سلطان الوسوسة والتزيين ، فمن اختصهم الله تعالى وأخلصهم له فلا سبيل للشيطان عليهم ولا سلطان له عليهم في أن يوقعهم في الشرك ، فالسلطان المنفي عن عباد الله المخلصين إنما هو سلطان الشرك ، وأما ما حصل لموسى عليه الصلاة والسلام وما حصل ليوسف كذلك عليه السلام من قوله تعالى{وهمَّ بها} فإنما هو سلطان الوسوسة والتزيين فقط ، وهذا غير منفي ، فمن لم يفرق بين نفي سلطان الشرك عن عباد الله المخلصين ، وبين سلطان الوسوسة فلا بد وأن تقع له هذه الشبهة ، لأنها جمع بين مختلفين ، فسلطان الوسوسة شيء ، وسلطان الشرك شيء آخر ، فبينهما فرق ، ومن لم يفرق بينهما فقد جمع بين مختلفين ، ومن

جمع بين مختلفين فقد وقعت له الشبهة ، والله أعلم .
الفرع الثاني والتسعون : قالوا لنا : هاهنا شبهة ، وهي أن الله تعالى قال عن الكافر{ونحشره يوم القيامة أعمى} فأثبت له

العمى ، مع أنه قال في موضع آخر{ فبصرك اليوم حديد} فأثبت له البصر ، فكيف هذا ؟
فنقول : نعم ، هذه شبهة ، وسببها الجمع بين المختلفات ، وذلك لأن موضع العمى ليس هو موضع البصر ليكون من الاختلاف والتناقض ، بل العمى الوارد في الآية ليس هو عمى البصر ، بل هو عمى الحجة ، كما قال تعالى {فعميت عليهم الأنباء} أي الحجج ، فالعمى هو عمى الحجة ، وأما قوله تعالى{فبصرك اليوم حديد} فإن الكافر إن قام من قبره يوم القيامة فإنه يبصر كل ما يكون في يوم القيامة كأحدٍ بصر ، أي بصر العين ، فالبصر الوارد في الآية هو بصر العين ، والعمى الوارد في الآية الأخرى هو عمى الحجة ، فهذا شيء وذاك شيء آخر ، فمن جمع بينهما فقد اراد الجمع بين مختلفين ، ومن جمع بين مختلفين فقد وقع في الشبهة ، والله أعلم .
الفرع الثالث والتسعون : إن قيل :- كيف نجمع بين الآيات الواردة في شأن الأمر بقتال الكفار ، فإن فيها الأمر بقتال جميعهم كما في قوله تعالى { وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً } وقوله { فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ } وفيها الأمر بقتال من قاتلنا فقط ، كما في قوله تعالى { وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ } وفيها الأمر بقتال من يلينا من الكفار كما قال تعالى { قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ } بل

وهناك من الآيات ما يأمر بالعفو والصفح وترك القتال ، فكيف نجمع بين هذا كله ؟
الجواب :- لا اختلاف في هذا ولله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة ، ولكن لا بد من التفريق بين المختلفات ، ونعني بالمختلفات هنا أي

باختلاف أحوال الأمة قوّة وضعفا ، واستعداد للجهاد وعدم استعداد .
وبيان الحال أن نقول : لا بد أن تعلم أن فريضة الجهاد لم تنزل فريضة كاملة على ما هي الحال عليه في آخر الإسلام ، بل كانت المسألة مبنية على التدرج في التشريع ، فكان النبي ﷺ في أول الأمر لما كانت الدولة الإسلامية ضعيفة ، ولا قاعدة لها ، كان مأمورا بالكف عن القتال ، ولكن بعد أن قويت قليلا وصار لها دولة تأوي إليها أمر بقتال من قاتله فقط والكف عن من لم يقاتله ، ولما قويت شوكة الإسلام وصلب عوده ، واستقر أمره أمر النبي صلى الله عليه بقتال كافة طوائف الشرك فالأمر مبني على التدرج في التشريع لا أكثر ولا أقل ، وهذا لا يقال فيه :- إنه من التعارض في شيء .
ولكن إن قلت :- وهل الآيات التي كانت في أمر الجهاد في أول الإسلام منسوخة أم كيف الحال فيها ؟
فأقول :- لقد تقرر عند أهل العلم رحمهم الله تعالى أنه لا نسخ إن كان الجمع ممكنا والجمع بين هذه الآيات ممكن ، وهو أن يختلف الحال بين جهاد البعض وجهاد الكل وترك الجهاد باختلاف أحوال الأمة الإسلامية قوة وضعفا واتفاقا واختلافا ، فإن كانت الدولة الإسلامية ضعيفة عن جهاد أعدائها فيسعها ما وسع أهل الإسلام في أول الأمر ، وإن كانت قادرة على

الدفع فالواجب عليها قتال من قاتلها فقط ، وإن كانت من القوة والتمكين بالأمر الكبير فالواجب جهاد الكفار على مختلف أَصنافِهم وتنوع نِحلهم ، كما قال تعالى { وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لا تَكُونَ فِتْنَةٌ } ، وتقدير الأمور والنَظر في أحوال

الجهاد إنما هو لأهل الحل والعقد من العلماء والأمراء ، فهم الذين ينظرون في مقدرات الدولة الإسلامية وقوتها ومدى إمكانية جهاد أعدائها ، وهذا الأمر لا يؤخذ من المتحمسين الصغار الذين لا دراية لهم بالمصالح والمفاسد ، فإنه قضية كبيرة من قضايا الأمة المصيرية ، فلا بد فيه من نظر العقلاء من الأمة من أهل الحل والعقد ،والله يتولانا وإياك .

فمن فرق بين أحوال الأمة فلن يشكل عليه أمر الجمع بين هذه النصوص ، واما من جمع بين المختلفين وجعل أحوال الأمة أحوالا واحدة في كل زمان ومكان وفي كل حال ، فهو الذي سيشكل عليه الجمع بين هذه النصوص ، وهو أعلى وأعلم .

الفرع الرابع والتسعون : إن قيل :- لقد أضاف الله تعالى الصراط على عباده فقال { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } وأضافه إلى نفسه فقال { صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} فهل بين هاتين النسبتين تعارض ؟

الجواب :- بالطبع لا ، ولكن لا بد من التفريق بين المختلفين ، وهو أن إضافة الصراط إلي الله إنما هو باعتبار أنه هو الذي وضعه لعباده، وأنه موصل إليه، وإضافته إلي الناس في قوله { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ } باعتبار أنهم أهله وسالكوه فالإضافة مختلفة ، فلهذا صح أن تضاف إلى هذا تارة وإلى هذا تارة.

فمن فرق بين الإضافتين فلن يشكل عليه الأمر ، ومن جمع بين المختلفين أي جمع بين الإضافتين المختلفتين فيكون الأمر عنده فيه شبهة وإشكالا

، والله أعلم .
الفرع الخامس والتسعون : إن قيل :- كيف نجمع بين قوله تعالى { لاَ إِكرَاهَ فِي الدِّينِ } وبين التشديد على أمر المرتد بالرجوع في الإسلام أو القتل ، ففي الحديث " من بدل دينه فاقتلوه " مع أن أحاديث قتل المرتد أحاديث آحاد ، وأما عدم الإكراه في الدين فهو ثابت في القرآن فهو متواتر ، فكيف نترك المتواتر ونعمل بالآحاد ؟ فكيف الحال في هذا ؟
الجواب :- أنه لا تعارض ولا تضارب إلا في رأس من قاله فقط ، وإلا فالأدلة واضحة المعالم بينة المراسم ، ولكن لا بد من التفريق بين المراد من النصوص ، وبيان الحال أن نقول : إن قوله تعالى { لاَ إِكرَاهَ فِي الدِّينِ } لفظ عام ، لأن قوله " لا " هي النافية للجنس ، فهي نافية ، وقوله " إكراه " نكرة ، فهو نكرة في سياق النفي ، والمتقرر في القواعد أن النكرة في سياق النفي تعم ، ولكن هذا العموم ليس على إطلاقه ، بل عام مخصوص ، فقد خص منه الكفار الذين لا تقبل منهم الجزية ، فإنه يجب قتالهم فإما الإسلام وإما القتل ، والآيات الآمرة بالجهاد مخصصة لعموم آية { لاَ إِكرَاهَ فِي الدِّينِ } ويخص منها كذلك من كان كفره كفر ردة ، أي المرتد ، فإن الأدلة وردت بأنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ، والمتقرر في الأصول أن العام يبنى على الخاص ، أي أن الخاص مقدم على العام ، وعلى هذا فلا تعارض ، لأنه لا تعارض بين عام وخاص ، فالشبهة عندهم ثارت بسبب عدم

التفريق بين ما كان عاما وبين ما كان خاصا ، ففهموا العموم من الخصوص والخصوص من العموم ، فجمعوا بين المختلفين ، فإن العام

يختلف عن الخاص ، فمن لم يفرق بين العام والخاص هنا قامت في عقله الشبهة ، ومن فرق بينهما لم يكن عنده أي إشكال ولا مطلق الشبهة ، والله أعلم .

الفرع السادس والتسعون : إن قيل :- كيف الجمع بين نهي النبي ﷺ المسلم أن يهجر أخاه المسلم ، وبين هجره هو للثلاثة الذين خلفوا خمسين ليلة ؟

الجواب:- لا إشكال ولله الحمد ، ولكن لا بد من التفريق بين المختلفات ، فإن الهجر أنواع والمهجور أنواع كذلك ، فمن فرق بين أنواع الهجر وأنواع المهجورين لم يقم في عقله هذه الشبهة ، وأما من جمع بين هذه الأنواع المختلفة فلا بد أن يقوم في عقله هذه الشبهة .

وبيان الحال أن نقول : إن الهجر لا يخلو :- إما أن يكون على أمر من أمور الدنيا التافهة ، فهذا قصاراه ثلاثة أيام فقط ، وعليه تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن الهجر.

وإما أن يكون سببه مخالفة المشروع في فعل المحظور أو ترك المأمور ، أي يرجع إلى تحقيق مقصود شرعي ، فهذا لا حد له ، وإنما مرده إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد ، فمتى ما تحققت المصلحة الشرعية المرادة من الهجر كفى ، فهجر الثلاثة إنما كان لتخلفهم عن الجهاد ، فهو في أمر شرعي ، والأحاديث الأخرى تحمل على الأسباب الدنيوية التافهة التي لا تقدم ولا تؤخر ، ولا تنافي بين الأحاديث على هذا التخريج ، وكل هذا ببركة التفريق بين المختلفات والجمع

بين المتماثلات ، ولله الحمد ، والله أعلم .

الفرع السابع والتسعون : لقد أشكل على بعض الفضلاء الجمع بين حديث عرض الأعمال في

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى يوم الاثنينِ ويومِ الخميس ، وهو في الصحيحين ، وبين حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه في صحيح مسلم " يرفع إليه عمل النهار قبل عمل الليل وعمر الليل قبل عمل النهار " فهو حديث يقضي بأن الأعمال ترفع إلى الله تعالى كل يوم ، وليس هذا الرفع مخصوصا بيوم الاثنين ويوم الخميس ؟

فقلت لهم في جوابي : إن المشكلة التي جعلت هذه الشبهة بين الحديثين تثور هي الجمع بين المختلفات ، وذلك لأن حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فيه أن الأعمال " تعرض " وفي حديث أبي موسى فيه أن الأعمال " ترفع " فهما لفظتان مختلفتان ، الرفع والعرض ، فالرفع يكون كل يوم على مقتضى حديث " يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل عمل الليل " فهذا في الرفع ، وأما العرض فإنه يكون في يوم الاثنين والخميس فالأعمال ترفع إلى الله تعالى ، ولكن لا تعرض عليه إلا في هذين اليومين ، فحديث أبي موسى فيه إثبات الرفع فقط ، والأحاديث الأخرى فيها إثبات العرض ، فهي ترفع كل يوم ، ولا تعرض إلا في هذين اليومين ، وبالتفريق بين الرفع والعرض يزول الإشكال ، وهذا يفيدك أهمية بل وجوب التفريق بين المور المختلفة ، لأنك متى ما جمعت بين المختلفين فإن الشبهة ستجد لها طريقا إلى قلبك وعقلك ، والله أعلم .

الفرع الثامن والتسعون : لقد أشكل على بعض

الطلبةِ قوله ﷺ في حديث عائشة " أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهئونَ بخلق الله " وبين كون المشرك أشد الناس عذاباً يوم القيامة

؟
الجواب أن يقال :- هذه الشبهة كمثيلاتها لم تثر في الذهن إلا بسبب الجمع بين المختلفين ، فإن الأشدية عندنا تنقسم إلى قسمين : الأول: الأشدية في العذاب باعتبار عصاة الموحدين الذين يدخلون النار بسبب ذنوبهم وكبائرهم ، فأشد هؤلاء عذابا هم المصورون ، الثاني : الأشدية باعتبار من يدخل النار من أهل الكفر والشرك ، أي ممن ليس معه أصل الإيمان والإسلام ، وبالتفريق بين هاتين الأشديتين لا يكون بين النصوص تعارض ، فأشد أهل الكبائر من عصاة الموحدين هم المصورون ، وأشد الكفار عذابا هو آل فرعون والمنافقون ، فالأشدية نسبية ، يعني : أن المصورين أشد الناس عذابا بالنسبة للعصاة الذين لم تبلغ معصيتهم الكفر لا بالنسبة لجميع الناس ، فانظر وفقك الله تعالى كيف كشفنا الشبهة ببيان وجه الفرق بين المختلفين ، والله أعلم .
الفرع التاسع والتسعون : إن قيل :- لقد قال الله تعالى { قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ } فإن هذه الآية تفيد أن الأرض

مخلوقة قبل السماء ، وهي نص في هذا ، كيف الجمع بين هذا وبين ما ذكره الله تعالى في سورة النازعات بعد ذكره لخلق السماء قال {

وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا } فإنه تفيد أن الأرض بعد السماء ، فكيف الحال في هذا ؟
الجواب :- لا إشكال ، وأصل هذه الشبهة التي اوردها السائل كانت بسبب عدم التفريق بين الأمور المختلفة ، فإنه ظن أن (الخلق) هو بعينه (الدُّحو) وهذا خطأ ، فهما مختلفان ، فمن سوى بينهما فقد جمع بين المختلفين ، ومن جمع بين المختلفين قامت في عقله الشبهة ، وبيان الحال أن نقول : إن الآية التي في سورة فصلت تبين أن أصل خلق الأرض متقدم على خلق السماء، وأما آية النازعات فإنها تثبت أن دحو الأرض كان بعد خلق السماء ، والإشكال في ذهن السائل ورد بسبب فهمه بأن معنى الدحو أي الخلق ، وليس الأمر كذلك ، فإن الدحو ليس بمعنى الخلق بل هو بمعنى خلق الأقوات والجبال والشجر وما فيها من المعادن والمنافع ، وبالتفريق بين أصل الخلق ، وبين معنى الدحو ، يزول الإشكال وينكسر ولله الحمد ، والله أعلم .
الفرع الموفي للمائة : أشكل على بعض الطلبة كذلك الجمع بين قوله تعالى{ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ } وبين قوله { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ } فإن الآية الأولى فيها نفي نزول العذاب عليهم وهو فيهم ، وفي الآية الثانية إثبات نزول العذاب عليهم وهو فيهم ، فكيف هذا

؟
فنقول : الأمر واضح ، ولكن أولا : ما نوع هذه الشبهة ؟
الجواب : هي من باب الجمع بين الأمرين

المختلفين .
وثانيا : كيف الجواب عليها ؟
الجواب : يكون الجواب عليها بان نبين وجه الفرق بين المختلفين ، وذلك بان العذاب الوارد في قوله { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ } المراد بالعذاب هنا أي :- عذاب الاستئصالِ يعني وما كان الله ليستأصلِهم بالعذاب جميعا وأنت فيهم والمراد بقوله { قَاتِلُوهُمْ } يعني الذين نقضوا العهد وبدأوا بالقتال فأمر الله نبيه ﷺ والمؤمنين بقتال من قاتلهم أو نقض عهدهم , والفرق بين العذابين ، أن عذاب الاستئصال يتعدى إلى المذنب وغير المذنب وإلى المخالف والموافق ، وعذاب القتل لا يتعدى إلا إلى المذنب المخالف ، فبالتفريق بين العذابين يتحرر الجواب ، فالمنفي هو نزول عذاب الاستئصال ، والمثبت هو عذاب القتل الجزئي على المعاند فقط ، وبينهما فرقان كبير ، والله أعلم .
ولعلنا بعد التطواف الطويل قد عرفنا كيف نوصل لك المعلومة التي نريدها في هذه الرسالة ، إن شاء الله تعالى ، ولعل المعلومة وصلت لعقلك وقلبك وصولا كاملا ، وفهمت المراد من هذه الوريقات الأمر الله تعالى ، والخلاصة من هذه الرسالة محصورة في نقاط :
الأولى : أن كل الشبه أو أغلبها إنما يقف وراءها أحد الشيطانين : إمام شيطان الجمع بين المور المختلفة ، أو شيطان التفريق بين الأمور

المتماثلة .
الثانية : أنك متى ما سمعت الشبهة فالواجب عليه أولا أن تحدد نوعها الذي ترد له ، فهل هي من باب الجمع بين المختلفات أو من باب التفريق بين المتماثلات .

الثالثة : أن تكشفها بالمناسب لها ، فإن كنت الشبهة من باب التفريق بين المتماثلات فكسرها والجواب عنها يكون ببيان وجه الجمع بين هذه الأمور المتماثلة .
وإن كانت الشبهة من باب الجمع بين المختلفات ، فيكون كشفها وكسرها ببيان أوجه التفريق بين هذه الأمور المختلفة ، وتكون بذلك قد أتممت ما عليك و أمر القلوب إلى الله تعالى ، فسواء اقتنع الخصم أو عاند بعد تكشف شبهته فأمره إلى الله تعالى ، فما علينا إلا هداية الدلالة والإرشاد والبيان والتوضيح فقط ، وأما هداية القلوب والتوفيق فهي إلى الله تعالى .
وفقك الله لكل خير وسددك وثبت قلبك ولسانك ، وجعلك مباركا حيثما كنت ، اللهم اغفر للعلماء اللهم واجزهم عنا وعن المسلمين خير ما جزيت عالما عن أمته اللهم انفعنا بعلومهم وارفع درجاتهم وبارك في جهودهم وتقبلها وضاعف لهم أجرها وثوابها واجعلها نافعة لهم في دنياهم وآخراهم ، وهذا أوان الفراغ من هذه الرسالة ، اللهم انفع بها وبارك فيها وارزق المسلمين فيها الفهم ، وأوصلها إلى كل مسلم ويسر له قراءتها وفهمها واستيعابها ، واغفر لمؤلفها وقارئها ومن سعى في نشرها بين المسلمين .
وقد تم الفراغ منها بعد صلاة الظهر من يوم السبت الموافق للسادس والعشرين من شهر

جمادى الآخرة عام ثمانية وثلاثين وأربعمائة وألف للهجرة ، والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ، ربنا تقبل منا إنك انت السميع العليم وتب علينا إنك انت التواب الرحيم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .